CIRPEC
Centre Interdisciplinaire de Recherche en Performance et Compétitivité
المركز متعدد التخصصات للبحث في حسن الأداء و التنافسية

الصراع المسلح السودانى
العوامل – التداعيات – التحديات

إشراف وتنسيق :
د. شيماء سمير محمد حسين

إصدارات إستراتيجية

الصراع المسلح السودانى
العوامل – التداعيات – التحديات

تأرجح السودان من وقت لآخر بين الاضطرابات والصراعات حتى وصل إلى اندلاع الصراع الراهن المسلح بين قوات الجيش النظامية السودانية وبين قوات الدعم السريع ، ذلك الصراع الذى بات يشكل تهديداً ليس لأواصل السودان فحسب ، بل تهديدا للأمن القومى لدول الجوار السودانى ، مع إثارة القلق الإقليمى والدولى خاصة فيما يتعلق بقضايا مياه النيل وخطوط النفط وشئون اللاجئين السودانيين ، والمقاتليين الأجانب ، ونشاط التنظيمات الإرهابية إلخ ، ليس هذا كل ما فى الأمر فلقد خلق الصراع السودانى أيضاً تقويضاً للخطط الدولية المدعومة التى تسعى لنقل الحكم المدنى بعد الإطاحة بالرئيس البشير فى عام 2019 ، ناهيك عن تعطيل التنمية الاقتصادية فى داخل السودان وخارجه من الدول المغلقة المجاورة التى تعتمد عليه ، وبناء عليه يسعى هذا الإصدار الاستراتيجى إلى تناول قضية الصراع المسلح السودانى من كافة الجوانب والمحاور كالأتى : المحور الأول : وهو يتناول بالدراسة والتحليل العوامل التى ساعدت على تفاقم الأزمة السودانية إلى وصولها لدرجة الصراع المسلح ، بينما المحور الثانى : وهو يسعى إلى دراسة تداعيات الأزمة السودانية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية داخل وخارج السودان ، أما المحور الثالث : وهو يتناول التحديات التى تواجه الحلول الحالية والمستقبلية للأزمة السودانية على مستوى الأطراف المتصارعة.

2023

VR . 3383 – 6834 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.

محفوظة الطبع حقوق جميع

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.d

الصراع المسلح السودانى : العوامل – التداعيات – التحديات

إشراف وتنسيق أ. شيماء سمير محمد حسين

تدقيق لغوى أ. نورا صلاح الدين الشيباني-طرابلس-ليبيا

مراجعة النصوص باللغة الإنجليزية د. فاطمة هاني محمد مصطفى- جامعة عين شمس - مصر

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6834 . B

الطبعة الأولى2023 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

فهرس المحتويات

العنوان	اسم الباحث	الصفحة
تقديم	أ. شيماء سمير	03
تمهيد	د. محمد بدري عيد	05
الصراع المسلح السوداني: العوامل والتداعيات	أ. نورهان سعد أحمد	10
تأثير الآزمة السودانية إقليميا ودوليا	أ. آية خطيب	33
إسرائيل والحرب في السودان بين الصمت الإستراتيجي والاختراق الاستخباراتي	د. محمد البدري عيد	52
أثر تداعيات الصراع المسلح السوداني على نشاط التنظيمات الإرهابية	أ. شيماء سمير محمد حسين	69
أثر النزاع السوداني على الأمن القومي المصري	أ. هدير حسن حسن داوود	82
صورة الصراع المسلح السوداني في وسائل الإعلام	أ. آية أحمد فرغلي	96
تحديات الاقتصاد السوداني بعد انفصال جنوب السودان	أ. أمنية خالد إلياس مرسي	108

تقديم

يتأرجح السودان من وقت لآخر بين الاضطرابات والصراعات، حتى وصل إلى اندلاع الصراع الراهن المسلح بين قوات الجيش النظامية السودانية وقوات الدعم السريع، ذلك الصراع الذى بات يشكل تهديدًا، ليس لأواصر السودان فحسب، بل تهديدًا للأمن القومي لدول الجوار السوداني، مع إثارة القلق الإقليمي والدولي خاصة فيما يتعلق بقضايا مياه النيل وخطوط النفط وشئون اللاجئين السودانيين، والمقاتلين الأجانب، ونشاط التنظيمات الإرهابية... إلخ.وليس هذا كل ما في الأمر، فلقد خلق الصراع السوداني تقويضًا للخطط الدولية المدعومة التي تسعى لنقل الحكم المدني بعد الإطاحة بالرئيس البشير في عام 2019م، ناهيك عن تعطيل التنمية الاقتصادية في داخل السودان وخارجه من الدول المغلقة المجاورة التي تعتمد عليه، وبناء عليه يسعى هذا الإصدار الإستراتيجي إلى تناول قضية الصراع المسلح السوداني من كافة الجوانب والمحاور على النحو التالي: المحور الأول: يتناول بالدراسة والتحليل العوامل التي ساعدت على تفاقم الأزمة السودانية حتى وصولها إلى درجة الصراع المسلح، والمحور الثاني: يسعى إلى دراسة تداعيات الأزمة السودانية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية داخل السودان وخارجه، أما المحور الثالث:فيتناول التحديات التي تواجه الحلول الحالية والمستقبلية للأزمة السودانية على مستوى الأطراف المتصارعة، ومن ثم يسعى الإصدار الإستراتيجي إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- الوقوف على أثر تطور الصراع السوداني وانعكاساته على الأوضاع الإقليمية والدولية.

2- تحليل العوامل التي ساعدت على تفاقم الأزمة في السودان حتى أخذت شكل الصراع المسلح الحالي.

3- التعرض لدور القوى الإقليمية والمنظمات الإقليمية والدولية في حل أزمة السودان.

4- التعرف على موقف إسرائيل من الأزمة السودانية الراهنة.

5- تحليل أثر الصراع السوداني المسلح علي تقويض فرص التنمية داخل البلاد.
6- الوقوف على مدى تأثير الاقتتال بين القوات السودانية المتصارعة على المجتمع السوداني.
7- التعرض لصورة الصراع المسلح السوداني في وسائل الإعلام.
8- دراسة التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوداني منذ انفصال جنوب السودان.
9- التعرف على أثر تداعيات الصراع المسلح السوداني على نشاط التنظيمات الإرهابية.

شيماء سمير
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
مصر

تمهيد عام

لم يكن السودان المعاصر على "مفترق طرق" كما هو حاله منذ الخامس عشر من إبريل 2023م، إذ بات هذا البلد العربي الإفريقي الكبير يواجه أصعب أزمة إستراتيجية ومحنة إنسانية في تاريخه على الإطلاق؛ وذلك بفعل حالة الاقتتال الداخلي في المؤسسة العسكرية، التي جعلت من شبح الحرب الأهلية وسيناريوهات التقسيم والتفتت حاضرة بقوة على أرض الواقع وليست مجرد احتمالات متصورة في الأذهان.

إن خبرة التاريخ الحديث للسودان تُظهر أنه لم يحقق فترات طويلة من الاستقرار السياسي منذ انفصاله عن مصر بموجب استفتاء شعبي في يناير عام 1956م، حيث شهدت العقود التالية مراوحة الحياة السياسية السودانية بين نظم مدنية وأخرى عسكري، نتيجة الانقلابات التي عصفته بها بدءًا من أول انقلاب ناجح، نفذه الجيش بقيادة الفريق إبراهيم عبود عام 1958م على الحكومة المدنية الائتلافية آنذاك بقيادة حزب الأمة، مرورًا بانقلابي جعفر نميري عام 1969م، وعمر البشير عام 1985م، وصولًا إلى الانقلاب الأحدث الذي أعلنه رئيس مجلس السيادة الانتقالي وقائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان على حكومة عبد الله حمدوك المدنية في 25 أكتوبر 2021م.

من الصحيح أيضًا أن هذه المراوحة بين الحكم المدني والعسكري في السودان – التي يطلِق عليها كاتب هذه السطور مسمى **نموذج حكم "بندول الساعة"**– بقيت في إطار العلاقات الصراعية المدنية – العسكرية، دون أن تعبر عن نفسها بقوة في شكل تناحر عسكري – عسكري للوصل إلى سُدة الحكم، اللهم إلا محاولات الانقلابات الفاشلة والناجحة.

والواقع أن إمعان النظر في معطيات الأزمة السودانية الراهنة ومسبباتها ومساراتها يُظهر أنها أزمة مستحكمة وبالغة التعقيد؛ بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

– **كون الحرب الدائرة حاليًّا بين مكونين للمؤسسة العسكرية**، وذلك على نحو غير مشهود في تاريخ السودان، مما يهدد وحدة هذه المؤسسة المالكة للقوة الأهم والأكبر والأكثر تأثيرًا في مجريات السياسة والحياة السودانية عمومًا.

وهذه ليست المرة الأولى التي تحدث فيها حالات تمرد داخل المؤسسة العسكرية السودانية، حيث سبق ذلك العديد من مثل هذه المحاولات التي كان أشهرها تمرد عام 1973م ضد نظام نميري، لكنه لم يستمر سوى 3 أيام وقضي عليه في وقت قياسي واستعاد نميري الحكم مجددًا بعد تدخل قوى دولية وإقليمية وتوافر دعم داخلي لنظامه.

– **التداخل بين الأبعاد السياسية والعسكرية والإنسانية على نحو يستحيل فصله**، مما يدخل الدولة في "دوامة" لا تنتهي وحلقة مفرغة لا فكاك منها.

يكفي في هذا المقام أن نشير إلى أحدث تقديرات صادرة عن المنظمة الدولية للهجرة تبين أن ما يقارب 7.1 مليون شخص نزحوا داخليًّا في السودان نتيجة الصراع الدائر، مع توقع نزوح نحو مليونين آخرين بنهاية العام الجاري.

– **تعدد القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في الداخل السوداني**، وتنافس مصالح هذه القوى وتعارضها إلى حد يُصعّب استخدام أوراق الضغط المختلفة على طرفي الحرب من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات مباشرة لإيجاد حلول سياسية ناجحة.

ربما يسفر هذا الأمر عن فشل المبادرات التي طُرحت من أجل وقف إطلاق النار كليًّا ، حيث شهد السودان عشرات الهدن الهشة التي ما إن تبدأ حتى يجري خرقها في الساعات الأولى على أقصى تقدير.

كما أن هذا التعدد وذلك التضارب يهددان باتساع نطاق الحرب السودانية وتحولها – تحت ضغط ظروف معينة– إلى حرب إقليمية بالامتداد إلى بعض دول الجوار التي تعاني أصلًا من عدم الاستقرار، وخصوصًا: تشاد وإثيوبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى.

إجمالًا، نرى أنه مع دخول الحرب شهرها السادس، ما تزال حالة عدم اليقين هي المسيطرة، مما يجعل من الصعوبة بإمكان التكهن بالمدى الزمني الذي سوف تستغرقه الحرب، ويعقد مهمة وضع سيناريوهات المسار النهائي للأزمة.

لكن وبالرغم من ذلك، يمكننا رصد مجموعة من المؤشرات الدالة التي يتوقع أن تُشكل – على الأقل– المستقبل المنظور للسودان، وذلك على النحو التالي:

– **الجولات الميدانية التي بدأها رئيس مجلس السيادة الانتقالي وقائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان للمرة الأولى منذ بدء الحرب خارج مقر القيادة العامة للجيش بالعاصمة،** حيث زار محيط الخرطوم ثم مدنًا كبرى أبعد لا سيما مدينة بورسودان المطلة على البحر الأحمر وتبعد كم عن العاصمة، وربما تعكس مثل هذه الجولات إشارات إلى تحقيق الجيش نصرًا نسبيًّا في مواجهة قوات الردع السريع.

– **قيام قائد الجيش بزيارات خارج السودان،** شملت دول جوار وأخرى خارج القارة الإفريقية، من قبيل: مصر وجنوب السودان وقطر، ويرجح أن يكون غرض هذه الزيارات الخارجية حشدَ دعم عربي وإفريقي للجيش وقيادته في مواجهة قوات الدعم السريع باعتبارها ميلشيات متمردة وبلا شرعية.

– **إعلان الخرطوم أن الفريق البرهان سيرأس وفد السودان في الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك أواخر شهر سبتمبر 2023م،** بالتزامن مع إعلان الولايات المتحدة في السادس من الشهر ذاته فرض عقوبات على عبد الرحيم دقلو، نائب قائد قوات الردع السريع محمد حمدان دقلو المعروف بـ"حميدتي"، وذلك بسبب تورطه في انتهاكات لحقوق الإنسان بإقليم دارفور غربي السودان.

تُظهر هذه التطورات حالة من الاعتراف الدولي والأممي بأن الجيش هو "صاحب الشرعية" و"اليد العليا" داخل السودان، وهذا الاعتراف الدولي هدفه الرئيسي من قبل الجيش التأكيدُ على أن الصراع في السودان مجرد نزاع داخلي، ما يستبعد "تدويله" ويكف أيدي القوى الدولية والإقليمية المتربصة بالسودان، والراغبة في تقسيمه أو –على أقل تقدير– إغراقه في حالة الفوضى السياسية والأمنية لأطول فترة زمنية ممكنة.

– **التطور اللافت في مضمون الخطاب السياسي الرسمي الصادر عن الجيش السوداني وتحديدًا قائده الفريق البرهان،** لا سيما منذ مطلع سبتمبر 2023م.

بدا هذا الخطاب أكثر حدة وصرامة في الحديث عن: "إنهاء الحرب يستوجب دحر التمرد"، و"الشرطة والجيش يد واحدة"، و"لن نتفاوض مع الخونة"، وترافق مع ذلك إطلاق تحذيرات من المخاطر التي قد تنطوي عليها إطالة أمد الحرب " السودان سيتفتت ما لم تُحسم الحرب سريعًا ".

تبع ذلك صدور مرسوم بحل قوات الدعم السريع رسميًّا، متهمًا إياها بالتمرد وارتكاب انتهاكات جسيمة ضد السودانيين، والتخريب المتعمد للبنى التحتية في البلاد.

لكن في المقابل، برزت إشارات معاكسة من قوات الدعم السريع، تشير إلى إصرارها على مواصلة القتال ورفع سقف الطموحات التي تنبئ باستمرار الحرب لأشهر وربما لسنوات، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

– رفض دقلو مرسوم حل قواته، مبررًا ذلك بأن "البرهان ليست لديه شرعية ليصدر قرارًا بحل قوات الدعم السريع".

– الحديث عن استيلاء القوات على بعض مخازن أسلحة القوات المسلحة، وأنها مخازن ثقيلة جدًّا فيها كل أنواع الأسلحة والإمدادات التي يمكن أن نقاتل بها لمدة 20 سنة".

لكننا نرى أنه حتى في حال اعتراف المجتمع الدولي بـ"شرعية الأمر الواقع" للبرهان، فإن الأمر الأهم والأخطر هو صعوبة الحسم العسكري الميداني لأي من الطرفين، حيث تتواصل المعارك والاشتباكات بين الطرفين في مناطق عدة من البلاد، مع تقارب ميزان القوة العسكرية على الأرض.

ربما هذا ما يفسر عدم حدوث تغير جوهري وازن في تغيير الخريطة الجغرافية للموقف الميداني منذ اندلاع المواجهات قبل نحو 6 أشهر.

أضف إلى ذلك، سيطرة الدعم السريع على إقليم دارفور، وتحالف بعض القبائل معه مما يقوي شوكته، ويضع قيودًا على دخول الجيش في مواجهات مفتوحة هناك، خشية من تجدد الحرب الأهلية في هذا الإقليم المضطرب منذ بدايات حكم نظام عمر البشير في منتصف ثمانينيات القرن الماضي.

ختامًا، بقى عدد من التساؤلات المشروعة والمهمة في مرحلة "سودان ما بعد أزمة البرهان–حميدتي"، نوجزها فيما يلي:

– هل سيواصل الجيش قيادة المرحلة الانتقالية ويعيد السلطة إلى المدنيين أم سوف يجري إطالة أمد هذه المرحلة إلى حين تعافي المؤسسة العسكرية خصوصًا والسودان عمومًا من تداعيات الحرب؟

– ما مصير قوات الدعم السريع بعد انتهاء الحرب؟

– كيف سيكون مستقبل الأحزاب والقوى المدنية الفاعلة في الحياة السياسية السودانية؟

– إلى أي مدى ستتغير تحالفات الخرطوم مع القوى الدولية والإقليمية على ضوء مجريات الحرب ونتائجها؟

– هل سيستأنف السودان التطبيع مع إسرائيل؟ ولماذا؟

د. محمد بدري عيد

مستشار مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

الصراع المسلح السوداني: العوامل والتداعيات

Sudanese Armed Conflict: Factors and Repercussions

نورهان سعد أحمد

ماجستير علوم سياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

المستخلص

تهدف الدراسة إلى الوقوف على العوامل والأسباب التي ساعدت على تفاقم الوضع في السودان وتحوله إلى الصورة الحالية، التي أخذت شكل صراع مسلح واسع النطاق امتد إلى كافة ولايات السودان ومدنه، بين معسكرين عسكريين: قوات الجيش السودانية النظامية بقيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي). ثمة عدد من العوامل المتداخلة التي تشابهت في مآلها وهو الصراع المسلح الحالي، في حين تباينت كل منها في حجم التأثير على الدفع بالصراع، لذا تصنف بعضها عوامل ظاهرة وأخرى كامنة، وقد قسمت الدراسة عوامل تطور الصراع بين البرهان وحميدتي إلى خمسة عوامل تناولت العامل التاريخي بالرجوع إلى العام 2013م وإنشاء قوات الجنجويد، والعامل السياسي يتناول الملفات الرئيسية المسببة للصراع كملف الإصلاح والدمج العسكري وملف إدارة الملفات الخارجية، في حين تناول العامل العسكري ميزان القوى العسكرية للأطراف المتنازعة، والعامل الاقتصادي فاعتبر عاملًا غير مباشر للصراع، فيما تناول العامل الخامس الحرب الكلامية والخطاب الاستقطابي بين البرهان وحميدتي في وسائل الإعلام قبيل بدء الصراع المسلح في منتصف أبريل من العام الجاري، ومن ثم الوقوف على تداعيات ذلك الصراع على الداخل السوداني سياسيًّا وأمنيًّا واقتصاديًّا وإنسانيًّا.

الكلمات الدالة: الصراع المسلح السوداني –أبريل2023م– الجيش السوداني– قوات الدعم السريع.

Abstract

The study aims to identify the factors and reasons that contributed to the aggravation of the situation in Sudan and its transformation into the current picture, which took the form of a large-scale armed conflict that spread in all states and cities of Sudan between two military camps, the regular Sudanese army forces led by Abdel Fattah Al-Burhan and the Rapid Support Forces led by Muhammad HamdanDagalo (Hamedti). There are a number of interrelated factors that are similar in their fate, such as the current armed conflict. While each of them differed in the size of the impact on pushing the conflict, some of them are classified as apparent factors and others as latent ones. The study proposedfive factors for the development of the conflict between Al-Burhan and Hamidti.The first dealt with the historical factor, going back to the year 2013 and the establishment of the Janjaweed forces.The second political factor dealt with the main files causing the conflict, such as the file on military reform and integration and the file on managing external files, while the third military factor dealt with the balance of military forces between the conflicting parties. The fourth economic factor is an indirect factor of the conflict, whereas the fifth factor dealt with the war of words and the polarizing discourse between Al-Burhan and Hamidti through the media prior to the start of the armed conflict in mid-April of the current year. The study then

presents the repercussions of that conflict on the Sudanese interior politically, securely, economically, and humanitarianly.

Keywords: Sudanese armed conflict – April 2023 – Sudanese army – Rapid Support Forces.

مقدمة

في اليوم الخامس عشر من أبريلمن العام الجاري بدأ الصراع المسلح بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، تركزت الاشتباكات في الأيام الأولى في العاصمة الخرطوموتمركزت حول المنشآت الإستراتيجية كالقصر الرئاسيومطار الخرطوم الدولي، ثم امتدت لاحقًا لتشمل مدنًا أخرى، تواصلت الاشتباكات بين الجانبين على الرغم من محاولات الوساطة لوقف إطلاق النار، حيث خُرقت كافة الهدن المتفق عليها من قبل الطرفين مع تبادل الاتهامات بين البرهان وحميدتي حول من خرق الهدنة أولًا، وعليه تطور المشهد السياسي والميداني السوداني بوتيرة مرتفعة ومتسارعة دون حسم واضح للصراع لطرف دون آخر، حيث يتقارب ميزان القوى العسكرية بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مما يجعل حسم الصراع أكثر تأزمًا ويستلزم فترة زمنية أطول، الأمر الذي يشير إلى احتمالية الانزلاق إلى حرب أهلية لا سيما مع صعوبة التسوية السياسية في الوقت الحالي، تكمن إشكالية المشهد السياسي والعسكري في السودان في التشابك والتعقيد، إذ يتداخل به عدد من المحددات والعوامل المرتبطة ببعضها البعض، فأي تغير يطرأ على أي منها يحدث تغيرًا في العوامل الأخرى، لذا تقدم الدراسة قراءة للصراع السوداني الراهن بأبعاده المختلفة، وعليه تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي

بهدف توصيف الإشكالية بطريقة علمية وأكثر دقة بجمع كافة البيانات والمعلومات المتعلقة بالموضوع محل الدراسة ومن ثم تحليلها.

الإشكالية البحثية

تكمن إشكالية الدراسة في البحث عن العوامل المؤدية إلى تطور الأزمة السودانية إلى صراع مسلح واسع النطاق، والبحث في احتمالية الانزلاق إلى حرب أهلية أم لتتشابهالمسارات السودانية والليبية، لذا يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في:

"ما عوامل تطور الأوضاع في السودان إلى صراع مسلح؟"

أهداف الدراسة

- ✓ التعرف على عوامل الصراع المسلح بين المكونات العسكرية السودانية وأسبابه.
- ✓ رصد لكافة العوامل المرتبطة بالصراع (التاريخية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية).
- ✓ رصد تداعيات الصراع على إقليم دارفور المضطرب.
- ✓ رصد لكافة التداعيات المحتملة (السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية).

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى محورين رئيسين، على النحو التالي:

المحور الأول: عوامل تطور الصراع بين البرهان وحميدتي

أولًا: العامل التاريخي

ثانيًا: العامل السياسي (الصراع على السلطة)

ثالثًا: العامل العسكري (ميزان القوى العسكرية)

رابعًا: العامل الاقتصادي (دور الذهب في الصراع الدائر)

خامسًا: عوامل أخرى (تصاعد الخطاب الاستقطابي والتصريحات الإعلامية)

المحور الثاني: تداعيات الصراع المسلح بين البرهان وحميدتي

أولًا: تداعيات سياسية

ثانيًا: تداعيات اقتصادية

ثالثًا: تداعيات أمنية

رابعًا: تداعيات إنسانية

المحور الأول: عوامل تطور الصراع بين البرهان وحميدتي

ثمة عوامل وأسباب أدت إلى تطور الوضع في السودان إلى صراع مسلح، ويوجد عدد من العوامل المتداخلة التي تشابهت في مآلها وهو الصراع المسلح الحالي،في حين تباينت كلمنها في حجم التأثير على الدفع بالصراع، لذا تصنف بعضها عوامل ظاهرة وأخرى كامنة.

أولًا: العامل التاريخي

يمكن إرجاع الصراع المسلح الراهن في السودان إلى عام 2019م منذ الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير وهو العام الذي شهد تكوين قوات (الجنجويد) وهي القوات التي انبثقت عنها قوات الدعم السريع، كما أن نظام البشير له دور كبير في وجود قوات شبه عسكرية إلى جانب الجيش النظامي منذ العام 1989م تحت مسمى (قوات الدفاع الشعبي) توغلت تلك القوات في السودان حتى أصبحت تتخطى الـ 100 ألف عنصر داخل السودان عقب اندلاع أحداث دارفور 2003م وفقًا لتقارير صادرة عن مكتبة الكونغرس الأمريكي، حيث شاركت بفاعلية في إخماد التمرد بدارفور، بيد أنها قامت بالعديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الأمر الذي كان عاملًا أساسيًّا في تقديم البشير للمحكمة الجنائية الدولية، وعليه أعاد البشير هيكلة تلك القوات في العام 2013م تحت مسمى (قوات الدعم السريع) بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي)، كما

تخضع لإشراف كل من الأمن الوطني السوداني وجهاز المخابرات.تكمن الإشكالية الرئيسية في إبقاء تلك القوات وهيكلتها منذ العام 2013مبوصفها قوة عسكرية موازية للجيش النظامي وغير مدمجة، مما يعنى رغبة البشير في الإبقاء عليها قوة ردع حال الانقلابات والاحتجاجات، لذا ظلت قوات الدعم السريع ذات طبيعة قبلية ومليشاوية.في العام 2019م وعقب الإطاحة بنظام البشير أصبح محمد حميدتي نائبًا لرئيس المجلس الانتقالي، ثم في العام 2021م أصبح النائب الأول لمجلس السيادة برئاسة عبد الفتاح البرهان عقب الإطاحة بحكومة حمدوك[1]، وأصبحت تابعة لرئاسة الجمهورية ثم تحت قيادة الرئيس مباشرةً في العام 2016م، وفي العام 2019م أصبحت قوات الدعم السريع غير خاضعة لأحكام القوات المسلحة وفقًا لتعديلات في نص القانون[2].

ثانيًا: العامل السياسي (الصراع على السلطة)

يتعلق العامل السياسي بالقضايا الخلافية بين البرهان وحميدتي التي دفعت نحو التصعيد العسكريبوصفها العامل الأساس في الصراع المسلح السوداني الراهن، وتستند إلىالتباين حول الاتفاق الإطاري للعملية السياسية على وجه التحديد فيما يتعلق بتبعية قوات الدعم السريع ودمجها، ويرتكز هذا التباين على جانبين رئيسين، الجانب الأول يتعلق بالشخصية التي تضطلع لقيادة الجيش في فترة الدمج، حيث ينص الاتفاق على أن تتبع قوات الدعم السريع رئيس الوزراء المدني، الأمر الذي اعترض عليه الجانب الآخر في طرفي الصراع عبد الفتاح البرهان القائد العام للقوات المسلحة السودانية، مشيرًا إلى أن ذلك الأمر يستتبعه وجود جيشين وبقيادتين مختلفتين، يتمثل الأول في

[1] أنس القباطي، ما هي عوامل وأسباب وخلفيات انفجار الوضع عسكريًا في السودان؟عرب جورنال، 18 أبريل2023م، https://2u.pw/hsEP2p.

[2] كيف أصبحت قوات الدعم السريع "شوكة حوت" الأزمة السودانية؟إندبندنت عربية، 16 أبريل2023م، https://2u.pw/JH4ie4.

الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، والثاني جيش قوات الدعم السريع بقيادة رئيس الوزراء المدني، فيما ارتكز الجانب الثاني من التباين على مدة الدمج، إذ يطالب الجيش السوداني بالدمج خلال عامين، وتطالب قوات الدعم السريع بالدمج خلال عشر أعوام[3].

الخلاف على إدارة الملفات الخارجية

منذ أكتوبر 2021م وإعلان حالة الطوارئ وتعليق العمل بالدستور الذي جاء بعد حل مجلسي السيادة والوزراء، بدأ الخلاف بين البرهان وحميدتي على إدارة الملفات الخارجية، وظهر ذلك جليًّا في تمسك كل طرف بسعيه الحثيث للتحكم في تلك الملفات بإقامة علاقات مع عدد من القوى الدولية والإقليمية، مما أظهر انقسامات بين الجانبين حول مواقف السودان الخارجية وطريقة تناولهما لبعض المواقف، كإقامة حميدتي علاقات مع موسكوودول شمال إفريقيا، التي اعتبرها البرهان محاولة حميدتي لتأسيس علاقات دبلوماسية موازية للدولة[4].

تهميش حميدتي للبرهان، وظهر ذلك جليًّا في نواح عدة منها زيارات حميدتي الخارجية واستقبال مبعوثين دوليين بمعزل عن البرهان، داخليا وسع دوره الاجتماعي بتوطيد علاقاته مع زعماء القبائل والنشطاء السودانيين وقيادات الحرية والتغيير.

كما تحرك حميدتى بمعزل عن البرهان مع كل من الإمارات وروسيا وأمريكا وإسرائيل، إذ إنه تعاون مع قوات فاغنر الروسية، ناهيك عن توطيد علاقته مع الكيان الإسرائيلي، حيث أفادت بعض التقارير إمداد إسرائيل قوات الدعم السريع بصفقات تقنية

[3] محمد عثمان عوض الله، ما أسباب الصراع في السودان؟جريدة الوطن، 16 أبريل2023م، https://2u.pw/HfsT1u.

[4] كرم سعيد، مرجع سبق ذكره.

إسرائيلية تتعلق بالتجسس، إلى جانب توسع دور حميدتي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في عدة مجالات، بما يعني توسع أدواره السياسية إقليميًّا ودوليًّا بمعزل عن الدولة السودانية ورئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان[5].

تقديرات خاطئة

مثّل مشروع الإصلاح الأمني والعسكري في الاتفاق الإطاري الشرارةَ الأولى التي انطلق منها الصراع المسلح الدائر، وكشف عن تقديرات خاطئة للساسة السودانيين، إذ إن من الصعب تحقيق تلك الإصلاحات على أرض الواقع وفقا لاعتبارات عدة:

أولًا: اعتبارات سياسية أيديولوجية: بند اندماج قوات الدعم السريع داخل القوات المسلحة السودانية غير قابل للتنفيذ على أرض الواقع،فهو يفتقر إلى توافر بعض المتطلبات الأساسية لتحقيق ذلك الاندماج، فبذور الاندماج التي تكونت في عهد البشير ارتبطت بصورة أساسية بالتحالفات والمصالح المشتركة، ثم أعيدت مرة أخرى في سودان ما بعد البشير على الركائز نفسها في عملية الانتقال السياسي.

ثانيًا: اعتبارات فنية وهيكلية، حيث يوجد تمايزات بين هيكلية القوات المسلحة وهيكلية قوات الدعم السريع، تشير إلى حالة من اللاتماثل تجعل الاندماج من الصعوبة بمكان.

ثالثًا: اعتبارات وطنية تتعلق بمصادر التمويل لكل منهما، إذ يعتمد تمويل التسلح داخل القوات المسلحة على موازنة الدولة، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بأجندة السياسة الخارجية التي تتبناها الدولة، بيد أن مصادر التمويل لدى قوات الدعم السريع تعتمد على ما

[5] خالد محمد علي، المسار المحتمل ماذا يجري في السودان؟مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 16 أبريل2023م، https://2u.pw/Cwu6Ff.

يسمى بتحالف أمراء الذهب، الأمر الذي ينطوي على وجود أجندة سياسة خارجية مختلفة لكليهما[6].

ثالثًا: العامل العسكري (ميزان القوى العسكرية)

يصنف الجيش السوداني ضمن الجيوش الأقوى عالميا حيث يأتي في المرتبة 47، ويُصنف من أقوى الجيوش الإفريقية وفقًا لإحصائيات2021م، ويبلغ تعداد قوات الجيش النظامية ما يناهز205آلاف وفقًا لتقارير غلوبال فاير، تنقسم بين 100 ألف منالقوات الأساسية عاملة و50 ألفًا من القوات الاحتياطية، و55 ألفً امن القوات شبه العسكرية.تمتلك القوات الجوية السودانية 191 طائرة حربية، تتضمن 45 مقاتلة، و37 قاذفة، و25 طائرة شحن، و12 طائرة تدريب، وتشتمل القوة المدرعة للجيش السوداني على 170دبابة و7 آلاف قاتلة مدرعة، وتضم القوة المدفعية 400 مدفع و40 راجمة صواريخ، كما تشتمل القوة البحرية على 18 وحدة بحرية[7].

على الجانب الآخر، يُقدر تعداد قوات الدعم السريع بنحو 100 ألفترتكز في العاصمة الخرطوم، ولديها عدد من المعسكرات العسكرية والمقار الإستراتيجية التي استولت عليها في وقت سابق منها جهاز الأمن الوطني، يقدر عددها بـ11 معسكرًا رئيسيًّا داخل العاصمة، وسبع معسكرات عسكرية تنتشر في دارفور وبعض الولايات الأخرى، وفيما يخص التسليح نجد أنها تعتمد بالأساس على عدد محدود من المدرعات الخفيفة، في حين تمتلك أعدادا كبرى من سيارات الدفع الرباعي المحملة بمعدات التسليح الخفيف والثقيل، كما تمتلك راجمات صواريخ ومدافع عديمة الارتداد ومنصات

[6] محمد قشقوش ومعتز سلامة وآخرون، السودان نقطة ساخنة جديدة في قوس الأزمات الممتدة، أوراق سياسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل2023م، ص3.

[7]

للصواريخ المضادة للدروع، مع عدم وجود دبابات، كما تمتلك قوات الدعم السريع خبرة ميدانية واسعة نظرًا لمشاركتها لسنواتٍ طوال في حرب إقليم دارفور،إلى جانب مشاركتها في صراعات أخرى خارج السودان كليبيا واليمن.

إن تحركات الدعم السريع وعمليات الحشد التي بدا أنها علنيةتشير إلى الإصرار على التصعيد العسكري، إذ انتشرت قواتها في معسكرات عدة ونطاقات مختلفة في الشمال والجنوب ووسط السودان، وفي هذا الصدد أصدرت القوات المسلحة السودانية بيانًا بتاريخ 13 أبريل2023م للتحذير من تداعيات حركات التمركز والتحرك للقوات التابعة للدعم السريع التي نُفذت في مدن عدة كمروي في الشمال، وبناء معسكر للقوات في منطقة "فتنة" وهي منطقة بالقرب من مطار مروي، يمكن الإشارة إليها بحالة من المباغتة من قبل قوات الدعم السريع[8].

إجمالًا لما سبق، يمكن القول إن ميزان القوة العسكرية بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع به تقارب خاصة فيما يتعلق بالتعداد، وفيما عدا ذلك يسير ميزان القوة العسكرية لصالح الجيش السوداني، وامتلاك قوات الدعم السريع الخبرةَ القتالية الخاصة بحرب العصابات أو الشوارع والقتال وسط المدن المكتظة بالسكان وسرعة التحرك، وحالة المباغتة قبيل بدء الاشتباكات المسلحة في الخامس عشر من أبريل، جميعها عوامل قد تكون دفعت للتحرك نحو التصعيد العسكري عوضًا عن البدائل الأخرى.

رابعًا: العامل الاقتصادي (دور الذهب في الصراع الدائر)

تحتل السودان المركز الثالث عشر عالميًّا في إنتاج الذهب، والمركز الثالث إفريقيًّا بعد غانا وجنوب إفريقيا. مع أن الصراع الدائر لا يرتبط مباشرة بالعامل الاقتصادي

[8] محمد منصور، المعادلات الصفرية.. الأبعاد الميدانية والعسكرية في اشتباكات السودان، المرصد المصري، 20 أبريل2023م، https://2u.pw/b5g6hx.

والصراع على الموارد، إلا أن أحد طرفي الصراع (حميدتي) يعتمد اعتمادًا شبه كليّ في تمويله للحرب على المعدن الأصفر، حيث يسيطر على عدد من مناجم الذهب، وتعد شركة الجنيد الذراع الاستثمارية لقوات الدعم السريع، فكلما طال أمد الحرب زادت أهمية الذهب وربما تحول من عامل غير مباشر إلى عامل مباشر، وسيعول عليه في حسم الصراع لصالح طرف دون غيره.

العلاقة بين فاغنر وقوات الدعم السريع

إحدى النقاط الرئيسية في الخلاف بين البرهان وحميدتي، دعم حميدتي لموسكو للتنقيب عن الذهب داخل السودان عن طريق مجموعة فاغنر، والاتفاق على إنشاء قاعدة بحرية روسية على البحر الأحمر، الأمر الذي اعتبره البرهان تحديًا له لرفضه ذلك التعاون لاعتبارات دولية، مما فاقم الخلافات بين البرهان وحميدتي قبل البدء في الاشتباكات المسلحة[9].

خامسًا: عوامل أخرى (تصاعد الخطاب الاستقطابي والتصريحات الإعلامية)

بدأت الحرب الكلامية تتأخذ مسارًا استقطابيًّا بين البرهان وحميدتي منذ توقيع الاتفاق الإطاري في الخامس من ديسمبر 2022م، عندما أشار حميدتي إلى فشل الانقلاب بقيادة البرهان في 25 أكتوبر لعام 2021م، كما أوضح حميدتي في خطابه حماسه الشديد لدعم الانتقال المدني[10].

فيما بعد، أعلن البرهان في خطاب جماهيري ضرورة دمج قوات الدعم السريع في الجيش شرطًا للمضي قدمًا في تنفيذ الاتفاق الإطاري، مع أن مسألة الدمج مشار إليها

---

[9] شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان 2023م: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، 10 أبريل2023م، https://2u.pw/av6yN5.

[10]السودان: هل يتمكن البرهان وحميدتي من تجاوز خلافاتهما وتجنب مواجهة مسلحة؟عربي BBC News، 16 مارس 2023م، https://2u.pw/LCrrcg.

في الاتفاق وفقًا لجدول زمني محدد يتوافق عليه الطرفان، وأعاد البرهان مطلبه بالدمج مرة أخرى في خطاب ألقاه في منطقة الكتياب في فبراير 2023م، وفي اليوم التالي19 فبراير في خطاب ألقاه حميدتي في وسائل الإعلام متحدثًا: "الدعم السريع نشأ مساندًا للقوات المسلحة، وينص قانونه على أنه جزء منها"، وتتابعت التصريحات بين الطرفين وكرر عضو مجلس السيادة الفريق ياسر العطا مطالب البرهان للتأكيد على موقف الجيش من تلك القضية قائلًا:"لا بد من دمج قوات الدعم السريع في الرحم المبارك الذي ولدت فيه سابقًا، ليس هناك دولة ديمقراطية حديثة بها جيشان... أما التهديد والتكسب السياسي والاقتصادي بفهم امتلاك جيش، فهذا قد يؤدي إلى انهيار كيان الدولة السودانية"[11].

في السابع من مارس 2023م أدلى حميدتي بتصريحات تشير بأصابع الاتهام إلى الجيش وقياداته بامتناعه عن التنحي لتشكيل حكومة مدنية، وأضاف: "أن خلافه الذي انتقل للعلن في الأسابيع الأخيرة مع قادة عسكريين في الجيش السوداني، يتمحور حول مسألة تسليم السلطة للمدنيين".

تصاعدت حدة التصريحات بين الطرفين عقب بدء الصراع المسلح بين الطرفين في 15 أبريلمن العام الجاري، حيث وصف عدد من قادة الجيش السوداني قوات الدعم السريع بـ"التنظيم المليشاوي"، ونعت قائد قوات الدعم السريع حميدتي البرهان بـ"المجرم" واتهمه بتنفيذ انقلاب.يظهر جليًا من التصريحات والحرب الكلامية الآنف ذكرها بين الطرفين غيابُ الثقة والتوافق بين الأطراف السياسية، وتزايد شكوك كل طرف في

[11] أحمد يونس، «حرب كلامية» بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، الشرق الأوسط، 27فبراير 2023م، https://2u.pw/F93tLw.

التوجهات السياسية للطرف الآخر والهدف المنشود لكل منهما، مما فاقم من حدة التباينات والخلافات[12].

المحور الثاني: تداعيات الصراع المسلح بين البرهان وحميدتي

أولًا: تداعيات سياسية

تغيرات في المشهد السياسي

مع ضبابية المشهد السوداني بشأن مواقف القوى المدنية من الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع فإن عملية الاصطفاف لم تكن غائبة عن المشهد، يعبر عن ذلك تأييد الإسلاميين للبرهان واتهامات حميدتي المتكررة للبرهان ووصفه بـ"إسلامي متطرف".في اليوم الأول للاشتباكات عبر حميدتي على وسائل التواصل قائلا إن الإسلاميين هم من أوصلوا البرهان للسلطة في أبريل 2019م، وفي اليوم الخامس للاشتباكات صرح حميدتي في وسائل الإعلام قائلا إن الصراع الدائر ضده من قبل الجيش السوداني يقوده الإسلاميون لاستعادة السلطة، كما يرى أنه " يقاتل إسلاميين راديكاليين" وفقًا لتصريحات حميدتي.

على الجانب الآخر، لم يخف الإسلاميون موقفهم من الصراع وحال القوى المدنية واصطفافهم بجانب البرهان، إذ أنهم يعُدون قوات الدعم السريع قوى متمردة يجب أن تظل تحت إمرة الجيش، كما عبر الرئيس السابق لحزب المؤتمر الوطني (أحمد هارون)في تسجيل صوتي عن تأييده للجيش السوداني، ودعا حزبه للالتفاف حول الجيش، الحدث الذي أدى إلى حالة من المناوشات الإعلامية بين الجيش وقوات الدعم السريع، حيث أصدر الجيش بياناي نفي فيه وجود صلة بين الجيش ورموز البشير

[12] كرم سعيد، المواجهات العسكرية في السودان تُعقد الأزمة وتفاقم من تداعياتها، مركز إستراتيجيكس، 25 أبريل2023م، https://2u.pw/lBGKfm.

الهاربين من سجن كوبر وعلى رأسهم تسجيل أحمد هارون، في الوقت ذاته اتهمت قوات الدعم السريع الجيش بوجود صلة بين الجيش والإسلاميين الفارين من السجن بهدف إعادتهم إلى السلطة مرة أخرى[13].

ثانيًا: تداعيات اقتصادية

أشار تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن التداعيات الاقتصادية والتدهور الاقتصادي الناتج عن الصراع الدائر يعد أبرز التهديدات التي تواجه السودان في العام 2023م، حيث جاء الصراع المسلح الراهن الذي اندلع في منتصف شهر أبريل من العام الجاري 2023م عقب مرحلة اقتصادية صعبة عانى فيها الاقتصاد السوداني ركودًا توالي لعقود من الزمن منذ العام 2011م عقب انفصال جنوب السودان، حصيلة خسارة الدولة السودانية لما يقارب نصف العائدات المالية وثلث قدرتها المالية على سداد التزاماتها الدولية، كما أثر الصراع المسلح بين البرهان وحميدتي بالسلب على مؤشرات الاقتصاد الكلي، ما يعمق الأزمات الاقتصادية للسودان حالة استمرار الصراع، ويمكن إيجازها في عدد من النقاط، على النحو التالي:

1. توقف برنامج الغذاء العالمي نتيجة الأوضاع الأمنية، وهو برنامج يستهدف مواجهة انعدام الأمن الغذائي وتوفير الغذاء لما يقارب 2 مليون شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي في إحدى عشرة ولاية سودانية[14].

[13] ثابت العمور، الصراع الدائر في السودان وملامح "عودة الإسلاميين" إلى المشهد، موقع شبكة الميادين، 3مايو 2023م، https://2u.pw/bmg06c.

[14] وحدة الدراسات الاقتصادية، الاقتراب من نقطة اللاعودة: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، مركز الإمارات للسياسات، 18 أبريل2023م، https://2u.pw/hZNzC2.

2. توقعات ارتفاع معدل التضخم لما يزيد عن 60%، حيث بلغ معدل التضخم في الربع الأول من العام 2023م نسبة 60%، وفي ظل الوضع الأمني الحالي سيتخطى المعدل تلك النسبة.
3. تراجع الصادرات خاصة صادرات الذهب، حيث يشكل الذهب نحو 50% من إجمالي صادرات السودان.
4. هجرة رؤوس الأموال وهروب المستثمرين: إذ إن الوضع الأمني واستمرار حالة الحرب سيؤديان إلى تراجع ثقة المستثمرين ومن ثم تدهور الوضع الاقتصادي.
5. ارتفاع معدلات البطالة.
6. تضرر سلاسل الإمداد الداخلية وانقطاعها.
7. تهاوي قيمة العملة الوطنية[15].

ثالثًا: تداعيات أمنية

تصاعد العنف في إقليم دارفور

إقليم دارفور هو إقليم حدودي يتلاقى مع أربع دول، يحده من الغرب ليبيا وتشاد، ويحده من الجنوب جنوب السودان وإفريقيا الوسطى، ويتكون إقليم دارفور الواقع غرب السودان من خمس ولايات رئيسية، في الغرب الجنينة وفي الشمال الفاشر وفي الجنوب نيالا وفي الشرق الضعين، وفي الختام تأتي زالنجي عاصمة وسط دارفور، ويتشكل إقليم

[15]سهير الشربيني، دائرة الأزمات: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، إنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية، 27أبريل2023م،
https://www.interregional.com/%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA.

دارفور من مكونين عربي وإفريقي ذوَي تكوين قبلي، حيث يسيطر على الإقليم الطابع القبلي[16].

من أبرز التداعيات الأمنية للصراع المسلح الدائر بين البرهان وحميدتي، التداعيات التي ألقت بظلالها على إقليم دارفور، وتمثلت في اندلاع اشتباكات عدة بولاياتها الخمسة، افتتحت في اليوم الرابع والعشرين من أبريل2023م بقتال دامٍ بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في الجنينة عاصمة غرب دارفور، وما لبث ذلك القتال حتى تحول إلى صراع أهلي بين قبائل عربية وقبائل غير عربية على رأسها قبيلة المساليت، ثم تمددت الصراعات إلى الفاشر ومن ثم إلى مناطق متفرقة بالإقليم[17].

إجمالًا لما سبق، تكمن إشكالية عودة الصراع المسلح في إقليم دارفور مرة أخرى في ارتباطها ببعدين أساسيين، على النحو التالي:

الأول: يتمثل في البعد الأمني الذي يعبر عنه الانفلات الأمني بالإقليم، وتصاعد أعمال العنف كالاشتباكات وعمليات القتل والسلب والنهب وتدمير البنية التحتية، إذ إن الوضع الإنساني كارثي، حيث فاقم الصراع المسلح بين البرهان وحميدتي سوء الأوضاع الأمنية ووسع دائرتها، فقد كان الصراع متمركزًا في البداية في العاصمة الخرطوم، ثم تمدد في الأسابيع التالية ليشمل الإقليم المضطرب (دارفور).

الثاني: البعد الاجتماعي الذي يشير إلى احتمالية عودة الصراعات القبلية وتجدد الحرب الأهلية كما كانت في العام 2003م، وهو صراع ذو جذور تاريخية، مما يؤثر على وحدة التراب السوداني.

---

[16] صراع البرهان وحميدتي يمتد إلى دارفور وسط مخاوف من خطر الاشتعال، موقع قناة النيل الإخبارية، 30 أبريل2023م، https://2u.pw/ekNkR8.

[17] أميرة محمد عبد الحليم، الحركات المسلحة والصراع في السودان، تقديرات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مايو 2023م، ص5.

رابعًا: تداعيات إنسانية

انتهاكات حقوق الانسان

أفضى الصراع الحالي بين المكونات العسكرية السودانية إلى مقتل ما يتخطى 300 شخص و3200 مصاب وفقًا للبيانات الصادرة عن أوتشا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان)، بالإضافة إلىخروج نصف مستشفيات العاصمة من الخدمة عقب اليوم الخامس من الصراع، وخروج 70% من المستشفيات الواقعة في مناطق اشتباكات[18]، حيث صرح وزير الصحة السوداني بتأثر 125 مستشفى في العاصمة الخرطوم جراء الصراع المسلح الراهن، فضلًا عن الأعداد الضخمة داخل المستشفيات من الذين يحتاجون إلى رعاية طبية ومازالوا محاصرين جراء الاشتباكات، وأصدرت اللجنة التمهيدية لنقابة الأطباء السودانيين بيانًا تدعو فيها إلى حماية المؤسسات الصحية، فيما صرح كريستيان ليندماير المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية برصد 25 هجومًا على منشآت الرعاية الصحية والمستشفيات منذ بدء الصراع في منتصف أبريل، الأمر الذي يعد انتهاكًا صريحًا لحقوق الانسان وخرقًا واضحًا للمواثيق الدولية العامة، وحتى الخاصة الاستثنائية المتمثلة في كيفية التعامل بين الأطراف المتنازعة في مثل تلك الحالات، وضرورة تقديم الرعاية الصحية والخدمات الطبية اللازمة، والسماح لممثلي الإغاثة بالوصول إلى المصابين[19].

---

[18] محمود سلامة، النزاع في السودان: أزمة لجوء جديدة في انتظار إفريقيا، المرصد المصري، 24 أبريل2023م، https://2u.pw/bA26U4.

[19] سلمى عبد المنعم، انتهاكات كارثية.. كيف أثر شهر من الصراع في السودان على الحقوق الأساسية لمواطنيه؟المرصد المصري، 11مايو 2023م، https://2u.pw/PZABMo.

أزمة النزوح الداخلي واللجوء

أسفر الصراع الراهن عن سوء الأوضاع على كافة الجوانب في السودان، ما أسهم في امتداد موجات النزوح واللجوء وتوسيعها، نتيجة جملة من العوامل كالأوضاع الأمنية المتردية والقتل والنهب ونقص الغذاء والمياه وانقطاع الكهرباء وخروج المستشفيات من الخدمة، إذ تجاوز عدد اللاجئين السودانيين نحو 850 ألف لاجئ في دول العالم يتمركزون في كل من تشاد ومصر وإثيوبيا، وقد عبرت مفوضية تشاد–التي يوجد بها نحو 400 ألف لاجئ تحت مظلة مفوضية اللاجئين– عن عبور ما يقدر بنحو 20 ألف لاجئ إلى المناطق الحدودية لتشاد في الأسبوع الأول من الصراع، وفي إثيوبيا تُقدر البيانات الرسمية بنحو 30 ألف لاجئ سوداني، وفي مصر يوجد نحو خمسة ملايين سوداني خارج مظلة مفوضية اللاجئين، كما أن أغلبية دول العالم بدأت في إجلاء رعاياها عقب اليوم السادس من الصراع، وفيما يخص النزوح الداخلي فقد قُدر بنحو ثلاثة ملايين نازح داخليًا، وهذا العدد قابل للتمدد والزيادة نتيجة استمرار الصراع[20].

خطر المجاعة

فاقم الصراع المسلح بين الجيش وقوات الدعم السريع سوء الأوضاع الإنسانية بالسودان، ومن أبرز التداعيات الإنسانية للصراع الدائر تعليق أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها التي تُقدم المساعدة لملايين الأفراد الذين يتخطى عددهم 12.5 مليون شخص من بينهم 8.5 ملايين طفل، بالإضافة إلى ارتفاع عدد النازحين بوتيرة متصاعدة، إذ إن الاشتباكات بدأت في العاصمة الخرطوم التي تتركز بها جل المصانع والشركات الكبرى

[20] محمود سلامة، مرجع سبق ذكره.

والمواد الغذائية، وبناء عليه فإن امتدادات الاحتياجات اليومية للمواطن السوداني قد انقطعت كليًا، مما يعرض السودان لخطر المجاعة في حالة استمرار الصراع[21].

من العوامل التي قد تعرض السودان لخطر المجاعة حال استمرار الصراع نتيجة تداعياته العميقة على الأمن الغذائي المحلي:

1. ارتفاع تكلفة السلع والخدمات الأساسية.
2. انقطاع سلاسل الإمداد الداخلية.
3. تراجع محصول القمح.
4. انخفاض الصادرات.

إجمالًا لما سبق، إن تداعيات الصراع تقع بالدرجة الأولى على المواطن السوداني، نتيجة تردى الأوضاع وتأثيرها على الأمن الغذائي وتعليق أنشطة الأمم المتحدة من جانب، وصعوبة التجارة داخل السودان وانخفاض الصادرات لتضرر الطرق البحرية والجوية من جانب آخر[22].

خرق الهدن (تقويض الحصول على الأمن والسلامة)

تُعرف الهدنة بـ"وقف العمليات الحربية بين طرفي القتال بناء على اتفاق المتحاربين"، فالهدنة تمثل هدفًا إنسانيًا بالدرجة الأولى لوقف الصراع مؤقتًا، لتوفير المرور الآمن للمدنيين وتسهيل مرور منظمات الإغاثة للقيام بمهامها، بيد أن السمة السائدة في الصراع السوداني خرق الهدن التي اتفق عليها الطرفان، فمنذ بدء الصراع في منتصف

[21] يوسف بشير، كيف يؤثر الصراع بين الجيش والدعم السريع على السودان؟مركز كارنيجي، 11مايو 2023م، https://carnegieendowment.org/sada/89735.

[22] محمد صبري، كيف تأثر الأمن الغذائي بالصراع الدائر في السودان؟المرصد المصري، 29 أبريل2023م، https://2u.pw/iOJU3P.

أبريل وحتى الوقت الحالي خُرقت سبع هدن، وبناء عليه جرى تقويض حصول السودانيين على الأمن والسلامة، الأمر الذي يعبر عن انتهاك واضح وصريح لاتفاقيات جنيف المعنية بحماية ضحايا الصراعات المسلحة[23]، وفيما يلي جدول يوضح كافة الهدن التي جرى الاتفاق عليها منذ بدء الصراع:

تاريخ الهدنة	المدة الزمنية	الهدف	الوساطة
16 أبريل	3 ساعات	مرور آمن للمدنيين	الأمم المتحدة
18–19 أبريل	24 ساعة	مرور آمن للمدنيين	الآلية الثلاثية
19–20 أبريل	24 ساعة	مرور آمن للمدنيين	وساطة دولية
21–24 أبريل	72 ساعة	عيد الفطر	الأمم المتحدة
25–27 أبريل	72 ساعة	مرور آمن للمدنيين	وساطة أمريكية
28–30 أبريل	72 ساعة	مرور آمن للمدنيين	وساطة أمريكية سعودية
4–10 مايو	7 أيام	الهدنة الإنسانية	جوبا

*الجدول من إعداد الباحثة

الخاتمة والنتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، على النحو التالي:

أولًا: مع أن المسبب الرئيسي الظاهر للصراع المسلح بين البرهان وحميدتي هو الخلاف على عملية الدمج، لكن توجد عوامل أخرى عديدة مترابطة ببعضها البعض شكلت الصورة الحالية للخلاف.

[23] سلمى عبد المنعم، مرجع سبق ذكره.

ثانيًا: يمكن إرجاع الصراع الراهن لفترة نظام البشير، الذي استند إلى تكوين قوات شبه عسكرية ذات طابع قبلي عُرفت بالجنجويد سابقًا وشاركت في حرب دارفور لسنوات، وبقيت دون دمجها في الجيش النظامي تحسبًا لأية انقلابات، مما جعلها تتوغل أكثر فأكثر لتصبح بالصورة التي هي عليها الآن (قوات الدعم السريع).

ثالثًا: ساهمت حدة التصريحات الإعلامية والخطاب الاستقطابي بين البرهان وحميدتي قبيل الصراع في زيادة حدة الخلاف، كما كانت مؤشرًاعلى وصول الخلاف بينهما إلى ذروته.

رابعًا: ساهم وجود مصادر تمويل خاصة بحميدتي في الدفع به للخيار العسكري عوضًا عن الخيار السياسي، كما أن الصراع على السلطة غالبًا ما يرتبط بالصراع على الموارد خاصة في بلد غني بالمعدن الأصفر كالسودان، حتى وإن لم يظهر ذلك في صورة دافع قوي للصراع في الوقت الحالي، ناهيك عن العلاقة بين مجموعة فاغنر الروسية وقوات الدعم السريع التي كانت إحدى نقاط الخلاف بين البرهان وحميدتي.

قائمة المراجع:

1. أحمد يونس، «حرب كلامية» بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع»، الشرق الأوسط، 27فبراير 2023م، https://2u.pw/F93tLw.
2. أميرة محمد عبد الحليم، الحركات المسلحة والصراع في السودان، تقديرات إستراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مايو 2023م.
3. أنس القباطي، ما هي عوامل وأسباب وخلفيات انفجار الوضع عسكريًّا في السودان؟عرب جورنال، 18 أبريل2023م، https://2u.pw/hsEP2p.
4. ثابت العمور، الصراع الدائر في السودان وملامح "عودة الإسلاميين" إلى المشهد، موقع شبكة الميادين، 3مايو 2023م، https://2u.pw/bmgO6c.

5. خالد محمد علي، المسار المحتمل.. ماذا يجري في السودان؟مركز رع للدراسات الإستراتيجية، 16 أبريل2023م، https://2u.pw/Cwu6Ff.
6. سلمى عبد المنعم، انتهاكات كارثية.. كيف أثر شهر من الصراع في السودان على الحقوق الأساسية لمواطنيه؟المرصد المصري، 11مايو 2023م، https://2u.pw/PZABMo.
7. سهير الشربيني، دائرة الأزمات: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، إنتريجونال للتحليلات الإستراتيجية، 27أبريل2023م، https://www.interregional.com/%D8%AF%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA/.
8. السودان: هل يتمكن البرهان وحميدتي من تجاوز خلافاتهما وتجنب مواجهة مسلحة؟عربي BBC News، 16مارس 2023م، https://2u.pw/LCrrcg.
9. شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان 2023م: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، 10 أبريل2023م، https://2u.pw/av6yN5.
10. صراع البرهان وحميدتي يمتد إلى دارفور وسط مخاوف من خطر الاشتعال، موقع قناة النيل الإخبارية، 30 أبريل2023م، https://2u.pw/ekNkR8.
11. كرم سعيد، المواجهات العسكرية في السودان تُعقد الأزمة وتفاقم من تداعياتها، مركز ستراتيجيكس، 25 أبريل2023م، https://2u.pw/lBGKfm.
12. كيف أصبحت قوات الدعم السريع "شوكة حوت" الأزمة السودانية؟إندبندنت عربية، 16 أبريل2023م، https://2u.pw/JH4ie4.
13. محمد صبري، كيف تأثر الأمن الغذائي بالصراع الدائر في السودان؟المرصد المصري، 29 أبريل2023م، https://2u.pw/iOJU3P.
14. محمد عثمان عوض الله، ما أسباب الصراع في السودان؟جريدة الوطن، 16 أبريل2023م، https://2u.pw/HfsT1u.

15. محمد قشقوش ومعتز سلامة وآخرون، السودان نقطة ساخنة جديدة في قوس الأزمات الممتدة، أوراق سياسات، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، أبريل2023م.
16. محمد منصور، المعادلات الصفرية.. الأبعاد الميدانية والعسكرية في اشتباكات السودان، المرصد المصري، 20 أبريل2023م، https://2u.pw/b5g6hx.
17. محمود سلامة، النزاع في السودان: أزمة لجوء جديدة في انتظار إفريقيا، المرصد المصري، 24 أبريل2023م، https://2u.pw/bA26U4.
18. وحدة الدراسات الاقتصادية، الاقتراب من نقطة اللاعودة: التداعيات الاقتصادية للصراع في السودان، مركز الإمارات للسياسات، 18 أبريل2023م، https://2u.pw/hZNzC2.
19. يوسف بشير، كيف يؤثر الصراع بين الجيش والدعم السريع على السودان؟مركز كارنيجي، 11مايو 2023م، https://carnegieendowment.org/sada/89735.

تأثير الأزمة السودانية إقليميًّا ودوليًّا

آية خطيب

باحثة متخصصة في الشئون الإفريقية

الملخص

تناقش هذه الورقة الأزمة السودانية الراهنة، التي تتمثل في الصراع بين الجيش السوداني بقيادة البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي، وتحلل مدى تأثير هذه الأزمة على الدول الإقليمية للسودان، وكذلك تأثير ها على الوضع الدولي خاصة في ظل حالة الاستقطاب بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، وترى الورقة أن الأزمة بالسودانية لا يمكن عزلها عن المجال الإقليمي، وأنها ستؤدي إلى انتشار الإرهاب والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة، وعدم الاستقرار في الإقليم الواسع، وقد تُفاقم الصراعات الإقليمية الكبرى كالصراع المصري الإثيوبي، بالإضافة إلى تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة وما له من تأثير سلبي على اقتصاد هذه الدول، وتشير الدراسة إلى احتمالية تدويل الصراع لاسيما عقب تدخل قوات فاغنر لصالح حميدتي، وإرسال الولايات المتحدة سفنًا حربية إلى شواطئ السودان.

This paper discusses the current Sudanese crisis, which lies in the conflict between the Sudanese army led by Al-Burhan and the Rapid Support Forces led by Hamidti. It analyses the impact of this crisis on the regional countries of Sudan as well as its impact on the international situation,especially in light of the polarization situation between the United States, Russia, and China. The paper considers that the Sudanese crisis is not isolated from the regional sphere and that it will lead to the spread of terrorism, armed groups,organized crime, and instability in the region. The Sudanese crisis may also

exacerbate major regional conflicts such as the Egyptian-Ethiopian conflict, in addition to the influx of refugees to neighboring countries and its negative impact on their economies.It indicates the possibility of internationalizing the conflict, especially following the intervention of Wagner's forces on behalf of Hamidti, and the sending of US warships to Sudan's shores.

مقدمة

بعد فترة من التوترات بين الجيش السوداني بقيادة "البرهان" والدعم السريع بقيادة "حميدتي" نتيجة الخلاف حول ملف الإصلاح الأمني ودمج قوات الدعم السريع في الجيش، اندلع الصراع بين الطرفين في أبريل الماضي، على الرغم من الجهود الإقليمية والدولية العديدة لإيقاف الصراع، إلا أن الصراع لا يزال مستمرًا حتى الآن، وذلك على الرغم من تمكن السعودية من إتمام هدنة بين الطرفين، لكن يبدو أن الصراع سيطول أمده، وهذا ما يثير الكثير من المخاوف حول تمدد الصراع إلى الدول المجاورة، خاصة أن السودان تطل على منطقة هشة تعاني من الانقسامات الداخلية والصراعات المختلفة، مما سيزيد من تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والإنسانية والاجتماعية في هذه المنطقة.

وتأسيسًا على ما سبق، تأتي هذه الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيسيهو: إلى أي مدى تؤثر الأزمة السودانية على الوضع الإقليمي والدولي؟وستكون الإجابة عن ذلك بتحليل الأوضاع الداخلية للدول المجاورة للسودان، ثم تفسير تأثيرات الأزمة على الدول الإفريقية المجاورة للسودان، والمنطقة المجاورة لها على شواطئ البحر الأحمر وهي منطقة شبه الجزيرة العربية، ثم تأثيره على الوضع الدولي.

في ضوء ما سبق تقسم الدراسة إلى: أولًا: الوضع السياسي في الدول الإقليمية، وثانيًا:نتناول فيهتأثير الأزمة السودانية على الدول الإقليمية، في حين نتطرق في ثالثًا إلى: تأثير الأزمة السودانية دوليًا.

أولًا: الوضع السياسي في الدول الإقليمية

تمثل السودان منطقة محورية في ثلاثة مجالات حيوية: شمال إفريقيا، ومنطقة الساحل والصحراء، والقرن الإفريقي، لذا يمكن النظر إلى الأزمة السودانية الراهنة فيما وراء المعطيات الداخلية، لكونها مظهرًا لتحولات إقليمية تمس بؤر التوتر والصراع المتفجرة في المناطق الثلاثة، فالسودان حدودها مفتوحة على سبعة دول إفريقية تحكمها الحركات المسلحة والمتمردة، وأغلبها يعاني الانقسام السياسي والأمني، وواجهت حربًا أو اضطرابات سياسية عنيفة في السنوات الأخيرة، وذلك كما يلي:

1. إثيوبيا: تدمج الفيدرالية الإثنية الحركات المسلحة في أقاليم الأورومو والأمهرة والتيغراي، مع العلم أن البلاد عانت حربًا أهلية دموية في السنوات الأخيرة كانت ناتجة عن تمرد الجماعات المسلحة من التيغراي، وهي على الحدود المتاخمة للسودان، ولا تزال عملية السلام في إقليم تيغراي محل التنفيذ، ولا يزال موضوع الإقليم الصومالي في إثيوبيا مطروحًا أيضًا[24].
2. إريتريا:يسيطر الحزب الوحيد "الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة" على السلطة، ويعد هذا الحزب الغطاء السياسي للتنظيم المسلح الذي أسسه الرئيس أسياس أفورقي "جبهة التحرير الإريترية"، التي تمثل حركة أيديولوجية مسلحة قادت سابقًا

[24]مركز الإمارات للسياسات، "أزمة متحركة: التداعيات الإقليمية للحرب في السودان"، 27 أبريل 2023م، على الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/lnEI3.

عملية التحرر من السيطرة الإثيوبية، وتصارعت مع تنظيمات أخرى لا تزال تشكل بؤر توتر داخل البلاد، كما تدخلت لصالح إثيوبيا في حرب التيغراي[25].

3. تشاد:يدير الحكم بها مجلس عسكري انتقالي برئاسة محمد ديبي (كاكا)، وهو ابن الرئيس السابق إدريس ديبي، وتعد الجبهة الحاكمة امتدادا لجبهة الإنقاذ التي أسسها الرئيس السابق إدريس ديبي(وهي جبهة قبلية إثنية)،وليس الجيش التشادي الرسمي سوى غطاء شرعي لهذا التنظيم[26]، وتواجه الجبهة الحاكمة عدة مجموعات سياسية مسلحة أخرى، بينها اضطرابات سياسية انتهت بحوار وطني في الدوحة[27].
4. جمهورية إفريقيا الوسطى:يحكمها حزب "القلوب الموحدة" وهو تنظيم سياسي صغير مدعوم من مجموعة "فاغنر" الروسية، في دولة لا تزال مدار صراع عرقي–ديني بين عدد كبير من التنظيمات المسلحة التي تتصارع على السيطرة والنفوذ على طول البلاد[28].
5. ليبيا:تنتشر بها الجماعات المسلحة المنقسمة سياسيًّا وأمنيًّابين جبهتيالجيش الوطني في الشرق وتنظيمات مسلحة في الغرب والجنوب، وتوجد بها أطراف إقليمية ودولية عسكريًّا.

[25] المرجع السابق.

[26] مركز المستقبلللدراسات المتقدمة،"حراك مكثف: هل ينجح ديبي الابن في ترسيخ نفوذه الداخلي والخارجي؟"،الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/aezP7.

[27] انطلاق "حوار وطني شامل" في تشاد بين المجلس العسكري الحاكم والمعارضة، فرانس 24، بتاريخ 20 أغسطس 2022م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/covSW.

[28] "أزمة متحركة: التداعيات الإقليمية للحرب في السودان"، مرجع سابق.

6. جنوب السودان:منذ الانفصال يعاني ما يقرب من مليون من سكانها حربًا أهلية طاحنة بين سيلفاكير والفصائل المتمردة، وهي تعاني حاليًّا تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانيًا: تأثير الأزمة السودانية علي الدول الإقليمية

يتسع مجال السودان الإقليمي ليشمل سبع دول مجاورة بحدود مباشرة وهي دول إفريقية، ومنطقة مجاورة وهي منطقة شبه الجزيرة العربية، لذا تتأثر هذه المناطق بالصراع السوداني الراهن كما يلي:

1. **الدول الإفريقية:** تتداخل السودان مع الدول المجاورة لها تداخلًا كبيرًا، فنجد أن جنوب السودان تتأثر بالأوضاع السودانية سلبيًا نظرًا لأنها تصدر كل موارد النفط المنتجة من حقولها عبر الموانئ السودانية، وهناك ارتباط عضوي بين دارفور وتشاد لا يحتاج إلى التبين، فمن الإقليم السوداني انطلقت الحركات المتمردة التي انتهت إلى قلب أنظمة الحكم في إنجامينا أو هددتها بالسقوط، والحكم نفسه يصدق على علاقات السودان بجمهورية إفريقيا الوسطى، التي تشهد صراعًا دينيًّا عرقيًّا معقدًا متوازيًا مع سباق روسي فرنسي على السيطرة والنفوذ في الإقليم، ويضاف إلى ذلك المثلث الحدودي المصري الليبي السوداني وارتباط جنوب ليبيا عضويًّا بالسودان، لا سيما أن المجموعات المسلحة السودانية تعد مكونًا رئيسيًّا من مكونات الصراع الداخلي الليبي، أما في منطقة القرن الإفريقي فتشكل حدود السودان مع إقليم تيغراي الإثيوبي محورًا لأخطر حرب أهلية عرفتها إثيوبيا في السنوات الأخيرة، وانعكس الاستقطاب السوداني الداخلي على هذه الحرب التي لا تزال آثارها مستمرة[29].

[29] المرجع سابق.

مما سبق، يتضح أن السودان حدوده مفتوحة على سبعة دول إفريقية ويُعد من الدول الإقليمية التي لا يمكن فصل محددات سياستها الداخلية عن اعتبارات الجوار الجغرافي، ومن ثم تتأثر هذه الدول بالصراع السوداني الحالي كما يلي:

أ. **تدفق النازحين إلى الدول المجاورة:**

يصنف السودان ضمن دول المصدر والعبور للهجرة، لذا –في حالة استمرار الصراع–ستزداد موجات الهجرة إلى الدول المجاورة من السودانيين أنفسهم ومن اللاجئين الأجانب في السودان، حيث يقيم في السودان ما يزيد عن عشرة مليون أجنبي[30].

على سبيل المثال، تدفق الآلاف من لاجئي جنوب السودان في الأيام الأخيرة عبر الحدود التي يبلغ طولها 1200 ميل بين الدولتين، وجنوب السودان المنهكة من الحرب الأهلية غير مستعدة لاستيعاب اللاجئين السودانيين أو المغتربين العائدين، فهناك ما يقارب من 12 مليون شخص يعيشون في جنوب السودان، قرابة مليونين منهم نازحون داخليًا، ويعتمد 75% منهم على المساعدات الإنسانيةووفقًا لممثلة وكالة الأمم المتحدة للاجئين ماري هيلين فيرني، فيما 2.3 مليون جنوب سوداني تقريبًا لاجئون في دول أخرى في المنطقة[31].

يجدر القول إن التدفق المفاجئ للعديد من السودانيين إلى جنوب السودان في الأيام الأخيرة يزيد من احتمالية إعادة إشعال الصراع والمنافسة على الموارد الشحيحة في جنوب السودان، لا سيما أن الصراع في السودان قد أدى إلى تعطيل إمدادات المواد الغذائية والسلع الأساسية التي يعتمد عليها جنوب السودان اقتصاديًا[32].

---

[30] محمد عمر صالح، "نار في محيط هش.. ما التداعيات الإقليمية للحرب في السودان؟"، **الجزيرة**، 10 مايو 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/foLR0.

[31] "واشنطن بوست": الحرب في السودان تهدد بإشعال صراعات داخل الدول المجاورة"، العربي الجديد، 28 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/ltyW7.

[32] نفس المرجع.

تتأثر مصر بتدفق اللاجئين السودانيين أيضًا، نظرًا لكون الجالية السودانية أكبر جالية بها بنحو 4 ملايين مواطن سوداني، وعقب الأزمة تضاعف هذا الرقم في مصر، ويأتي هذا في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي تعانيها مصر، مما يزيد من عبء هذه الأزمة، وقد يؤثر أمنيًا على مصر، لاحتمالية أن تتدفق عناصر إرهابية في ظل هذا التدفق الكبير للاجئين[33]. على الجانب الغربي من السودان فر آلاف السودانيين إلى تشاد، وتقدر الأمم المتحدة أن نحو 100 ألف سوداني سيفرون عبر الحدود إلى تشاد في حال استمرار الصراع، وهو ما ينعكس سلبًا على الوضع الاقتصادي في تشاد التي تعاني اضطرابات اقتصادية وسياسية[34].

ب. **تعقيد مسار الصراعات الإقليمية:** كالصراع المصري الإثيوبي، إذ يؤثر الصراع السوداني الراهن بالسلب على الأمن المائي لمصر، خاصة أن أديس أبابا أعلنت بدء الملء الرابع للسد، وأنها لا تحتاج إلى أخذ إذن، والملء الرابع يعد الأضخم منذ بناء السد، ومن المرجح أن يظهر تأثيره المائي على مصر، وتحتاج القاهرة إلى تكاتف الداخل السوداني –لكونهما دول المصب– لمواجهة الخطر الذي يمثله سد النهضة الإثيوبي، لذلك كانت جهود مصرية لمحاولة التعجيل بوجود حل نهائي للأزمة، فعرضت القاهرة على الأطراف السودانية قبل اندلاع الأزمة الأخيرة ورشة عمل، في الفترة بين 1 إلى 8 فبراير 2023م، بعنوان "آفاق التحول الديمقراطي نحو سودان يسع الجميع" من أجل التوصل –ولو حتى مبدئيًا– إلى حل نهائي للأزمة، ولكن وجود

---

[33] سيد جبيل، "خريطة القوى الخارجية في الصراع السوداني..أين تقف مصر والسعودية والإمارات؟"، قناة نعرف، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/jmHW0.

[34] الجزيرة عربي، "هربا من القتال.. آلاف اللاجئين السودانيين يتدفقون على تشاد المجاورة"،بتاريخ 27 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/dsIU1

حالة من الصراع الداخلي السوداني قد يؤثر تأثيرًا بالغا على التحركات المصرية السودانية حيال الملء الرابع[35].

ت. **انتشار الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة** على الحدود الإقليمية، فالصراع السوداني يقع في منطقة هشة سياسيًّا وأمنيًّا ومليئة بالاضطرابات والجماعات المسلحة المتعارضة، ومن ثم فهي بيئة مناسبة لنشأة حركات ذات فكر متطرف، حيث تنشط الأخيرة وتتوسع مستفيدة من حالة السيولة الأمنية كما حدث في دول الساحل غرب إفريقيا، فبالنظر إلى السودان والدول المجاورة نجد حركات تمرد وفصائل معارضة مسلحة مع فاعلين خارجيين يبحثون عن وكلاء محليين، ومن ثم قد تدفع هذه الحالة إلى تمدد تنظيمات منها تنظيم "القاعدة" والمنظمات المحلية المتحالفة معها إلى الدول المجاورة، وهذا ما يثير احتمالية انزلاق المنطقة جميعها إلى الفوضى، إذا تمكنت هذه الجماعات من استيعاب الجيل المُحبط من ويلات الحرب، وسيمثل ذلك تحديًا للإقليم بالكامل وليس السودان فحسب[36].

ث. **تأزم الأوضاع الاقتصادية:** يؤثر الصراع على تفاقم أزمة ديون الدول المجاورة للسودان، على أساس المهددات المرتبطة بتوقف الصادرات نتيجة الصراع الراهن، إذ يشير محللون إلى أن "السودان سيواجه عقبات في سداد أي ديون الآن في ظل المعارك الجارية، لأن المعركة الواحدة تستنزف يوميًّا أكثر من نصف مليار دولار"، يضاف إلى ذلكأنالسودان يحيط به عدد من الدول المغلقة اقتصاديًّا أو تجاريًّا، فهي تعتمد على السودانلا سيما عبر ميناء

[35] مركز الوشم الأوسط لدراسات السياسة والإعلام، "التداعيات الإقليمية للأزمة السودانية"،4 مايو 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/knpLY.

[36] محمد عمر صالح، " نار في محيط هش.. ما التداعيات الإقليمية للحرب في السودان؟"، مرجع سابق.

بورتسودان في توفير احتياجاتها من الخارج، ويُشكل السودان معبرًا لتجارة تلك الدول المغلقة مع العالم الخارجي، مثل تشاد وجنوب السودان وإفريقيا الوسطى وإثيوبيا ودول أخرى. وفقا لبعض المحللين، سوف ينعكس الصراع الحالي في السودان على دول الجوار وجوار الجوار، وبما يؤثر سلبًا على موازين مدفوعاتهم، وبالتأكيد على الملاءمة الائتمانية الخاصة بكل منها لمختلف المؤسسات التمويلية، هذا يشمل السودان أيضًا فاقتصاده ما زال في حالة انكماش مستمر خاصة بعد الصراع الدائر حاليًا[37].

يشير بعض المحللين إلى أن نشوب الحرب الحالية واستمرارها في الفترة المقبلة سيعقد الأوضاع الاقتصادية مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، فستكون أولوية الإنفاق الحكومي هي الإنفاق العسكري والأمني، كما سيزداد الأمر تعقيدا في علاقات السودان مع مؤسسات التمويل، خاصة مع تعطل المرافق القادرة على إنتاج الغذاء ومرافق استيراد الغذاء، فضلًا عن صعوبة تدبير النقد الأجنبي، وزيادة نسب البطالة بين الشباب، بالإضافة إلى أن تصاعد الحرب الحالية من الممكن أن يدفع الناتج المحلي الإجمالي للتراجع من حيث القيمة ومعدلات النمو، مما يخلق أثرًا سلبيًا على المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، مثل بنك التجارة والتنمية وبنك التصدير والاستيراد والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وبنك التنمية الإفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية"[38].

[37] سكاى نيوز عربية، "كيف تؤثر الأوضاع في السودان على دول الجوار اقتصاديًا؟، 26 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/mKU07.

[38] المرجع سابق.

ج. **نشأة الأزمات الحدودية وعودتها:** إذ تندلع مناوشات على طول المناطق الحدودية المتنازع عليها بين السودان وإثيوبيا، وبعد اندلاع الحرب في منطقة تيغراي شمال إثيوبيا عام 2020م، فقد ثارت التوترات بشأن منطقة الفشقة المتنازع عليها على الحدود، وتوصل الطرفان إلى تفاهمات بشأن تلك الحدود قبل الحرب بفترة وجيزة، وبناء عليه ربما تتأثر تلك التفاهمات وتعود التوترات من جديد[39].توجد احتمالية لنشأة صراعات عبر الحدود، فعلى سبيل المثال:تعيش على الحدود مجموعات بين تشاد والسودان وتُؤوي الأخيرة مجموعات متعارضة مع الحكومة التشادية، مما يثير المخاوف لدى تشاد من احتمالية أن تجد تلك المجموعات الدعم من مجموعة فاغنر العسكرية الروسية الخاصة الموجودة في جمهورية إفريقيا الوسطى ولديها علاقة وطيدة بقوات الدعم السريع، فقد تعرضت تشاد لغارات عبر الحدود من الميليشيات العربية في السودان التي تعرف باسم (الجنجويد) التي أصبحت قوات الدعم السريع، وهاجم أفراد هذه الميليشيات اللاجئين من دارفور والقرويين التشاديين. لتشاد تاريخ طويل من الاشتباكات مع الميليشيات القبلية السودانية (الجنجويد) التي تحولت إلى قوات الدعم السريع، التي أرهبت منطقة دارفور في السودان سابقا، وشنت غارات عبر الحدود على اللاجئين السودانيين في تشاد بتوجيه من عمر البشير، وعليه تخشى تشاد الوقوع في حروب إقليمية وحروب بالوكالة، إذ أشارت وثائق استخبارات أمريكية مسربة مؤخرًا إلى

[39] العربيالجديد "ما هي أبرز القوى الإقليمية والدولية التي قد تتأثر بالصراع في السودان؟"، 21 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/mopw0.

جهود مجموعة فاغنر شبه العسكرية الروسية لتجنيد المتمردين التشاديين وتدريبهم في جمهورية إفريقيا الوسطى في مخطط للإطاحة بحكومة تشاد[40].

أما إريتريا، فسوف يؤدي الصراع السوداني إلى توتر الحدود الإريترية السودانية، فنجد أن اللاجئين الإريتريين نسبتهم تزيد عن 123 ألف مهاجر في كسلا والقضارف، وكثير منهم مجموعات قبلية تعيش على طرفي الحدود بين إريتريا والسودان، وشريحة كبيرة منهم محسوبة على قوى سياسية مناوئة تاريخيًّا للجبهة الشعبية الحاكمة في إريتريا، فأغلب اللاجئين الإريتريين من الشباب والمجندين الهاربين الذين اضطرتهم سياسات أسمرا إلى الهروب إلى السودان، مما يرجح انضمامهم لأي عمل عسكري موجه ضد إريتريا مستقبلًا، لا سيما أن الدعم السريع الحليف لإريتريا ليس لديه قواعد شعبية ولا سيطرة عسكرية في شرق السودان، وإنما هي موجودة في دارفور غرب السودان، وبناء عليه فليس هناك من يحمي مصالح إريتريا في حال انحيازها للدعم السريع في شرق السودان،ومن ستقدم له الدعم بالنظر إلى تشادالحليف الإقليمي الرئيسي للولايات المتحدة[41].

ح. **تأجيج حالة عدم الاستقرار السياسي** بالمنطقة، فبالنظر إلى ليبيا، يلعب المرتزقة ومقاتلو المليشيات السودانية دورًا نشطًا في طرفي الصراع الداخلي الليبي، فقد عاد كثير من المقاتلين السودانيين في السنوات الأخيرة، مما أسهم في تأجيج التوترات في إقليم دارفور بغرب السودان، إذ احتدم صراع آخر منذ سنوات واستمر القتال حتى بعد التوصل إلى اتفاق مع الجماعات المتمردة

[40] واشنطن بوست": الحرب في السودان تهدد بإشعال صراعات داخل الدول المجاورة"، مرجع سابق.

[41] عبد القادر محمد علي، "تداعيات التطورات في السودان على دول الجوار وأمن البحر الأحمر"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 16 مايو 2023م، ص 11.

في 2020م، لذا فاحتمالية نزوح هؤلاء المقاتلين مرة أخرى إلى ليبياربما تؤدي إلى اشتعال الصراع مرة أخرى في ليبيا[42].أما تشاد فنجد أنها سارعت بإغلاق الحدود مع السودان فور حدوث الأزمة، ويرى محللون أنها قامت بتلك الخطوة خشية أن تكون لدى حميدتي طموحات إقليمية وأنها أغلقت حدودها في محاولة لمنع امتداد الصراع إليها، ولكن إذا دُفع حميدتي إلى دارفور، فقد تكون مصدرًا للمقاتلين والأسلحة لسنوات أخرى مقبلة، ما قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في تشاد، نظرًا لأن حميدتي تربطه علاقات عميقة بالمنطقة الحدودية "دارفور" وله روابط عائلية في تشاد[43].

2. منطقة شبه الجزيرة العربية

تتأثر هذه المنطقة المجاورة للسودان سلبًا بالصراع الراهن في السودان، وذلك كما يلي:

أ. تهديد الأمن الغذائي لدول المنطقة، حيث تستثمر دول الخليج في مجموعة من المشروعات في مجالا لزراعة،الذي تتمتع فيه السودان بقدرات كامنة هائلة تعتمد على مساحات كبيرة من أراضي الري، إذ تستأجر آلاف الأراضي السودانية وتزرعها نظرًا للشح المائي لديها، لذا قد يؤثر الصراع الحالي على ذلك القطاع وعلى إمداد دول الخليج بالمحاصيل الزراعية، يُضاف إلى ذلك مجال مشروعات الطيران والموانئ الإستراتيجية على ساحل

[42] "العربيالجديد، ما هي أبرز القوى الإقليمية والدولية التي قد تتأثر بالصراع في السودان؟"، 21 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/jmC04.

[43] طارق الشامي، "الأزمة الطاحنة في السودان من وجهة نظر أميركية"، **إندبندنت عربية**، 19 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/vCIJQ.

البحر الأحمر خاصة الإمارات التي تركز على تطوير الموانئ السودانية المطلة على البحر الأحمر[44]. لقد نجحت الإمارات مؤخرًا في الحصول على تطوير ميناء أبو عمامة[45]، بالإضافة إلى الاهتمام الإماراتي بالذهب السوداني، منذ نحو عشرين عامًاقررت أن تكون أحد أهم مراكز تجارة للذهب في العالم، ونجحت في تحقيق ذلك نجاحًا كبيرًا، وأصبحت من أهم مراكز تجارة الذهب في العالم، ففي 2021مصدّرت الإمارات –وتحديدًا دبي– ذهبًا بنحو 28.7 مليار دولار، وهو ما يعادل 7% من كل صادرات الذهب في هذا العام، وهي تستورد الذهب من مائة دولة حول العالم من بينها السودان، وهي واحدة من أكبر منتجي الذهب في العالم[46].

ب.تهديد أمن البحر الأحمر: وذلك في حالة تمدد الصراع إلى شرق السودان ومن ثم تهديد الأمن في البحر الأحمر، وهو ما قد يؤثر على حركة التجارة وخاصة صادرات النفط والغاز من دول الخليج، وكذلك على الاستثمارات الخليجية في موانئ البحر الأحمر السودانية، ولكن لم يحدث أي من ذلك حتى الآننظرًا لتمركز الصراع في الخرطوم، وكون دارفور في غرب السودان ملاذًا لقوات الدعم السريع، وعليه في حالة هزيمة الأخيرة ستفر إلى دارفور وليس إلى الشرق[47].

---

[44] دويتش فيله، "الصراع في السودان.. مخاطر تحدق بدول المنطقة وقلاقل لدى قوى دولية"، 21 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/zCJRV.

[45] "مليارات لـ"أبو عمامة".. اتفاق سوداني-إماراتي بميناء ومنطقة اقتصادية"،13 ديسمبر 2022م، 6قناة الحرة، https://shorturl.at/tGX12.

[46] سيد جبيل، مرجع سابق.

[47] عبد القادر محمد على، "تداعيات التطورات في السودان على دول الجوار وأمن البحر الأحمر"، **مرجع سابق**، ص 11.

ثالثًا: تأثير الأزمة السودانية دوليًا

قد تؤدي الأزمة السودانية الراهنة إلى جعل السودان ساحة للتنافس بين الولايات المتحدة وروسيا،فالولايات المتحدة تخشى من النشاط الروسي في السودان ومنطقتي الساحل الإفريقي والقرن الإفريقي، فربما يسهل الصراع التوسع الروسي بهما كما يلي:

1. توسيع نفوذ فاغنر في المنطقة خاصة أن لدى الأخيرة علاقات مع من خططوا للانقلاب في مالي وبوركينافاسو، ونفذت عمليات لمكافحة التمرد في جمهورية إفريقيا الوسطى حيث اتهمت جماعات حقوقية أفراد فاغنر بقتل المدنيين في مواقع التعدين، وشاركت أيضًا في الحرب الأهلية الليبية، وقد حذر مسئولون فرنسيون وأمريكيون من نفوذ الكرملين المتزايد في منطقة الساحل المضطربة، أما فيما يتعلق بالسودان فلدى فاغنر علاقات واضحة مع قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي الذي يسيطر على الجزء الأكبر من مناجم الذهب في السودان، التي منحته خطًّا مستقلًّا واضحًا لتغذية التجارة غير المشروعة للذهب الذي يُهرب ويقع في أيدي روسيا[48].
2. تتطلع روسيا إلى إنشاء قاعدة بحرية في السودان على البحر الأحمر تمنح موسكو طريقًا إلى المحيط الهندي، وهو ما تعارضه الولايات المتحدة وعدد من الدول الإقليمية من بينها مصر. يرى محللون أن علاقة حميدتي الأكثر وضوحًا مع فاغنر الروسية وضعته في مرمى نيران المكائد الدولية عبر منطقة الساحل،

[48] طارق الشامي، "الأزمة الطاحنة في السودان من وجهة نظر أميركية"، مرجع سابق.

فهناك احتمالية أن تتدخل بعض القوى الدولية والإقليمية في الصراع لصالح البرهان للقضاء على حميدتي نتيجة لتلك العلاقة[49].

يُضاف إلى ذلك التوسع الصيني في السودان وإفريقيا عامة، وهو ما يؤثر أيضًا على المصالح الأمريكية، وقد اتجهت الصين منذ الوهلة الأولى للصراع إلى الوساطة بين الطرفين،ومنذ اليوم الأول للاشتباكات التي اندلعت في 15 أبريل تسعى الصين إلى إجلاء رعاياها عن السودان بإرسالها قوة بحرية لإجلائهم، وسط قلق حول مشروعاتها ومصالحها والعمالة الصينية، فالسودان ثالث أكبر شريك تجاري للصين في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وأنغولا، وسادس أكبر دولة مصدرة للنفط إلى الصين، ووفقًا لمحللين سياسيين فإن الصين لا تدعم طرفًا على حساب الآخر عكس روسيا وأمريكا، لذا يثق فيها الطرفان،ولذلك تسعى الصين إلى التوسط بين الطرفين لإنهاء الصراع لأنها تهتم بضمان تدفق النفط واستمرار التبادل التجاري فقط، وهذا لن يأتي إلا باستقرار السودان[50].

أما رد فعل الولايات المتحدة على الأزمة السودانية، فقد دعت الأطراف إلى العودة للاتفاق الإطاري الموقع في ديسمبر 2022م، ودعمت المباحثات السعودية بين الطرفين لإتمام الهدنة، ولكن تواصل القتال وتعرضت قافلة دبلوماسية أمريكية لإطلاق نار كثيف في أعمال العنف المتصاعدة، وأرسلت الولايات المتحدة ثلاثة سفن تابعة للبحرية الأمريكية إلى البحر الأحمر قبالة بورت سودان لإجلاء رعاياها،وتوجد تقارير تشير إلى أن تلك القوات ستظل في البحر الأحمر، وستستخدم في الوقت المناسب للحاجة إليها،

---

[49] المرجع السابق.

[50] سكاي نيوز عربية، "صراع السودان..ملف ساخن ثالث ينتظر وساطة صينية"، سكاي نيوز عربية، 1 مايو 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/finQX.

ووفقًا لعدد من المحللين فإن وجود هذه القوات يعد رسالة عن مدى جاهزية الولايات المتحدة للتدخل في الصراع[51].كما أصدرت الإدارة الأمريكية عقوبات على أطراف الصراع في السودان، ولكن يرى محللون أن تلك العقوبات لن تؤثر على مسار الصراع وستأخذ وقتًا طويلًا ولن تحقق نتائج[52].

سيناريوهات مستقبلية

من العرض السابق يمكن التصور أن مستقبل الأزمة السودانية الراهنة وانعكاساتها الإقليمية قد يتبع أحد المسارين التاليين:

1. نجاح الأطراف الإقليمية والدولية في الوصول إلى تسوية سلمية بين الطرفين، ولكن في هذه الحالة سينتقل الصراع إلى مناطق التوتر التقليدية في غرب دارفور وكردفان، حيث يأخذ الصراع شكل حرب أهلية عرقية قد تنجر إليها دول مجاورة للسودان.
2. إطالة أمد الصراع نظرا لحالة توازن القوة بين الطرفين المتعارضين وصعوبة الوصول إلى حل توافقي، وفي حال تحقق ذلك سيتسع نطاق الصراع إقليميًّا، وربما تتحول السودان إلى مسرح لصراع إقليمي ودولي أكبر نظرًا للاستقطاب الحالي بين روسيا والولايات المتحدة والصين، ومن المرجح أن تدعم هذه الدول الأطراف المؤيدة لها بالمساعدات العسكرية والمالية فيتفاقم الصراع، وربما في هذا الوضع تصبح السودان عُرضة لعمليات انفصال جديدة.

[51] الحرة، "واشنطن ترسل قطعا بحرية عسكرية لإجلاء الأميركيين من السودان"، 24 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/elrwF.

[52] سكاي نيوز، "بايدن يهدد طرفي الصراع في السودان بعقوبات"، 4 مايو 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/kzAW1.

خاتمة

من العرض السابق، يتضح أن الأزمة السودانية لا يمكن عزلها عن المجال الإقليمي لها في شمال إفريقيا والساحل والصحراء ومنطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وفي حالة إطالة أمد الصراع، ستتفاقم مخاطر التمدد الإقليمي في مشهد سياسي تسيطر عليه الحركات المسلحة، مع كثرة التنظيمات المسلحة والحركات الانفصالية وتزامن ذلك مع ضعف الجيوش الوطنية، ومن ثم سيكون الصراع السوداني سبب الإشعال نار الفوضى وعدم الاستقرار في الإقليم، وسيخلق صراعات بين الدول الداعمة لأطراف الصراع، التي تنقسم بين دول داعمة للجيش السوداني بقيادة البرهان وهي مصر وتشاد، ودول داعمة لقوات الدعم السريع بقيادة حميدتي وهي إريتريا وإثيوبيا.

قائمة المراجع

1. مركز الإمارات للسياسات، أزمة متحركة: التداعيات الإقليمية للحرب في السودان"، 27 أبريل 2023م، على الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/lnEI3.
2. "مركز المستقبل للدراسات المتقدمة، حراك مكثف: هل ينجح ديبي الابن في ترسيخ نفوذه الداخلي والخارجي؟"، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/aezP7.
3. فرانس 24، "انطلاق "حوار وطني شامل" في تشاد بين المجلس العسكري الحاكم والمعارضة"، فرانس 24، بتاريخ 20 أغسطس 2022م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/covSW.

4. محمد عمر صالح، "نار في محيط هش.. ما التداعيات الإقليمية للحرب في السودان؟"، **الجزيرة**، 10 مايو 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/foLR0.
5. العربيالجديد، "واشنطن بوست": الحرب في السودان تهدد بإشعال صراعات داخل الدول المجاورة"، 28 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/ltyW7.
6. سيد جبيل، "خريطة القوى الخارجية في الصراع السوداني..أين تقف مصر والسعودية والإمارات؟"، قناة نعرف، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/jmHW0.
7. الجزيرة عربي، "هربا من القتال.. آلاف اللاجئين السودانيين يتدفقون على تشاد المجاورة"، بتاريخ 27 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/dsIU1.
8. مركز الوشم الأوسط لدراسات السياسة والإعلام، "التداعيات الإقليمية للأزمة السودانية"، 4 مايو 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/knpLY.
9. سكاي نيوز عربية، "كيف تؤثر الأوضاع في السودان على دول الجوار اقتصاديًا؟"، 26 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني: https://shorturl.at/mKU07.

10. العربي الجديد، "ما هي أبرز القوى الإقليمية والدولية التي قد تتأثر بالصراع في السودان؟"، 21 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/mopw0.

11. عبد القادر محمد علي، "تداعيات التطورات في السودان على دول الجوار وأمن البحر الأحمر"، **مركزالجزيرة للدراسات**، 16 مايو 2023م.

12. طارق الشامي، "الأزمة الطاحنة في السودان من وجهة نظر أميركية"، **إندبندنت عربية**، 19 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/vCIJQ.

13. دويتش فيله، "الصراع في السودان.. مخاطر تحدق بدول المنطقة وقلاقل لدى قوى دولية"، 21 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/zCJRV.

14. قناة الحرة، "6 مليارات لـ"أبو عمامة".. اتفاق سوداني–إماراتي بميناء ومنطقة اقتصادية"، 13 ديسمبر 2022م، https://shorturl.at/tGX12.

15. سكاي نيوز عربية، "صراع السودان..ملف ساخن ثالث ينتظر وساطة صينية"، 1 مايو 2023م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/finQX.

16. الحرة، "واشنطن ترسل قطعا بحرية عسكرية لإجلاء الأميركيين من السودان"، 24 أبريل 2023م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/elrwF.

17. سكاي نيوز، "بايدن يهدد طرفي الصراع في السودان بعقوبات"، 4 مايو 2023م، الرابط الإلكتروني:https://shorturl.at/kzAW1.

إسرائيل والحرب في السودان بين الصمت الإستراتيجي والاختراق الاستخباراتي

***د. محمد بدري عيد**

مستشار مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت

مستلخص :

تسلط هذه الورقة البحثية الضوء على موقف إسرائيل من الحرب الدائرة حالياً في السودان، على خلفية أهمية السودان في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي.

كما يتم استعرض دوافع تل أبيب العلنية والخفية في هذا الصدد، وتجتهد في تفسير هذا الموقف من منظور براغماتي.

وتركز الورقة البحثية على بيان خلاصة مضامين الخطاب السياسي الإسرائيلي، الرسمي والنخبوي، تجاه الأزمة السودانية الراهنة، مع مقارنة ذلك بالخطاب والسلوك السياسي لإسرائيل تجاه الانتفاضات العربية في موجتيها الأولى (2010–2011م) والثانية (2018–2019م)، بما في ذلك الانتفاضة السودانية التي أطاحت بنظام عمر البشير، وكذلك إزاء الحرب الروسية في أوكرانيا (2022م)، مع تفسير أسباب تباين ردود الأفعال الإسرائيلية في هذه الحالات المختلفة.

وتختتم الورقة البحثية باستشراف مستقبل العلاقات الإسرائيلية – السودانية على ضوء السيناريوهات المحتملة لمسار الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع.

–الكلمات المفتاحية:

إسرائيل، العلاقات السودانية – الإسرائيلية، الحرب قي السودان، دول الطوق الثاني.

Abstract

This paper sheds light on Israel's stance on the current war in Sudan against the backdrop of Sudan's importance from Israel's strategic perspective.

It also seeks to explain Tel Aviv's explicit and implicit motives from a pragmatic perspective and interpret its position.

The main focus of the paper is to elucidate the contents of both the official and elitist Israeli political discourse pertinent to the current Sudanese crisis through comparison with the political discourse and behavior of Israel towards the Arab uprisings in their first (2010-2011) and second waves (2018-2019), including the Sudanese uprising that overthrew the regime of Omar al-Bashir, as well as towards the Russian war in Ukraine (2022) to highlight the reasons for the different Israeli reactions in these different cases.

The paper concludes with a foresight of the future of Israeli-Sudanese relations in light of possible scenarios for the course of war between the Sudanese Army and the RSF.

- Keywords:

Israel, Sudanese-Israeli relations, war in Sudan, and Second Ring countries.

مقدمة:

مثّل نشوب الحرب الداخلية في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع في منتصف أبريل 2023م، "مفاجأة غير سارة" لإسرائيل؛ إذ جاء في لحظة فارقة لتل أبيب التي كانت قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاقية سلام تُنهي القطيعة التاريخية مع الخرطوم (عاصمة اللاءات الثلاث) الشهيرة ضد إسرائيل.

غير أن الأمر اللافت أنه رغم اهتمام دوائر صنع القرار السياسي والأمني في إسرائيل بـ"الحرب السودانية" وتطوراتها، فإنها حرصت على اتباع نهج مزدوج تجاه هذه الأحداث، تَمثّل في تبني خطاب رسمي مُعلن "شبه صامت" من جهة، ومن جهة أخرى انخرطت استخباراتيًّا انخراطًا خفيًّا في السودان لمعرفة دقائق الأمور ومحاولة التأثير في مسار التفاعلات الميدانية .

بناء على ما تقدم، تجتهد هذه الورقة البحثية الموجزة في تسليط الضوء على موقف إسرائيل من الحرب الدائرة حاليًّا في السودان، على خلفية أهمية السودان في المنظور الإستراتيجي الإسرائيلي، واستعرض دوافع تل أبيب العلنية والخفية في هذا الصدد، وتجتهد في تفسير هذا الموقف من منظور براغماتي.

تركز الورقة البحثية على بيان خلاصة مضامين الخطاب السياسي الإسرائيلي، الرسمي والنخبوي، تجاه الأزمة السودانية الراهنة، مع مقارنة ذلك بالخطاب والسلوك السياسي لإسرائيل تجاه الانتفاضات العربية في موجتيها الأولى (2010 – 2011م) والثانية (2018 – 2019م)، بما في ذلك الانتفاضة السودانية التي أطاحت بنظام عمر البشير، مع تفسير أسباب تباين ردود الأفعال الإسرائيلية في هذه الحالات المختلفة.

تُختتم الورقة البحثية باستشراف مستقبل التطبيع الإسرائيلي–السوداني على ضوء السيناريوهات المحتملة لمسار الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع.

أولًا: أهمية السودان في الإستراتيجية الإسرائيلية

يُمثل السودان جزءًا من بؤرة اهتمام الإستراتيجية الإسرائيلية بالقارة الإفريقية عمومًا، فقد عُنيت إسرائيل بإفريقيا منذ إعلان قيامها في 14 مايو عام 1948م، وجعلتها في صميم سياساتها الخارجية وإستراتيجيتها الأمنية منذ خمسينيات القرن العشرين وستينياته.

استند هذا الاهتمام إلى قناعة راسخة لدى مؤسسي إسرائيل ومفكريها الإستراتيجيين مفادها أن إفريقيا كانت قارة حيوية للأمن القومي الإسرائيلي وستبقى كذلك؛ ومن ثم لا بد أن تكافح تل أبيب من أجل تكريس التعاون وبناء شركات جديدة في دول هذه القارة.

لا يزال هذا الاهتمام قائمًا ومتواصلًا من قبل الخبراء الإستراتيجيين المعاصرين في إسرائيل، الذين يدعون إلى العمل على ما يصفونه بإعادة منح الزخم للعلاقات مع دول شمال إفريقيا وتلك الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في مختلف المجالات، بدءًا من التجارة وصولًا إلى الأمن والدفاع.

لقد حرص (بنيامين نتنياهو) في رئاسته للحكومة الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1999م على ترجمة هذه القناعات والتوصيات، عن طريق إستراتيجيته الإفريقية النشطة، فقام بثلاث جولات مهمة للقارة في غضون عامين ونصف فقط (يونيو 2017م – يناير 2020م.)

ثانيًا: دوافع التطبيع بين السودان وإسرائيل

أعلنت إسرائيل والسودان تطبيع العلاقات بينهما في 2020/10/23م، بعد أشهر قلائل من إطاحة الانتفاضة الشعبية بنظام عمر البشير، لكن الجانبين لم يوقعا اتفاقًا رسميًّا لتطبيع العلاقات

بينهما، على عكس (اتفاقات إبراهام) التي أبرمتها في 2020/9/21م، كل من: الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين مع إسرائيل، وانضمت المغرب لاتفاق مماثل في ديسمبر 2020م.

وقد سبقت الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات السودانية–الإسرائيلية تحركات عدة غير معلنة، تَمثّل أبرزها في (لقاء عنتيبي) السري في أوغندا في فبراير 2020م، بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

وبرر البرهان آنذاك هذا اللقاء بأنه "عُقد من منطلق مسؤوليته عن الحاجة إلى العمل بلا كلل من أجل الحفاظ على الأمن القومي السوداني وحمايته وتحقيق أعلى مصالح الشعب السوداني."

وقال قائد الجيش السوداني في أثناء ترأسه اجتماعًا لمجلس السيادة الانتقالي لتوضيح رأيه بشأن لقائه نتنياهو في أوغندا: "قد قمت بهذه الخطوة من موقع مسؤوليتي بأهمية العمل الدؤوب لحفظ وصيانة الأمن الوطني السوداني وتحقيق المصالح العليا للشعب السوداني"، وأوضح أنه "بحث وتطوير العلاقة بين السودان وإسرائيل مسؤولية المؤسسات المعنية بالأمر، وفق ما نصت عليه الوثيقة الدستورية"، وأكد البرهان أن "موقف السودان المبدئي من القضية الفلسطينية وحق شعبه في إنشاء دولته المستقلة ظل وما زال وسيستمر ثابتًا، وفق الإجماع العربي ومقررات الجامعة العربية. "

من جهته أكد نتنياهو لقائه البرهان في عنتيبي، قائلًا إنهما اتفقا على إطلاق تعاون سيؤدي إلى تطبيع العلاقات بين السودان وإسرائيل، مشيرًا إلى أن البرهان يريد مساعدة السودان في الدخول في مرحلة تطوير وتحديث عن طريق "إخراجها من العزلة ووضعها على خريطة العالم."

عبّر نتنياهو عن أهمية خطوة التطبيع مع السودان على الصعد الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية بقوله: "إن إفريقيا تعود إلى أحضان إسرائيل" ، في إشارة إلى فترة القطيعة بين الجانبين التي امتدت منذ احتلال إسرائيل للأراضي العربية، في 5 يونيو عام 1967م، إلى ثلاثة عقود متتالية حتى منتصف تسعينيات القرن الماضي.

جاءت هذه الخطوة بعد وساطة وضغوط مارستها إدارة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) على الخرطوم، وبعد الإغراءات التي عرضتها عليها، وفي مقدمتها رفع اسم السودان من "قائمة الدول الراعية للإرهاب"، ومنح مساعدات اقتصادية وقروض مالية ميسرة للخرطوم لمواجهة الأوضاع

الاقتصادية المتدهورة، كما وعدت واشنطن بإسقاط جزء كبير من ديون السودان لدى المؤسسات الدولية، إضافة إلى تيسير الحصول على أسلحة أمريكية متطورة.

الواقع أن "إعلان التطبيع" الإسرائيلي–السوداني له إرهاصات تمتد إلى عقود عدة سابقة، أبعد حتى من فترة حكم نظام عمر البشير.

من المنظور الإسرائيلي، فإن التطبيع من الخرطوم يحقق مزايا إستراتيجية عدة لتل أبيب، تتمثل في التالي:

–توجد أهمية رمزية بالغة الدلالة في هذه الخطوة تتمثّل في أن السودان كان –تاريخيًا– ضمن دول "الطوق الثاني" لإسرائيل، إذ شاركت السودان في حرب 1948م، واستضافت القمة العربية الشهيرة في الخرطوم عقب هزيمة 5 يونيو 1967م التي رفعت (اللاءات الثلاث: لا اعتراف بإسرائيل، ولا سلام مع إسرائيل، ولا مفاوضات مع إسرائيل.(

ومن ثم فإن التطبيع في هذه الحالة لا يعني فقط تحييدًا للسودان، بل والأهم إزالة العداء التاريخي مع إسرائيل، وهو ما ترغب فيه الأخيرة من أجل إثبات نجاحها في فك عزلتها الإقليمية التقليدية من جانب الدول العربية على مدار العقود الماضية، وتحويلها إلى "شريك مرغوب فيه. "

–وجود إسرائيل في السودان يوفر لها إحاطة جيوإستراتيجية لمصر من الجنوب والشمال الشرقي، فضلًا عن توسيع النطاق الجغرافي المباشر لتل أبيب على نهر النيل الذي يجري مسافات طويلة وشاسعة داخل الأراضي السودانية، وذلك ضمن نظرية (شد الأطراف) التي تنتهجها إسرائيل ضد الدول العربية، والقائمة على محاصرة هذه الدول ببناء علاقات قوية مع جوارها الجغرافي المباشر، ثم التغلغل فيه وإحكام السيطرة عليه.

–تعظيم فرص إسرائيل في الاستفادة العسكرية والتجارية من الموانئ والجزر السودانية في البحر الأحمر، لا سيما ميناء بورتسودان.

–السماح للطيران الإسرائيلي بعبور الأجواء السودانية؛ ما يقلل كلفة الرحلات والمسافة من دول أمريكا اللاتينية وإليها.

–بناء كتلة إقليمية داعمة لإسرائيل في منطقة القرن الإفريقي؛ حيث سيكون السودان الدولة الرابعة المتممة لهذه الكتلة، إذ تربط تل أبيب علاقات وثيقة بكل من: إثيوبيا وإرتريا وجنوب السودان.

–استغلال الثروات الطبيعية والمعدنية في السودان، وفي مقدمتها: الذهب، إذ يعد السودان ثالث أكبر منتج له في إفريقيا، بعد كل من: جنوب إفريقيا وغانا، ويقدر إنتاجه السنوي بنحو 100 مليون طن، وبلغت صادراته في عام 2022م نحو 2.2 مليار دولار، بما يعادل نصف صادرات البلاد تقريبًا.

–يمثل السودان جسرًا إستراتيجيًّا يربط بين شمال إفريقيا ودول جنوب الصحراء؛ إذ إن من شأن التطبيع مع الخرطوم أن يكسر المقاطعة الإفريقية، بما يُمكّن إسرائيل من ترسيخ أقدامها في هذه المنطقة الجغرافية الشاسعة والحيوية، والعمل على النفاذ الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين دول القارة السمراء.

والنقطة بالغة الأهمية في هذا الخصوص –من وجهة النظر الإسرائيلية– هي محاصرة نفوذ إيران في إفريقيا بعد ما شهد في السنوات الأخيرة تمددًا غير مسبوق نتج عن إبرام طهران لاتفاقيات تعاون اقتصادي وإقامتها شراكات تجارية واستثمارية مع العديد من الدول الإفريقية.

–ترى تل أبيب في تطبيع العلاقات مع الخرطوم فرصة لترحيل أغلب اللاجئين الأفارقة المقدرين بـ150 ألفًا إلى السودان، إذ صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بأن الخرطوم وافقت على طلب حكومته استقبال المهاجرين السودانيين وكذلك مهاجرين أفارقة.

في هذا الصدد، أشار حاييم كورين –سفير إسرائيل السابق في جنوب السودان ومصر والباحث حاليًّا في مركز (هرتزليا) متعدد التخصصات– إلى أن "العمال المهاجرين من السودان وإثيوبيا وغانا وإرتريا الذين قدموا إلى إسرائيل هم في الواقع نوع من السفراء الإيجابيين لنا هناك."

أوضح كورين أن نحو 40 ألف مهاجر سوداني دخلوا إسرائيل في السنوات الأخيرة عن طريق الهجرة غير الشرعية، وهم يتحدثون اللغتين الإنجليزية والعبرية، وكثير منهم ساهموا في تغيير الخطب في السودان تجاه إسرائيل بظهورهم في وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن قرابة 12 ألفًا من هؤلاء عادوا إلى السودان، وروّج بعضهم إيجابيًّا عن إسرائيل بعد سنوات قليلة من العمل فيها وتحقيق مكاسب مالية جيدة.

ثالثًا: الخطاب السياسي الإسرائيلي والحرب في السودان

تبنت إسرائيل خطابًا سياسيًّا حذرًا أو شبه صامت تجاه تطورات الحرب في السودان، حيث نلاحظ غيابًا متعمدًا في مضامين الخطاب الإسرائيلي المُعلن لهذه المسألة بكافة أبعادها الداخلية والخارجية، وتطوراتها الميدانية، ودلالاتها الإستراتيجية، حتى مع أهميتها الفائقة لمستقبل ملف التطبيع بين إسرائيل ودول القارة الإفريقية.

وجاء هذا الصمت المتعمد في الخطاب السياسي الرسمي ممثلًا في التصريحات والبيانات الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) والوزارات المعنية في حكومته، وتحديدًا وزارة الخارجية، إضافة إلى نواب البرلمان (الكنيست) بما في ذلك المعارضة، وكذلك النخبة العسكرية التي تشمل أجهزة الأمن والاستخبارات

المختلفة: جهاز الاستخبارات الخارجية (الموساد)، وشعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش (أمان)، وجهاز الأمن وضباط وزارة الدفاع الحاليين والمتقاعدين، كما شمل هذا الأمر خطاب النخبة السياسية والفكرية غير الرسمية في إسرائيل، بما في ذلك: العاملون في الجهات البحثية والإعلامية المؤثرة في الرأي العام الإسرائيلي، بما فيهم: أساتذة الجامعات، والمؤرخون (المستشرقون)، وكبار الكُتاب والمحللون والمعلقون السياسيون وغيرهم من المقربين من دوائر صنع القرار السياسي الإسرائيلي.

أجرى كاتب هذه السطور مسحًا كاملًا لمختلف الإصدارات والنشرات التحليلية الصادرة عن مراكز الفكر الإستراتيجي الإسرائيلية المُعتبرة، فلم يعثر على أية معالجات رصينة في هذا الخصوص، سواء باللغتين الإنجليزية أو العبرية.

وشمل هذا المسح، الذي كان في الفترة من (15أبريل–24 سبتمبر 2023م)، (10) مراكز كبرى، هي:

معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب، ومركز (بيجن–السادات) للدراسات الإستراتيجية في جامعة بار إيلان ثاني كبرى الجامعات الإسرائيلية، ومركز السياسات والإستراتيجيات متعدد الاتجاهات (هرتزليا)، ومعهد أورشليم (القدس) لدراسات المجتمع والدولة، ومنتدى (كوهيليت) للسياسات، ومعهد (ريؤوت) للدراسات الأمنية والإستراتيجية، ومركز (موشيه دايان) للدراسات الشرق–أوسطية والإفريقية في جامعة تل أبيب، والمعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية

(ميتفيم)، ومركز (حاييم هرتزوغ) لدراسات الشرق الأوسط في جامعة بن جوريون، ومركز بحوث الشرق الأوسط في جامعة أريئيل.

وذلك خلافًا لما كان عليه الحال تجاه معالجة التطورات في الساحة السودانية قبل الانتفاضة الشعبية وفي أثنائها وبعدها، وهي التي أطاحت بحكم نظام عمر البشير في عام 2019م، حيث صدرت عشرات التحليلات الإستراتيجية الإسرائيلية في هذا الخصوص.

كما أن الخطاب السياسي والنخبوي الإسرائيلي تجاه الحرب الداخلية في السودان، جاء مغايرًا تمامًا لما كان عليه الحال إزاء الانتفاضات الشعبية التي شهدتها بعض الدول العربية منذ أواخر العام 2010م ومطلع العام 2011م، وأصبحت تُعرف إعلاميًّا بـ"الربيع العربي."

لقد شغلت هذه الانتفاضات الحيز الأكبر من اهتمام الجماعة البحثية والأكاديمية والأوساط السياسية والعسكرية، وفي إسرائيل؛ وربما يعزى هذا التباين، بين موقف النخب الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية تجاه هذين الحدثين، إلى حجم الفرص ونوعية التحديات التي طرحتها الموجة الأولى من الانتفاضات العربية على الأمن القومي الإسرائيلي.

لقد انخرطت النخبة الإسرائيلية –بمختلف تصنيفاتها– لا سيما في الفترة من 2011 إلى 2014م، في طرح رؤاها وتقديراتها لتأثيرات الانتفاضات العربية على العقيدة العسكرية والإستراتيجية الأمنية على وجه الخصوص، حيث تركزت بؤرة اهتمام المؤسسات البحثية، ومراكز التفكير الإستراتيجي، ووسائل الإعلام الإسرائيلية، على تفسير أسباب تلك الانتفاضات، ورصد تداعياتها على أمن إسرائيل، واستشراف سيناريوهاتها المستقبلية.

ومع بداية الاقتتال الداخلي في السودان سارعت إسرائيل بالإعلان عن استعدادها للوساطة بين أطراف الصراع، بل وأكدت انخراطها في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى احتواء الصراع بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

وبعد 24 ساعة فقط من اندلاع المواجهات العسكرية في السودان، أي في 16 أبريل 2023م، قالت صحيفة (إسرائيل هايوم): "إن إسرائيل تشارك في جهود لتهدئة الصراع العنيف بين مكوني المؤسسة العسكرية السودانية."

وزعمت (إسرائيل هايوم) أن: "ممثلو قائد الجيش السوداني الفريق أول عبد الفتاح البرهان وخصمه قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو المعروف بـ(حميدتي)، الذي يحاول اكتساب المزيد من السلطة في المؤسسات الحكومية، كانا على اتصال بإسرائيل خلال الـ 24 ساعة الأخيرة بعد اندلاع القتال."

ولم تصدر أية بيانات أو تصريحات أو تعليقات من أيٍّ من طرفي الصراع في السودان تنفي صحة ما أوردته الصحيفة الإسرائيلية.

نقلت الصحيفة ذاتها عن مسؤولين إسرائيليين لم تُكشف هويتهم أنهم: "حثوا نظراءهم السودانيين على وقف التدهور العنيف وإعادة الهدوء."

وعزت سبب الاهتمام الإسرائيلي الفوري بالأحداث في السودان إلى الخشية من تأثير هذه الأحداث سلبًا على مسار عملية تطبيع العلاقات بين تل أبيب والخرطوم، وقالت (إسرائيل هايوم) إن القيادة السياسية في إسرائيل توصلت إلى نتيجة مفادها أنه "لا يمكن توقيع اتفاق سلام كامل بين إسرائيل والسودان حتى انتهاء الصراع في السودان."

وأضافت: "كان التقييم السابق أنه حتى لو لم يتم الانتقال إلى الحكم المدني الذي روج له قائد الجيش عبد الفتاح البرهان فسيكون من الممكن توقيع اتفاق."

وقد واصلت إسرائيل التعبير علانية عن قلقها إزاء التطورات المتسارعة في السودان، وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية (ليئور حياة) مساء الاثنين 18 أبريل 2023م –أي بعد 3 أيام من بدء الصراع– إن تل أبيب: "تتابع بقلق الأحداث في السودان وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف."

وشدد المتحدث الوزاري في بيان نشره على حساب الخارجية الإسرائيلية على منصة إكس (تويتر سابقًا) على أن "إسرائيل تريد استقرار وأمن السودان"، وتابع: "تطالب إسرائيل كافة الأطراف بالامتناع عن العنف والعودة إلى طريق المصالحة الداخلية، من أجل إنهاء عملية تداول السلطة بإجماع واسع."

ومع احتدام المعارك، امتنعت إسرائيل عن التصريح العلني بشأن الأحداث في السودان، أو حتى التعليق من قبل خبرائها ومحلليها السياسيين بخصوص تداعيات الأحداث بالخرطوم على مستقبل

العلاقات بين البلدين، أو دور تل أبيب غير المعلن في احتواء التصعيد والسعي للتوصل إلى وقف لإطلاق النار.

وإزاء استمرار الصمت المعلن بامتناع إسرائيل المتعمد عن إدانة أي من طرفي الاقتتال في السودان أو تأييدهما، يمكن للملاحظ السياسي القول إن الصمت ربما يكون "علامة على الرضا" عن الوضع المتفجر في السودان، ومن غير المُستبعد أن تكون إسرائيل داعمة لكلا الطرفين من خلف الكواليس كي يطول أمد الحرب.

وتدعم الخبرة التاريخية هذا الاستنتاج، فقد قال وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي (آفي ديختر) في محاضرة له عام 2008م: "إن تقديرات إسرائيلية منذ منتصف الخمسينيات والستينيات توصي بعدم السماح للسودان بالتحول إلى قوة في العالم العربي"، وذلك في إشارة على ما يبدو إلى قول ديفيد بن جويون وغولدا مائير بأن إضعاف الدول العربية واستنزاف طاقاتها هما من قبيل تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي.

والواقع أن المخاوف وصلت إلى حد الهواجس لدى دوائر صنع القرار الإسرائيلي؛ مع مرور الوقت وعدم وجود حلول للأزمة السودانية؛ وذلك خشية من أن تسهم إطالة الأمد الزمني لهذه الأزمة في انهيار التطبيع بين تل أبيب والخرطوم، أو على أقل تقدير تعثره وتأجيله حتى إشعار آخر، وذلك بعدما كانت إسرائيل قاب قوسين أو أدنى من توقيع اتفاق سلام رسمي مع السودان.

ويبدو قلق إسرائيل منطقيًّا وجليًّا بالنظر إلى أنها كانت تأمل قبيل اندلاع الحرب في التوقيع على اتفاق رسمي لتطبيع العلاقات مع السودان، وهو الاتفاق الذي ناقش محاوره الرئيسية وزير الخارجية الإسرائيلي (إيلي كوهين) في زيارته الخاطفة إلى الخرطوم في فبراير 2023م، وهي أول زيارة رسمية لوزير خارجية إسرائيلي إلى السودان. أشارت وسائل إعلام إسرائيلية حينها إلى أن الجانبين يقتربان من توقيع اتفاق التطبيع، في ظل وساطة أمريكية تهدف إلى توسيع دائرة التطبيع بين إسرائيل ودول المنطقة.

ومع استمرار الأزمة السودانية وفشل المبادرات الدولية والإقليمية في وقف إطلاق النار، والوصول إلى هدنة متماسكة وطويلة نسبيًّا تسمح بجلوس طرفي الصراع على طاولة المفاوضات

المباشرة، ارتأت إسرائيل مراقبة الأوضاع بـ"صمت" سياسي وإعلامي على المستويين الرسمي وغير الرسمي؛ خشية أن يؤدي ظهورها في

المشهد السوداني –بشكل أو بآخر– إلى إثارة ردود أفعال معارضة من القوى السياسية المدنية أو الرأي العام السوداني، مما قد يهدد بطيّ ملف التطبيع بين البلدين إلى أجل غير معلوم، والأهم أن ذلك قد يؤدي إلى قطع الطريق على تل أبيب في مواصلة مشاريعها ومخططاتها لتطبيع العلاقات مع مزيد من الدول الإفريقية، وهو ما سيكون له تداعيات على التبادل التجاري والاستثمارات التجارية والاقتصادية والمبيعات العسكرية الإسرائيلية في إفريقيا.

ولم يُخف مسؤولون إسرائيليون تخوفهم من أن تنهي الأحداث التي يشهدها السودان احتمالات تطبيع العلاقات بين تل أبيب والخرطوم، ونقل موقع (أكسيوس) الأمريكي الإخباري الشهير عن ثلاثة مسؤولين إسرائيليين – لم يحدد هويتهم– بعد أيام من نشوب الاقتتال بين الجيش لسوداني وقوات الدعم السريع، قولهم إن "إسرائيل تستخدم علاقاتها مع كل من قائد الجيش عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو لحثهما على إنهاء القتال على الفور."

وأضاف هؤلاء المسؤولين أن "عملية التطبيع الإسرائيلية مع السودان في السنوات الثلاث الماضية والعلاقات التي أقامتها مع الجانبين وضعتها في وضع فريد لمحاولة التأثير على الجنرالين المتحاربين"، ونقل الموقع الأمريكي عن المسؤولين الإسرائيليين قولهم أيضًا إن "القتال سيدمر السودان ويمنع تشكيل حكومة مدنية وينهي أي احتمالات لاتفاق سلام بين تل أبيب والخرطوم" ، وأضافوا أن "وزارة الخارجية الإسرائيلية تنخرط في السنوات الأخيرة مع البرهان في عملية التطبيع وأن جهاز الموساد يتواصل مع (حميدتي) في قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب."

في السياق ذاته، ذكرت صحيفة (هآرتس) اليسارية الإسرائيلية "أن وفودًا استخباراتية ودبلوماسية من تل أبيب زارت الخرطوم في خضم علاقات وصفتها بـ"الجيدة" بين القيادة السياسية والعسكرية لإسرائيل وكبار أعضاء المجلس العسكري في السودان، وبذلت جهودًا لحل الأزمة السياسية بطلب من الولايات المتحدة."

ودعا وزير خارجية الاحتلال الإسرائيلي إيلي كوهين كلًّا من قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان وقائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو، إلى اجتماع مشترك في (إسرائيل) يحاولان

بواسطته التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار "بوساطة إسرائيلية"، وفقًا لما قاله مسؤولون في وزارة خارجية العدو لموقع (واللا) الإسرائيلي.

وأكّد موقع (أكسيوس) الأمريكي العرض الإسرائيلي لاستضافة طرفي الصراع في السودان، بشأن عقد تسوية بينهما بتنسيق تام مع واشنطن، ولكنه أوضح تصريحًا بشأن مخاوف تل أبيب من التداعيات السلبية للحرب في السودان على مسار التطبيع مع الخرطوم، جاء على لسان المعلق السياسي (إيهود يعاري) في تحليل مطول نشره مركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى بعد 6 أيام فقط من اندلاع شرارة القتال، قال فيه : "حتى لو تم تجنب اندلاع حرب أهلية أخرى في السودان، فإن تأخير الخرطوم في التوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل قد وفر مجالًا لصعود الفصائل السياسية التي تعارض إقامة مزيد من العلاقات مع تل أبيب"، وأضاف يعاري: "عندما اندلع القتال بين الجنرالين المتنافسين في السودان كان أحد تداعياته العديدة هو الإنهاء المحتمل للتفاهمات التي تم التوصل إليها مع إسرائيل، فسابقًا كان البَلدان في طريقهما لتوقيع اتفاق سلام شامل في وقت لاحق من 2023م في واشنطن، يليه تبادل السفراء وإبرام بروتوكولات للتعاون في مختلف المجالات، من تطوير الإمكانات الزراعية الهائلة للسودان وإلى الارتقاء بخدماتها الصحية وبدء العلاقات التجارية بين البلدين، ومثّلت هذه العملية تتويجًا للإعلانات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في 2020–2021م بشأن التطبيع بين البلدين ومشاركة السودان في (اتفاقيات إبراهام). ولعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًّا في تلك الجهود من خلال إلغائها تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب، ورفع العقوبات المرتبطة بها، وتقديم المساعدة المالية لها."

ونقل المعلق السياسي المخضرم في مقاله عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إنه "تمت صياغة النص النهائي لاتفاق السلام قبل أشهر من اندلاع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بمساهمةٍ من واشنطن، كما تمت الموافقة عليه بشكل غير رسمي خلال زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (إيلي كوهين) للخرطوم في

فبراير 2023م، على الرغم من امتناع السلطات السودانية عن تأكيد وصول المفاوضات إلى هذه المرحلة. ولفت إلى أن التوقيع الرسمي لهذا الاتفاق استند إلى خطوات أولية عدة، هي: إتمام الوساطة الأمريكية والدولية بين الجيش السوداني والتحالف غير الوثيق للفصائل المعروف باسم "قوى

إعلان الحرية والتغيير"، وتشكيل حكومة مدنية مؤقتة في الخرطوم، وإجراء انتخابات عامة يُتوقع بعدها انسحاب القوات المسلحة من المشهد السياسي ومصادقة برلمان جديد على الاتفاقية مع إسرائيل."

رابعًا: حرب "رفاق السلاح" في السودان والاختراق الاستخباراتي الإسرائيلي

حتى مع "حياد" إسرائيل المعلن والظاهر تجاه الأحداث في السودان، فإن ذلك لا ينفي أن لها دورًا –إن لم يكن أدوارًا– في تحريك هذه الأحداث وتوجيهها، أو على أقل تقدير محاولة التأثير فيها بدرجة أو بأخرى، بما يحقق مصالحها وأهدافها الإستراتيجية المعلنة والخفية في السودان، فمن المعروف أن وزارة الخارجية الإسرائيلية تميل إلى دعم الفريق أول عبد الفتاح البرهان بصفته ممثلًا للجيش السوداني، ولكون توقيع التطبيع كان معه مباشرة.

أما جهاز (الموساد) فيميل إلى محمد حمدان دقلو، لكن هذا التباين لا يعدّ اختلافًا جوهريًّا حول الطرفين، لأن انتصار أي منهما يصب في مصلحة إسرائيل. تتمثل هذه المصلحة في إضعاف السودان وتفكيكه، مع الظهور في العلن بمظهر "المنقذ والمصلح والطرف الذي سيحمل الخير للسودان. "

ومع غياب أية تقارير أو بيانات تؤكد تورط إسرائيل استخباراتيًّا في الحرب الدائرة في السودان، فإن الأمر لا يتطلب عظيم جهد لوضع اليد على مجموعة من الشواهد والمؤشرات العملية التي تنبئ بوضوح أن (الموساد) حاضر –وبقوة– في المشهد السوداني الراهن، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

–إشعال فتيل الفتنة والقتال العرقي والطائفي في إقليم دارفور غربي السودان، في محاولة لإعادة الحرب الأهلية إليه مجددًا، ما قد يؤدي إلى انفصاله عن السلطة المركزية في الخرطوم.

–إحراق برج (حي المال والأعمال) الشهير وسط العاصمة الخرطوم وتفجيره في منتصف شهر سبتمبر 2023م، وهذه إحدى الوسائل التقليدية التي تحمل بصمات الاستخبارات الإسرائيلية.

–محاولات نقل القتال إلى مدينة بورتسودان الإستراتيجية، التي بها المطار الوحيد الذي لا يزال يعمل حتى الآن، بعد توقف مطار الخرطوم الدولي عن العمل بسبب الحرب.

خاتمة

تتمثل النتيجة الرئيسية لهذا التحليل الموجز في أن إسرائيل تكونت لديها قناعة مفادها أن الحرب الدائرة في السودان تعرض استمرارية التطبيع مع الخرطوم إلى الخطر، وأن الانتقال إلى المرحلة الأهم بتوقيع اتفاقية سلام رسمية بين الجانبين باتت شبه مستحيلة في المستقبل المنظور، حتى في حال انتهى الاقتتال الداخلي بين قطبي المكون العسكري السوداني في وقت قريب، وبغض النظر عن ماهية سيناريوهات المشهد السياسي في الخرطوم في مرحلة ما بعد الحرب.

تُعزى هذه القناعة الإستراتيجية الإسرائيلية إلى مجموعة من الاعتبارات الواقعية، وفق السيناريوهات الثلاثة التالية:

(1سيناريو تسليم السلطة للمدنيين

يفترض هذا السيناريو أنه بعد أن تضع الحرب الراهنة أوزارها دون "غالب ولا مغلوب" بين الطرفين المتنازعين حاليًا، سيجري التوصل لاتفاق بين الجيش والقوى السياسية السودانية على إجراء انتخابات برلمانية وتشكيل حكومة مدنية في المدى الزمني القريب، فإن هذه الحكومة سوف تتريث – ولو قليلًا– في توقيع اتفاق سلام مع إسرائيل؛ حتى تختبر توجهات الشارع السوداني حفاظًا على شرعيتها السياسية وشعبيتها، حيث لا تزال إسرائيل تعد "عدوًا" لدى الغالبية الساحقة من السودانيين بمختلف فئاتهم المهنية وتوجهاتهم الأيديولوجية وانتماءاتهم السياسية والحزبية .

(2سيناريو حسم الجيش للحرب

يفترض هذا السيناريو تحقيق الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان نصرًا عسكريًا حاسمًا على قوات الدعم السريع، بما يمنحه شرعية سياسية جديدة، تمكنه من البقاء في سدة الحكم لفترة زمنية أطول بتمديد مدة الفترة الانتقالية، وفي هذه الحالة سيعمد الجيش إلى بناء تحالفات سياسية جديدة أو إعادة هيكلة تحالفاته التقليدية مع القوى السياسية القديمة، وفي كلا الحالتين سيضطر إلى إيقاف أو "فرملة" قطار التطبيع مع إسرائيل، أو على أقل تقدير إبطاء وتيرته "حتى إشعار آخر."

(3سيناريو تغلب قوات الدعم السريع في الحرب

يفترض هذا السيناريو تغلب قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو في الصراع الراهن وحسم الحرب ولو نسبيًّا لصالحها. ومع ضعف احتمالات تحقق هذا السيناريو في ضوء ميزان القوى العسكري الراهن، فإنه يبقى غير مستبعد.

في حال تحقق هذا السيناريو، سيسعى (حميدتي) إلى استعادة شعبيته التي تآكلت بسبب الحرب والاتهامات التي وجهت لقواته بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، لا سيما في إقليم دارفور.

يعني ذلك –بصورة أو بأخرى– عدم المجازفة بتحويل "إعلان التطبيع" مع إسرائيل إلى "اتفاقية سلام" رسمية، خاصة وأن (الدعم السريع) ستحاول التهرب من هذه الخطوة، بدعوى أنها كانت بواسطة قائد الجيش خلافًا لرغبات الشعب السوداني وتوجهاته .

صفوة القول: يُرجح على نحو كبير أن يبقى مستقبل التطبيع الإسرائيلي–السوداني رهنًا بالضغوط الأمريكية التي ستمارس على القيادة السياسية المقبلة في الخرطوم –أيًّا ما كانت مدنية أو عسكرية– لاتخاذ "الخطوة التالية المرغوبة" لاستكمال اتفاقية السلام.

أما المحدد الآخر لمستقبل هذا الملف فيتمثل في الموقف المحتمل للقيادة السودانية، التي يبدو أنها لن تكون قادرة على إغضاب واشنطن؛ خشية فقدان المزايا الأمريكية التي منحت تزامنًا مع إعلان التطبيع في 2020م.

قائمة المراجع العربية والأجنبية

أ. المراجع العربية

أ) الرسائل العلمية الجامعية

–محمد بدري عيد علي، تأثير الانتفاضات العربية على إدراك النخبة الإسرائيلية للعقيدة العسكرية والإستراتيجية الأمنية (2011 – 2015م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2019م.

ب) الصحف ووكالات الأنباء

–صحيفة (يديعوت أحرونوت)، النسخة العبرية، 2023/2/8م .

–وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا)، 2020/2/3م.

–وكالة (رويترز) للأنباء، 2020/2/3م.

-هيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي)، 2020/2/2م.

ج) المواقع الإلكترونية

-حنان صندوق: "ما الذي تريده (إسرائيل) من السودان؟"، موقع (الجزيرة.نت)، 2023/4/25م.

-محمد وتد: "هواجس انهيار التطبيع والعودة لدعم المقاومة.. لماذا إسرائيل قلقة من الاحتراب في السودان؟"، (الجزيرة.نت)، 2023/4/19م.

-يوآف شطيرن: "قلق التطبيع مع السودان وأمور أخرى تقلق تل أبيب؟ موقع (واللا) الإلكتروني الإسرائيلي، 2023/5/27م.

2.المراجع الأجنبية

I) Periodicals

- Alvite Ningthoujam:"Israel in Africa: Old and New Pareterners", Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), Perspectives Papers No.(2208), July 20, 2023: https://besacenter.org/israel-in-africa-old-and-new.../

- Ehud Yaari:" The Fighting in Sudan Threatens Peace Efforts with Israel", The Washington institute for Near East Policy, Policy Analysis, Apr 21, 2023: https://www.washingtoninstitute.org/.../fighting-sudan...

- Haim Koren:"Sudan's Policy in the Era of Arab Upheaval: For Good or for Evil?", Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), Mideast Security and Policy Studies No. 148, April 13, 2018: https://besacenter.org/sudans-policy-arab-upheaval/

II) Newspaper & Websites

- https://www.axios.com/.../sudan-israel-invite-burhan...

- Biggest Gold Producing Countries in Africa 2022 , Energy Capital & Powe (ECP): https://energycapitalpower.com/biggest-gold-producing-countries-in-africa/?highlight=gold%20in%20sudan

-Today recalls historic day of Israel's founding", Times of Israel, 28 Jan. 2020. https://www.timesofisrael.com/full-text-of-netanyahus…/

أثر تداعيات الصراع المسلح السوداني على نشاط التنظيمات الإرهابية

شيماء سمير محمد حسين

باحث متخصص في – شئون الإرهاب والجماعات المسلحة – جمهورية مصر العربية

ملخص:

تعددت العوامل المساعدة على زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، وكان أبرزها انعدام الأمن والفوضى وانتشار السلاح في ظل الاقتتال بين الجماعات المسلحة داخل الدولة الواحدة، ولعل النموذج السوداني خير شاهد في إطار توتر الأجواء مؤخرًا بين طرفي الصراع الممثل في الجيش الوطني السوداني (SAF) وقوات الدعم السريع (RSF)، فعلى الرغم من محاولات السودان التصدي لنشاط التنظيمات الإرهابية مؤخرًا حتى رفعها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، لا تزال العديد من العناصر الموالية للتنظيمات الإرهابية تقطن بعض المناطق النائية في السودان أو الدول المجاورة، ولا تزال السودان في مخيلتها ومخططها، وبوجود العوامل الداعمة لنشاط تلك التنظيمات من فوضى واقتتال ومساحات صالحة لاحتضان التنظيمات الإرهابية، علاوة على بحث الجانب الآخر الممثل في التنظيمات الإرهابية عن بيئة تملك ثروات وعلاقات تاريخية قديمة بأهم التنظيمات الإرهابية وهو تنظيم القاعدة وزعيمه بن لادن، بات الوضع مهيأ لاستعادة تلك التنظيمات نشاطها واستغلالها الأوضاع السودانية لصالحها، وهو ما سعت ورقتنا لدراسته عن طريق تحليل وضع أثر الصراع المسلح السوداني القائم على نشاط التنظيمات الإرهابية.

Abstract: There are many factors helping to increase the activity of terrorist organizations, the most prominent of which is the lack of security, chaos, and proliferation of weapons in light of the fighting between armed

groups within the same country andthe Rapid Support Forces (RSF).Despite Sudan's recent attempts to counter the activity of terrorist organizations until it was removed from the list of states sponsoring terrorism, many elements pertinent to terrorist organizations still occupy some remote areas in Sudan or neighboring countries. Sudan,with the plans of its leaders, and the presence of factors supporting the activities of these organizations of chaos and fighting,is an environment suitable for embracing terrorist organizations.In addition, the search for the other side represented by the terrorist organizations for an environment that owns the wealth of vast areas outside the security control and has ancient historical relations with the most prominent terrorist organizations, which is the Al-Qaeda organization and its leader, Bin Laden, makes the situation ripe for those organizations to regain their activity and exploit the Sudanese situation to gather their forces. The current paper seeks to study and analyze the status of the impact of the Sudanese armed conflict on the activity of terrorist organizations.

مقدمة:

تعد ظاهرة انتشار الجماعات المسلحة داخل حدود الدولة الوطنية من المؤرقات والمهددات لأمن الدولة والشعوب، لا سيما الدول التي تتجدد صراعاتها باستمرار داخل أجواء من التوترات العرقية والعنصرية والصراعات المختلفة على السلطة، فامتلاك جماعات بأهداف مختلفة للسلاح يجعل الجيش الوطني للدولة في حالة من الضعف وفقدان السيطرة، مع السعي المستمر لمحاولة المنافسة في امتلاك القوة؛ الأمر الذى يجعل تلك البيئة سانحة لمشاركة التنظيمات الإرهابية بدورها في هذا الصراع لتحقيق أغراضها، وهذا ما ينطبق على الواقع السوداني الذى يشهد بين حين وآخر صراعات حول قضايا مختلفة في العديد من المناطق، وتلك الصراعات على اختلاف صورها سواء

سياسية أو عنصرية أو حول الثروات تكون من أهم العوامل التي توفر عدم الاستقرار وانتشار الفوضى وانعدام الأمن وهو ما تبحث عنه التنظيمات الإرهابية، خاصة في ظل تضييق البيئة الأمنية عليها في أماكن تواجدها أو في بيئتها الأم.

مع اندلاع الصراع بين الجيش الوطني السوداني وقوات الدعم السريع اتخذت بعض الجماعات المسلحة السودانية موقف الحياد من المواجهة، فلم تعلن أي حركة دعمها لأى من الفريقين، وربما يعود ذلك للرغبة في الاحتفاظ ببعض المكاسب في السلطة والثروة التي حققتها في فترة ما بعد البشير، ولكن في هذا السياق تبقى معضلة التنظيمات الإرهابية، وما الطريق الذى سوف تسلكه في هذا الصراع؟وما العوامل الداعمة لنشاط التنظيمات الإرهابية في ظل الأوضاع الراهنة في السودان؟ وهو ما تسعى الورقة إلى الإجابة عنه، وذلك عن طريق محورين: المحور الأول تحت عنوان: عوامل جذب السودان للتنظيمات الإرهابية قديمًا، ويتناول المحور الثاني: عوامل جذب السودان للتنظيمات الإرهابية حديثًا.

المحور الأول

عوامل جذب السودان للتنظيمات الإرهابية قديمًا

للسودان علاقة قديمة بزعماء التنظيمات الإرهابية، فكل من الطرفين كانت له مصالح عند الطرف الآخر، ففي عام 1989مدعا الزعيم الترابي زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن وقتها إلى السودان، بغرض مساعدة تنظيم القاعدة للنظام السوداني في حربه ضد الانفصاليين المسيحيين الأفارقة بجنوب السودان، مع المساعدة في تشييد طرق تمكن الجيش السودانيمن الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، في مقابل السماح للقاعدة باستخدام الأراضي السودانية مركزًا لانطلاق عمليات القاعدة والتخطيط لهاخارج البلاد، ومنه عمل بن لادن على تأسيس عدة شركات للاستثمار وغسيل أمواله في السودان.

لقد تأكد ما سبق بوثائق خاصة بابن لادن شملت الحديث عن وصية لتقسيمه 29 مليون دولار من أمواله وممتلكاته في السودان، أوصى فيها بتخصيص واحد بالمئة من المبلغ لـ(محفوظ ولد الوليد) الملقب بـ(أبو حفص الموريتاني) وهو مسئول في تنظيم القاعدة، كذلك قدمت الوصية

تخصيص واحد بالمئة آخر للمهندس (أبو إبراهيم العراقي) مكافأةً له على ما قدمه من مساعدة لابن لادن في تأسيس أولى شركاته بالسودان وهى شركة وادى العقيق.

وأخيرًا حث (بن لادن) في وصيته على تخصيص المتبقي من أمواله في السودان لمواصلة أعمال الجهاد بعد حجب جزء من الأموال لأقاربه[53].

استغل (أسامة بن لادن) في هذه الفترة الأرضي السودانية في تأسيس مجموعة من معسكرات التدريب لعناصره، وانطلقت عمليات القاعدة من مركزها في السودان، ففي عام 1996م تعرض أحد مراكز التدريب التابعة للقوات الأمريكية على الأراضي السعودية لتفجير انتحاري رجح أن التخطيط له من قبل القاعدة في السودان، ولعل أهم العمليات التي اشتبه تخطيط القاعدة لها من الأراضي السودانية أيضًا كان استهداف السفارات الأمريكية في كينيا وتنزانيا في عام 1998م التي نسبت وقتها للقاعدة، الأمر الذى نتج عنه شن هجوم جوي على معسكرات تابعة لابن لادن في السودان.

لم تقف مساندة السودان لتنظيم القاعدة على نفسها فقط، بل قدم الترابي –بحكم علاقاته الجيدة بالنظام الإيراني– الوساطة بين (بن لادن) وإيران بإشراف (عماد مغنيه) ضابط الحرس الثوري الإيراني، وهذه الوساطة نتج عنها تدريب عناصر تنظيم القاعدة من قبل الحرس الثوري الإيراني.حتى مع مغادرة (ابن لادن) السودان إلى أفغانستان وجهت الولايات المتحدة في أغسطس عام 1998م ضربة بصواريخ توماهوك إلى مصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم، وذلك إثر الهجمات التي تعرضت لها سفاراتها في كينيا وتنزانيا، مروجة في ذلك الحين أن لهذا المصنع علاقة بابن لادن وأنه يستخدم في إنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية[54].

لم تقتصر علاقة السودان على تنظيم القاعدة فقط، بل اتهمت بدعمها جماعات إرهابية أخرى كمنظمة أبو نضال والجهاد الإسلامي الفلسطيني وحركة حماس وحزب الله، علاوة على ضلوع السودان في دعم العناصر التي حاولت اغتيال الرئيس مبارك عام 1995م.ليس هذا فحسب، فعلى

---

[53] جوناثان لانداي، فيل ستيوارت، خطابات ووثائق بن لادن تكشف عن وصيته الأخيرة، رويتيرز، بتاريخ 2 مارس 2016م، متاح على: https: //www.reuters.com/article/oegwd-bin-laden-mn5-idarakcn0w424j

[54] Michael Barletta, chemical weapons in the sudan: A legations and evidence, center for nonproliferation students, a vailable at: https: //ciatest.cc.columbia.edu/1j/npr/npr_98bam01.htm1.

الرغم من نفي وزير الشئون الدينية والأوقاف وجود كيان رسمي لتنظيم داعش داخل السودان لكنه أقر بوجود متطرفين مرتبطين بداعش في البلاد[55].

كما امتدت العلاقة السودانية لتنظيمات أصولية أخرى مثل جماعة الإخوان المسلمين المصرية، إذدعمتهم السودان إلى أن وصلوا إلى الحكم في عام 2012م، وهذا ما يفسر لجوء جماعة الإخوان إلى السودان بعد أحداث عام 2013م، خاصة حركة (حسم) التي أدارها في هذا الوقت (محمد كمال) عضو مكتب الإرشاد بجماعه الإخوان المسلمين، وهو الذي اتهم من قبل السلطات المصرية بممارسة أعمال إرهابية، وهناك بعض التقارير التي أقرت بتدريب شباب جماعة الإخوان المسلمين في السودان بأعداد وصلت إلى 3000 عنصر على فنون القتال وحمل السلاح واستخدام العبوات الناسفة، وأقرت بوقوع تفجير في إحدى البنايات السودانية بمنطقه أركويت في عام 2017مبعد اعتراف تنظيم جماعة الإخوان المسلمين به، فقد جرى تقليص أعداد عناصر التنظيم في السودان وتوزيعهم على كل من الصومال وكينيا، لكن الملاحظ أن السلطات السودانية لم تسلم بقية العناصر الإخوانية الهاربة إلى أراضيها حتى بعد سقوط نظام عمر البشير واستعادة الجبهة القومية الإسلامية قدرتها بسرعة على التنظيم السياسي والعسكري، والظهور في التفاعلات الراهنة من الصراع القائم بين كل من قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو حول ماهية العناصر التي تمارس عمليات عنف وإرهاب ضد المدنيين، وذلك عن طريق التخفي بالزي العسكري لكل من الفريقين، إلى أن وصل الوضع لاتهام التنظيم بمسئوليته على التحريض على الصراع المسلح والاشتباك بين طرفيه[56].

بناء على ما سبق دفع السودان فاتورة علاقة نظامه سابقًا بالتنظيمات الإرهابية وزعمائها، فكان

[55] County reports on terrorism 2019: Sudan , u.s department of state.white house u s.agov, available at: https: //www.state.gov/reports/country -reports-on-terrorism-2019/sudan/

[56] أماني الطويل، بريق أسود.. هل يسيل ذهب السودان لعاب داعش والقاعدة؟إندبندنت عربية، بتاريخ 6 مايو 2023م، متاح على: https: //www.independentarabia.com/node/448436/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D9%84/%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%84-%D8%B0%D9%87%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9%D8%9F

له أن خضع في عام 1997م لعقوبات اقتصادية دولية كبدته خسائر فادحة تجاوزت 50 مليار دولار،وظلت تتجدد بتعاقب الإدارات الأمريكية إلى أن رفعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق أوباما قبل نهاية فترة رئاسته هذه العقوبات الاقتصادية جزئيا لمدة ستة أشهر، على أن ترفع كليًّا بعد ستة أشهر أخرى في حال التزام السودان بعدة تعهدات، وعرفت بخطة المسارات الخمس التي كان أهم محاورها التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وإرجاء الأمن والسلام في السودان مع الحفاظ على حقوق الإنسان، أما باقي بنودها فقد شملت:

* وقف الحرب في مناطق النزاع بدارفور.

* دعم الاستقرار والسلم الإقليمي بالامتناع عن دعم المتمردين على حكومة جنوب السودان مع التوقف عن دعم جيش الرب الأوغندي.

* ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالسودان[57].

المحور الثاني

عوامل جذب السودان للتنظيمات الإرهابية حديثًا

توفر ظروف الصراع الحالية بدولة السودان جملة من العوامل التي تساعد على مرور العناصر الإرهابية وتمركزها، ولعل أهم تلك العوامل ما يلي:

* الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الأمني

تريد التنظيمات الإرهابية ترتيب حساباتها وفق المتغيرات التي تطرأ على بيئتها أو البيئات الأقرب إلى أماكن وجودها، وفي الحالة السودانية وبموجب مؤشرات الاضطرابات السياسية والعسكرية مؤخرًا وما أدت إليه من عدم استقرار أمني، يشير المشهد إلى إمكانيه تكرار النماذج التي حدثت في كل من ليبيا وسوريا واليمن، ولعل أهم الأماكن المهيئة لاستقبال الإرهابومرورهو إقليم دارفور غربًا، وهو يعد من أهم مناطق النزاع الداخلي، علاوة على أنه يعد معبرًا آمنًا للإرهابيين، نظرًا لأنه يشترك حدوديًّا مع ليبيا وجنوب السودان وإفريقيا الوسطى، كذلك منطقة ولايات البحر الأحمر وكسلا

[57] عبد الله علي إبراهيم، رفع العقوبات عن السودان.. مخاطرة لا مهرب منها، الجزيرة، بتاريخ 8 أكتوبر 2017م، متاح على https: //1-a72.azureedge.net/.

والقضاريف على الحدود من إريتريا وأثيوبيا، في ظل وجود حركة الجهاد الإسلامي في إريتريا التي كانت مدعومة من حسن الترابي وعمر البشير، إضافة إلى منطقة جنوب شرق المشتركة مع الحدود الإثيوبية حيث تنشط العناصر الإرهابية التي تتخذ من محمية الدندر على الحدود مكانًا للتدريب[58].

*السودان ما زالت على أجندة التنظيمات الإرهابية

لا يزال تركيز الجماعات الإرهابية على السودان واضحًا من خلال منشوراتها، وهو ما يترجم القلق البالغ من استثمار تلك التنظيمات هذه الأحداث لصالحها، وتجد ذلك واضحًا في منشورات تنظيم داعش التي سعت إلى الحث على استغلال الصراع الدائر في السودان للبدء في تنفيذ عمليات من أجل السيطرة على موطئ قدم لها وتنشيط خلاياها النائمة، وفي ظل احتدام التنافس بين كل من تنظيمي داعش والقاعدة في القارة الإفريقية ما يجعل من السودان كنزًا ثمينًا لكل من الطرفين لاستقطاب عناصر جديدة، فكل طرف يسعى لأن يقدم نفسه بوصفه مظلة لعناصر التيار الإسلامي في السودان لتجنيد المزيد من العناصر، خاصة في ظل تاريخ السودان المتعاون، فلم تعد البيئة السودانية ولا طبيعة الشعب بمنأى عن زعماء التنظيمات الإرهابية الذين استقروا قديمًا لفترة هناك،ومن أمثلة ذلك زعيم تنظيم القاعدة الحالي سيف العدل[59].

- لعل خير شاهد على ما سبق ما فعله تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومقره اليمن مؤخرًا عن طريق دور نشر تابعة له،وهو إصدار مؤلف يتكون من عدهكتابات (لأبو حذيفة السوداني) وهو أحد منظري الجهاد القاعدي، جاء فيه الحث على ضرورة الجهاد ضد الدولة السودانيةبإيجاد مبررات أيدولوجية لذلك مع عدة مبادئ توجيهية، وبواسطة أسس وقواعد

[58]في 4 مناطق إستراتيجية الجماعات الإرهابية تترصد السودان، سكاي نيوز عربية، بتاريخ 3 مايو 2023م، متاح على: في 4 مناطق إستراتيجية.. الجماعات الإرهابية تترصد للسودان
https: //www.skynewsarabia.com/middle-east/1617789

[59]أسامه خالد الصراع في السودان وأثره على انتشار نشاط الجماعات الإرهابية، معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، بتاريخ 20 مايو 2023م، متاح على: https: //pinsr.ps/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87-%D8%B9%D9%84%D9%89-/7%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D9%86%D8%B4%D8%A

نشرت لحث الجهاديين المحتملين على اتباعها من أجل تشكيل كيان جديد موحد في مثل هذه الحرب[60].

*الثروات المعدنية التي تمتلكها السودان

تتمتع السودان بثروات مثل الذهب الذي يعد مكسبًا تسعى إليه التنظيمات الإرهابية لسد نقص التمويل لممارسةعملياتها، ناهيك عن المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية.

- انتشار السلاح بطرق غير مشروعة

تؤدي الفوضى الأمنية إلى سهولة انتشار السلاح دون ضوابط؛ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الجرائم سواء العادية أو الإرهابية، مع تأجيج الصراعات القبلية وسهولة القيام بعمليات إرهابية بأقل تكلفة ممكنة.

لقد خلف الصراع في السودان ما يقارب 8 ملايين قطعة سلاح خفيف في أيادي مدنيين، وهذا ما أثار المخاوف الأمنية خاصة في ظل انتشار الحركات المسلحة، ولم تقتصر المشكلة على الخوف من انتشار السلاح في أيدي الإرهابيين فحسب، بل الخوف من انتشاره في أيدي عصابات الاتّجار بالبشر والنهب والسرقة أيضا،أواستخدامه في الصراعات القبلية، مما يخلف أعدادًا كبيرة من القتلى والنازحين من أماكن العنف المسلح[61].

أدت فوضى انتشار السلاح إلى ظهور مجموعات مسلحة تستقل دراجات نارية أو سيارات دفع رباعي تقوم بعمليات نهب وسرقة وعنف ضد المواطنين، كما هاجم بعض منها سجن شالا وأطلق سراح كل المتهمين بمن فيهم من اتهم بجرائم القتل أو الاتجار بالمخدرات[62].

سوء الأوضاع الاقتصادية للشعب السوداني

[60] Sudan on the brink: the prospect of terrorist exploiting the current instability, 19 April 2023, European eye on radicalization, available at: https: //eeradicaliza.com/sudan-on-the-brink-the-prospect-of-terrorists-exploiting-the-current-instability

[61]كمال عبد الرحمن، رقم مفزع في السودان..8 ملايين قطعة السلاح في أيادي المدنيين، سكاي نيوز عربية بتاريخ 15 فبراير 2023م، متاحة على: https: //www.skynewsarabia.com/middle-east/1597213.

[62]أميرة محمد عبد الحليم، الحركات المسلحة والصراع في السودان، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 7 مايو 2023م، متاح على: https: //acpss.ahram.org.eg/news/18879.aspx.

للاضطرابات السياسية في أي دولة تبعاتها على صعيد القطاع الاقتصادي، إذ تؤثر التحركات العسكرية على هروب الاستثمارات الأجنبية وتعطيل المشروعات الاقتصادية سواء متوسطة المدى أو طويلة المدى، ولقد عانى الاقتصاد السوداني من عدة أزمات في الآونة الأخيرة شملت عدة صور منها استنزاف الاحتياطي النقدي، الأمر الذي يؤثر على قدرة الدولة على تسديد فاتورة وارداتها وسداد ديونها وسد النقص في الغذاء والدواء والوقود، ناهيك عن حالات التضخم المتتالية وانهيار سعر صرف عملته المحلية، ولم تسلم المساعدات الإنسانية هي الأخرى من حالة التأزم،حيث ساهم الصراع العسكري في لجوء بعض الجنود الذين لم يتلقوا رواتبهم لفترة طويلة إلى نهب مستودعات المساعدات الانسانية والتعرض لعمال الإغاثة، الأمر الذي أنتج نوعًا من المعاناة الاقتصادية على عاتق الشعب السوداني[63].

من هنا تخلق الصراعات حالة من التردي في الأوضاع الاقتصادية للسكان،مما ينتج نقاط ضعف تحاول التنظيمات الإرهابية استغلالها بإغراءات مادية.

في أحيان كثيرة تستغل التنظيمات الإرهابية حالات الفقر والمجاعات وأماكن اللاجئين في مناطق الصراع من أجل استقطاب عناصر جديدة لتنظيماتها، مستغلة حالات الحاجة والعوز لدى السكان والسعي وراء المكاسب المادية من أجل توفير المأكل والمشرب المأوى، خاصة في ظل تدني مستوى ثقافة السكان وتعليمهم ووعيهم، مما يجعل العقول فريسة سهلة لنشر الفكر المتطرف وتقبله والانجذاب بسهولة إلى التنظيمات الإرهابية[64].

---

[63] دينا لملوم، تقدير موقف بعنوان: السودان بين مفترق الطرق..إلى أيستؤثر عدوى الصراع على دول الجوار؟مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وإفريقيا)، بتاريخ 26 أبريل 2023م، متاح على: "تقدير موقف بعنوان السودان بين مفترق الطرق.. إلى أى مدى ستؤثر عدوى الصراع على دول الجوار؟- مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية" https://shafcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A8%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84/

[64] الأزمات في إفريقيا.. هل يستغلها داعش للتوسع بالقاره السمراء؟مرصد الأزهر، بتاريخ 26 يوليو 2023م، متاح على: https://www.azhar.eg/observer/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81%D8%A9/ArtMID/14424/ArticleID/72365/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-

ختامًا: لا تزال التنظيمات الإرهابية تسعى لاستغلال الصراعات والفوضى الأمنية لخلق البيئة صالحة للتعايش وإدارة العمليات مع مزيد من ضخ العناصر الجديدة القادرة على التجنيد من أبناء السودان، خاصة في ظل تدهور الدول المجاورة وهشاشتها،مثل ليبيا وتشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى، واستنادًا إلى نظريات تصدير الإرهاب فمن المرجح أن يؤدي تصاعد الأحداث بين الطرفين المتصارعين إلى تمدد التنظيمات الإرهابية بالربط بين أفرعها في الدول المجاورة للسودان وجعل السودان موطئ قدم لها، ما يهدد أمن القارة الإفريقية بأكملها وليس السودان ودول الجوار فقط، وذلك إن لم تصل الأطراف المتصارعة إلى هدنة من أجل اتفاق مشترك يشمل وقف إطلاق النار والجلوس إلى مائدة المفاوضات.

قائمة المراجع

أولًا: قائمة المراجع باللغة العربية

1-الأزمات في إفريقيا.. هل يستغلها داعش للتوسع بالقاره السمراء؟مرصد الأزهر، بتاريخ 26يوليو 2023م، متاح على:

https://www.azhar.eg/observer/%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B7%D8%B1%D9%81%D8%A9/ArtMID/14424/ArticleID/72365/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D9%87%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%9F

%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84%D9%87%D8%A7-
%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-
%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B9-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%9
F

2-أسامة خالد، الصراع في السودان وأثره على انتشار نشاط الجماعات الإرهابية، معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي،بتاريخ 20 مايو 2023م، متاح على: https:
//pinsr.ps/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%B1%D8%A7%D8%B9-
%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-
%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87-
%D8%B9%D9%84%D9%89-
%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-
%D9%86%D8%B4%D8%A7/

3-أمانى الطويل، بريق أسود.. هل يسيل ذهب السودان لعاب داعش والقاعدة؟إندبندنت عربية، بتاريخ 6 مايو 2023م، متاح على: https:
//www.independentarabia.com/node/448436/%D8%B3%D9%8A%D8%A7
%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D9%84/%D8
%A8%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A3%D8%B3%D9%88%D8%AF-
%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%84-
%D8%B0%D9%87%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-
%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%A8-

%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4-
%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A
9%D8%9F

4-أميرة محمد عبد الحليم الحركات المسلحة والصراع في السودان، مركز الأهرام للدراسات السياسيةوالإستراتيجية،بتاريخ 7 مايو 2023م، متاح على: https: //acpss.ahram.org.eg/news/18879.aspx

5-جوناثان لانداي، فيل ستيوارت، خطابات ووثائق بن لادن تكشف عن وصيته الأخيرة، رويترز، بتاريخ 2 مارس 2016م، متاح على: https: //www.reuters.com/article/oegwd-bin-laden-mn5-idarakcn0w424j

6-دينا لملوم، تقدير موقف بعنوان: السودان بين مفترق الطرق.. إلى أي مدىستؤثر عدوى الصراع على دول الجوار؟مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وإفريقيا)، بتاريخ 26 أبريل 2023م، متاح على: "تقدير موقف بعنوان السودان بين مفترق الطرق.. إلى أي مدى ستؤثر عدوى الصراع على دول الجوار؟ – مركز شاف لتحليل الأزمات والدراسات المستقبلية" https: //shafcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-
%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-
%D8%A8%D8%B9%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%86-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86-
%D8%A8%D9%8A%D9%86-
%D9%85%D9%81%D8%AA%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84/

7-عبد الله علي إبراهيم، رفع العقوبات عن السودان.. مخاطرة لا مهرب منها، الجزيرة، بتاريخ 8 أكتوبر 2017م، متاح على https: //1-a72.azureedge.net/.

8-في 4 مناطق إستراتيجية الجماعات الإرهابية تترصد السودان، سكاي نيوز عربية، بتاريخ 3 مايو 2023م، متاح على: في 4 مناطق إستراتيجية.. الجماعات الإرهابية تترصد للسودان

.https: //www.skynewsarabia.com/middle-east/1617789

9-كمال عبد الرحمن، رقم مفزع في السودان.. 8 ملايين قطعة سلاح في أيادي المدنيين، سكاي نيوز عربية، بتاريخ 15 فبراير 2023م، متاحة على: https: .1597213///www.skynewsarabia.com/middle-east

ثانيًا: قائمة المراجع باللغة الإنجليزية

10-County reports on terrorism 2019: Sudan ,u.s department of state.white house u s.agov, available at: https: //www.state.gov/reports/country -reports-on-terrorism-2019/sudan/

11-Michael Barletta, chemical weapons in the sudan: A legations and evidence, center for nonproliferation students, a vailable at: https: //ciatest.cc.columbia.edu/1j/npr/npr_98bam01.htm1

12-Sudan on the brink: the prospect of terrorist exploiting the current instability, 19 April 2023, European eye on radicalization, available at: https: //eeradicaliza.com/sudan-on-the-brink-the-prospect-of-terrorists-exploiting-the-current-instability

أثر النزاع السوداني على الأمن القومي المصري

The impact of the Sudanese conflict on Egyptian national security

إعداد

الباحثة/هدير حسن حسن داود

باحث ماجستير العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا

المستخلص: شهد السودان في منتصف أبريل 2023م هجومًا من ميليشيات قوات الدعم السريع على مواقع الجيش السوداني، وذلك يرجع إلى رفض قائد قوات الدعم السريع حميدتي صيغة الاتفاقية التي تنص على عودة الجيش وقوات الدعم السريع إلى ثكناتهم، مما أحدث خلافًا سياسيًّا على مقعد السلطة العليا للقوات المسلحة العسكرية بين قائد قوات الدعم السريع وقائد الجيش السوداني، أدى هذا النزاع بين القوتين إلى تدمير الحياة في السودان وانهيار القطاع الطبي، وانتشار الهلع والخوف في شوارع الخرطوم جراء النزاع الطاحن بين الطرفين دون مراعاة القوانين الدولية التي تسمح بمرور الإغاثات وإجلاء الرعايا والأجانب، بالإضافة إلى أن ما تشهده السودان الآن هو حصيلة مجموعة من السياسات الداخلية وانعكاس لفشل السلطة المدنية في مسيرة التحول الديمقراطي، بالإضافة إلى تدخل القوى الإقليمية والدولية للاستفادة من ثروات الشعب السوداني سواء النفط أو الذهب، في ظل شعب يقع نصفه تحت خط الفقر والمرض، انعكست آثار تلك الأزمة على الأمن القومي المصري في عدد من الجوانب أمنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا وصحيًّا واجتماعيًّا على الداخل المصري، وهو ما ستوضحه الورقة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السودانية– الأمن القومي المصري.

Abstract: In mid–April 2023, Sudan witnessed an attack by the Rapid Support Forces militia on the positions of the Sudanese armyas a result of therefusal of the commander of the Rapid Support forces, Hemedti, to acceptthe wording of the agreement stipulating the return of the army and the Rapid SupportForces to their barracks, andhencethepolitical dispute over the seat of supreme authority of the military armed forces between

the commander of the Rapid SupportForces and the commander of the Sudanese army .Thepoliticaldisputeled to the destruction of life in Sudan, the collapse of the medical sector, and the spread of panic and fear on the streets of Khartoum due to the grinding conflict between the two parties . Moreover, what Sudan is witnessing now is the consequenceof a set of internal policies anda reflection of the failure of the civil authority in the process of democratic transition, as well as the intervention of regional and international forces to benefit from the wealth of the Sudanese people, half of whom fall below the poverty line and who suffer from disease.Thepaper explainstheeffects of this crisis on Egyptian national securityfroma number of angels, including security, politics, economy, health, andsocietyin the Egyptian interior.

Keywords: The Sudanese crisis– Egyptian national security.

المقدمة: جاءت أهمية موضوع البحث الزمانية والمكانية في تسليط الضوء على آثار الأزمة السودانية على الأمن القومي المصر يأمنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا وصحيًّا واجتماعيًّا، بهدف الوصول إلى حلول تحد من آثارها، بالإجابة على إشكالية رئيسية هي كيفية إدارة أزمة آثار الحرب الأهلية بالسودان، والتخفيف من حدة تداعياتها الأمنية والاقتصادية، باستخدام منهجية إدارة الأزمة طبقا للتقسيم الآتي: المطلب الأول: أسباب الأزمة، المطلب الثاني: مخاطر الأزمة، المطلب الثالث: آثار الأزمة على الأمن القومي المصري.

المحور الأول: أسباب الأزمة

1–تنافس أطراف النزاع حول قيادة القوات المسلحة السودانية: "عبد الفتاح البرهان" القائد العام للقوات المسلحة السودانية، والفريق أول محمد حمدان دقلو "حميدتي" قائد قوات الدعم السريع، التي هي نفسها ميليشيات الجنجويد التي استخدمتها الحكومة السودانية وتستخدمها في محاولاتها لمحاربة التمرد المناهض للحكومة في الحرب في

دارفور في عام 2003م، وأصدر البشير قرارًا بضمها قوة عسكرية تحت لواء القوات المسلحة السودانية، حيث كان في بداية التعارف بين "حميدتي""والبرهان"[65].

اشتد التقارب في 2019م بعد اتفاق القائدين على إسقاط نظام البشير اقتضاءً لمصلحة السودان العليا وتنفيذًا لمطالب الثورة السودانية، وتشكيل مجلس عسكري لحكم البلاد، ترأسه البرهان وقتها،كما عين دقلو في منصب نائب رئيس المجلس العسكري،لكن بدأ الخلاف بين الجانبين نتيجة التنازع على رأس السلطة،فلم يستطع الطرفان الوصول إلى اتفاق يدمج قوات الدعم السريع البالغ عددها نحو 100 ألف جندي في الجيش السوداني،بالإضافة إلى الخلاف على الشخصية التي ستتقلد منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، لذا أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة السودانية بيانًا بفصل قوات الدعم السريع واعتبارها ميليشيات مسلحة، بالإضافة لقرار عزل حميدتي من منصبه الذي صدر في 19 مايو 2023م[66].

2-عرقلة المسار الديموقراطي في السودان: نتيجة للسبب السابق وهو الصراع بين القوتين، الذى جاء عقب الإطاحة بالحكومة المدنية في أكتوبر 2022م، وفي أثناء استعداد السودان للانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة كانت ستدمج فيها قوة الدعم السريع بالقوات المسلحة تحت مظلة حكومة مدنية، لكن أدى هذا الخلاف حول السلطة العليا للجيش السوداني إلى عرقلة هذا المسار السياسي، وأدى لتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية.

كان من المنتظر إتمام الاستحقاق الانتخابي السوداني بعد أن حل البرهان جميع مؤسسات المرحلة الانتقالية في أكتوبر 2021م، ودعم دقلو البرهان في تلك الخطوة،

---

[65] شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان 2023م: الأسباب والتداعيات، برلين: المركز الديمقراطي العربي، كانت الزيارة بتاريخ15مايو 2023م، https: //democraticac.de/?p=89586.

[66]الصفحة الرسمية للقوات المسلحة السودانية، مرسوم دستوري بإعفاء حميدتي من منصبه في مجلس السيادة 19مايو 2023م، https: //www.facebook.com/sudanese.armed.forces/?locale=ar_AR.

لكن نشوب الخلاف بدأ عقب اعتراض دقلو عودة بعض رموز نظام البشير إلى السلطة، ومن ثم توالت الأزمات عقب ذلك حتى توصلت الأطراف المدنية والعسكرية في ديسمبر 2022م إلى حل تسليم السلطة للمدنيين وعودة العسكريين إلى ثكناتهم، لكن الاتفاق تعثر بسبب الخلاف حول كيفية توزيع السلطة داخل القوات المسلحة السودانية وشخصية القائد الأعلى للقوات المسلحة[67].

3-التنافس للسيطرة على موارد السودان: تزخر السودان بموارد طبيعية مائية، فهى دولة مصب لنهر النيل وأحد دول حوض النيل،كما تزخر بموارد زراعية وحيوانية، وموارد تعدينية مثل الحديد والنحاس والفضة والمايكا والمنجنيز والكروم والبلاتين والتالك والرمال السوداء والرخام والذهب،ويحتل السودان المركز الـ13 عالميًّا والثالث إفريقيًّا في إنتاج الذهب إذ ينتج نحو 80 طنًّا سنويًّا، ويمثل المعدن الأصفر نصف صادرات السودان، ويهرب نحو 80% من الإنتاج، في حين تقدر الاحتياطات غير المستغلة بنحو 1550 طنًّا، بالإضافة إلى الموارد النفطية التي كانت –ومازالت– السبب الرئيسي في الصراعات الأهلية بين الشمال والجنوب قبل انفصال الأخير واعتباره دولة مستقلة في استفتاءا لانفصال سنة 2011م، وحتى بعد الانفصال مازال النزاع بين الدولتين قائمًا على ضم إحدى الدولتين لمنطقة أبيي، لما تزخربه في باطنها من نفط، ولكن سوء إدارة التنوع العرقي وسوء التوزيع العادل لتلك الثروة من الأسباب الرئيسية لصعود دورة الصراعات الأهلية واستمرار يته اداخل السودان، مما خلق حكومات هشة غير قادرة على تأمين تلك الثروة وتوزيعها وإدارتها وتنميتها، نتيجة سعى القوة للسيطرة على المناصب القيادية والرئاسية[68].

---

[67]شيماء فاروق، مرجع سابق.

[68]شيماء محي الدين، تطورات الصراع في جنوب السودان..إمكانات التسوية وتحديات الداخل والخارج، القاهرة: مجلة رؤية إفريقية، أكتوبر2017م، ص27إلى ص30.

تعد مناجم الذهب وسعي القوتين (البرهان وحميدتي) للسيطرة عليها أحد دوافع صعود الحرب بينهما، إذ يسعى حميدتي للحفاظ على نفوذه وسلطته التي مصدرها مواقع مناجم الذهب الذي يضع يده عليها، وهو من المسائل التي أبدى البرهان اعتراضه عليها نظرً الارتباط حميدتي بعلاقات مع قوات فاغنر الروسية، ودعمه للجانب الروسي بالتنقيب عن الذهب بواسطة شركة فاغنر، بالإضافة لاتفاق حميدتي مع روسيا على صفقة لبناء قاعدة عسكرية على البحر الأحمر لم يستطع تمريرها نتيجة رفض البرهان لأسباب ترجع إلى حسابات إقليمية ودولية أخرى[69].

4-وجود قوى إقليمية ودولية خلف الحرب في السودان: نظرًا للأهمية الجيوستراتيجية للسودان كونها دولة مطلة على البحر الأحمر وقناة السويس ومضيق باب المندب الممر البحري للتجارة الدولية، بالإضافة إلى الثروات الاقتصادية التي سبقت الإشارة إليها،إلى جانب الثروة البشرية المتمثلة في التعداد السكاني، مما يجعل السودان سوقًا كبيرة جاذبةً لاستثمارات الدول الصناعية الكبرى ودول الجوار الإقليمي[70]،من ضمن الأخيرة دولة الإمارات التي تستحوذ على أكبر نسبة من الذهب السوداني، فبخلاف المؤشرات الرسمية التي صدرت حول الصادرات السودانية والواردات الإماراتية الرسمية عن تلك التجارة، أشار مجلس الأمن في تقريره حول السودان وأزمة دارفور إلى"أن الكميات التي هُرّبتإلى الإمارات- تتراوح بين 25% عام 2018م و60% عام 2021م أو 80% وفقًا لتقديرات الخبراء السودانيين، نسبة إلى حجم الصادرات

[69]شيماء فاروق، مرجع سابق.

[70]محمود صلاح جاويش، جيوبولتيك القرن الإفريقي: الأهمية والأبعاد، القاهرة: موقع المعهد المصري للدراسات، نشرت في 8 سبتمبر2021م، وكانت زيارة الموقع في 12 يناير2022م، https: //2u.pw/vtnLy.

السودانية الرسمية، بل وتباع هذه الكميات –وكذلك معظم الكميات الرسمية– غالبًا بأسعار أقل من متوسط السعر العالمي، أي أن نحو 48 طنًّا من ذهب دارفور هُرب إلى الإمارات خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010–2014م".[71]

تعد قوات الدعم السريع بقيادة حميدتي الذراعَ أو الأداةَ التي تتعامل معها الإمارات في التهريب بواسطة أدواتها الاستثمارية بالسودان، وهى شركة "الجنيد" التي تعد متعددة المجالات من التعدين والحديد والصلب إلى الاستثمار والنقل،كانت تبيع الذهب لشركة روسيلا الإماراتية عن طريق الأداة التمويلية الأخرى وهو مصرف أبو ظبى الذى تجرى المعاملات التجارية بواسطته، ولذلك تسعى الإمارات للاحتفاظ بعلاقاتها بقوات الدعم السريع نظرًا لعمق المصالح الاقتصادية[72].

إلى جانب دور القوى الغربية في إرساء الديمقراطية بالسودان، وهم بريطانيا والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي،عن طريق دعمها لمشروع إقامة حكم مدني يقصي قوات الدعم السريع من المشهد السياسي في السودان، باعتبارها القوات التي ترتبط بعلاقة مع الجانب الروسي وتهدف لإقامة قاعدة روسية، مما يعزز وجودروسيا الدائم بإقليم شرق إفريقيا، الذى توجد فيه القوى الغربية باعتبارها أحد مناطق النفوذ الغربي، خاصة بريطانيا التي كانت المستعمر التاريخي لمصر والسودان وغالبية دول حوض النيل، إذا تعد السودان على خارطة أهداف السياسة الخارجية للدول الخمسة الدائمة بمجلس الأمن، حيث تهدف روسيا للسيطرة على

[71] الموقع الرسمي للأمم المتحدة، قرارات حالة السودان..الشروط السياسية والبعثة المختلطة بدارفور وبعثة المساعدة الانتقالية، https://digitallibrary.un.org/record/633150?ln=en.

[72] شيماء فاروق، مرجع سابق.

مناطق النفوذ الغربية، وعلى ذات الوتيرة تحاول الدول الغربية منع الوجود الروسي والحفاظ على مناطق نفوذها[73].

المحور الثاني: آثار الأزمة ومخاطرها على الأمن القومي المصري

تتعدد المخاطر والآثار الناتجة عن أزمة الصراع في السودان على الأمن القومي المصري، ونسردها في الآتي:

1-سياسيًّا: تأخر عملية التحول الديمقراطي وتجميدها حتى إشعار آخر، سيؤدى ذلك إلى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وجمود الحياة السياسية.كما تخشى مصر على تدفق مياه النيل والتأثير على حصتها المائية في ظل أزمة نقص المياه بسبب سد النهضة، وزيادة عدد اللاجئين الفارين من ويلات الحرب، مما يكبد الاقتصاد المصري مزيدًا من الضغوط الاقتصادية[74].

2-اقتصاديًّا: تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة معدلات التضخم والبطالة،وتراجع أسعار صرف العملات الوطنية، وصعوبة المعيشة على مستوى الأفراد والأسر، ما ساهم في نزوح العديد وهجرتهم إلى الدول المجاورة،وتوجه أكثر من 100 ألف شخص شمالًا إلى الدولة المصرية خاصة،ونبهت المفوضية السامية للاجئين إلى إمكانية فرار 800 ألف شخص في حال استمرار المعارك،بالإضافة إلى الغموض في أعداد القتلى والجرحى بسبب انهيار النظام السياسي في السودان، تأثر قطاع الزراعة ما زاد انتشار المجاعة ومعدلاتها، وجمود التبادل التجاري إقليميًّا ودوليًّا، إذ تعتمد السودان على تصدير اللحوم والمواشي إلى الخارج لتوفير النقد الأجنبي نتيجة

[73] عبده محمد المهدي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي بين فرص التعاون والتهديدات الأمنية(2000–2019م)،الجزائر: رسالة ماجستير بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2019 - 2020م.ص 15.

[74] شيماء فاروق، مرجع سابق.

الأوضاع الأمنية السيئة[75]، وتعد السودان موردًا رئيسيًّا للمواشي واللحوم الحية وهي إحدى السلع الإستراتيجية لمصر، إذ تمد السودان مصر بنحو 10% من احتياجاتها من هذه السلع، وهو ما يزيد الضغط محليًّا على أسعار اللحوم المرتفعة بالفعل، كما يؤدي إلى مزيد من التضخم في الأسواق المصرية.تحتل السودان المرتبة الثانية بقائمة أكبر 5 أسواق مستقبلة للصادرات المصرية بقيمة 226 مليون دولار،كما تعد بوابة لنفاذ الصادرات المصرية إلى أسواق دول حوض النيل وشرق إفريقيا، ومع استمرار الحرب وانعدام الأمن سيتأثر حجم التبادل التجاري بين البلدين، كما تتخوف مصر من امتداد الحرب نحو البحر الأحمر والتأثير على حركة الملاحة في قناة السويس، وهو ما ينعكس سلبا على الاقتصاد المصري الذي يعاني بعض الأزمات في الوقت الراهن.

3-أمنيًّا: تصاعد مشكلة أمن الحدود نتيجة تدهور الوضع الأمني، مما ساهم في فقدان السيطرة على الحدود السودانية، الذى نتج عنه استمرار توافد المرتزقة وتصاعد عمليات تهريب السلع والماشية والثروات المعدنية النفيسة (مثال تهريب الذهب كما سبقت الإشارة)، بالإضافة إلى صعود عمليات تهريب الأسلحة والمواد المخدرة، وسهولة انتقال الجماعات المتطرفة وسهولة انتشار الفكر الإرهابي، مما يعني تصاعد الجريمة الدولية بأنواعها، مع المساهمة في تهديد الحدود الجنوبية المشتركة بين السودان ومصر ومن ثم تهديد الأمن القومي لمصر ودول الجوار، الأمر الذى يهدد الحدود الغربية لمصر أيضًا، نظرا إلى أن الوضع غير المستقر بليبيا يجعلها أيضًا وجهة المرتزقة في التنقل عبرها مرة أخرى، والشاهد إغلاق تشاد حدودها

[75]سالي محمود عاشور، حدود تأثير الهجرة واللجوء في النهوض الإفريقي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 216، أبريل2019م، ص102.والموقع الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بمصر، سياق اللاجئين في مصر، https: //www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt.

المشتركة مع السودان في وجه لاجئي السودان خوفًا من تسلل مرتزقة بينهم، كذلك إثيوبيا خوفًا من صعود أزمة تيغراى مرة أخرى[76]، بجانب خطورة بناء قاعدة أجنبية قريبة من الحدود المصرية الجنوبية (القاعدة الروسية)، وهذا يزيد استقطاب الصراع بين أمريكا وروسيا والصين واستقطاب العمليات الإرهابية في محيط تلك السفارة، مما يعرض الأمن القومي المصري للتهديد الدائم على المدى القريب[77].

4- صحيًّا: انتشار الأوبئة نتيجة تهدم المستشفيات وضعف القطاع الصحي وقطاع الإسعافات، مما نتج عنه انتشار جثث القتلى في الشوارع دون دفنها، بسبب القصف المستمر للأبنية الطبية مؤخرا (125 مستشفى في الخرطوم)، وتضررت أنظمة الكهرباء والماء فيها، بالإضافة إلى نقص كبير في المعدات اللازمة لمستشفيات الأورام،كما أصدرت اللجنة التمهيدية لنقابة الأطباء السودانيين بيانًا عاجلًا دعت فيه إلى حماية المنشآت الصحية في السودان بعد تضرر مستشفيات عدة في الاشتباكات بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع،ودعت منظمة الصحة العالمية إلى ابتعاد الأطراف المتحاربة عن المستشفيات وحذرت من انهيار المنظومة الطبية في السودان، مما قد ينبئ بوصول تلك الأوبئة وانتشارها في الداخل المصري نتيجة الهجرات والنزوح بأعداد كبيرة كما سبقت الإشارة[78].

المحور الثالث: حلول الأزمة الحالية

بالرغم من اتفاق الطرفين على قبول الهدنة لمدة سبعة أيام التي نادت إليها جامعة الدول العربيةفيما عرف بـ"إعلان جدة لحماية المدنيين في السودان"في 11 مايو

[76]أحمد أمل، "مهددات أمن الحدود في إفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة"، القاهرة: مجلة كلية السياسةوالاقتصاد، العدد الثالث عشر، يناير 2022م، شيماء فاروق، مرجع سابق. https: //jocu.journals.ekb.eg/article_212823_a1adaeb4b2db9874a8b399e76ada36ec.pdf.

[77] Neil Melvin, The foreign military Presence in the horn of Africa region, SIPRI Background Paper, April 2019 P6.

[78]شيماء فاروق، مرجع سابق.

2023م، بعد إخفاقات في اتفاقات هدنة سابقة، نتيجة إخفاق طرفي النزاع في الالتزام التام بوقف إطلاق النار[79]، كان الهدف من هذا الاتفاق تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية العاجلة واستعادة الخدمات الأساسية، بالإضافة لحماية المدنيين ووقف استهداف المرافق الخدمية من كهرباء ومياه ومستشفيات ومنع استخدام المنشآت الخدمية والمدنيين في الأغراض العسكرية، لكن الاشتباكات مازالت مستمرة دون توقف مما يهدد بفشل الاتفاق، إلى جانب التحذيرات من حدوث أزمة إنسانية في حال عدم انتهاء الصراع، وقالت حكومة جنوب السودان إن الجانبين مستعدان الآن لتسمية ممثلين لحضور محادثات السلام، بعد أن عرض جنوب السودان التوسط في الصراع واختياره واحدًا من الدول المستضيفة للمفاوضات.

أيضًا عرضت كل من مصر وجنوب السودان والصين[80] التوسط لحل الأزمة بالسودان، وأكدت مصر على أنّ "ما يحدث في السودان هو شأن داخلي، ولا ينبغي لأيّ طرف التدخل فيه"، محاولةٌ من القاهرة لنزع فتيل الأزمة وعدم التدخل في الوقت ذاته، وتعد مصر الدولة العربية المؤهلة لتبني وساطة بسبب العلاقات الجغرافية والاجتماعية التي تجمعها بالسودان، بالإضافة للمصالح المشتركة التي منها ملف سد النهضة، ولكن دولًا تنامى نفوذها في السودان في السنوات الأخيرة، مثل الصين واستثماراتها خاصة في التشييد والبناء، قد "تعرقل الرؤية المصرية في السودان" وحضور الدور المصري بالداخل، نتيجة سياسة التنافس بين الكتلة الشرقية والكتلة الغربية،

[79] الاتفاق لوقف إطلاق النار قصير الأمد والترتيبات الإنسانية مع المليشياالمتمردة، الصفحة الرسمية للقوات المسلحة السودانية بتاريخ 21 مايو 2023م. https: //m.facebook.com/story.php?story_fbid=640586318114292&id=100064887872565&mibextid=Nif5oz

[80] أسامة السعيد، هل بدأ «استقطاب دولي» بشأن السودان؟ وسط تبادل اتهامات روسية-أمريكية بشأن دور «فاغنر».. وحذر صيني وأوروبي، صحيفة الشرق الأوسط، 24 أبريل2023م، https: //2u.pw/HckMrE0.

بالإضافة لوجود قوى إقليمية مثل الإمارات والسعودية تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية التي تقتضى تحجيم الدور المصري بالسودان وإقليم شرق إفريقيا.

اختلفت ردود الأفعال الغربية بخلاف الصين، فردود الفعل الدولية تعكس «توافقًا جماعيًّا» بشأن عدم تقديم الدعم المباشر لأي من طرفي الصراع، وهو ما يمكن أن يدفع باتجاه إنهاء سريع للاقتتال، والحد من مخاطر اكتساب الصراع طابعًا إقليميًّا أو دوليًّا[81].

ختامًا، وصلت الأزمة في السودان إلى منعطف خطير في ظل تباين المصالح الدولية والإقليمية،واختيار أطراف النزاع خيار القوة العسكرية،الأمر الذى سيكون نتيجته الحتمية هي"السودان الخاسر الأول في كل الحالات"، ففي حالة انتصار قوات البرهان بدعم القوى الغربية له من أجل تحجيم الدور الروسي وهو ما قد يعيد الاستقرار إلى السودان بعد انتشار القوات المسلحة وسيطرتها على مقاليد الإدارة، أما في حالة انتصار الدعم السريع ودعم القوى الإقليمية له سيسوء الوضع الاقتصادي للسودان،وستستمر المعضلة السياسية وتأثير روسيا على القرار السياسي بالسودان، بالإضافة لإنشاء مقر دائم لمرتزقة فاغنرمما يدعم التهديد الدائم للدولة المصرية سواء على الأمن الحدودي أو أمن البحر الأحمر، بالإضافة لاستمرار أزمة سد النهضة وصعوبة الوصول إلى حل سياسي للأزمة، أما في حالة الوصول إلى تسوية بين الأطراف عن طريق"تقاسم السلطة في السودان" الذى قد يسهم في استكمال الأجندة الغربية في تقسيم السودان لإدارات، مما يغير الخريطة الجيوسياسية ويسبب المزيد من العراقيل السياسية خاصة أمام ملف سد النهضة.

[81] الحارث الحباشنة، اشتباكات السودان: المعارك تزداد شراسة والسيسي يعرض وساطة مصرية، فهل تنجح؟بي بي سي نيوز عربي، 18 أبريل2023م، https: //www.bbc.com/arabic/middleeast-65309392.

لذا، نتيجة تشابك المصالح سواء على المستوى الداخلي أو الاقليمي أو الدولي، توصي الدراسة بما يلي:

1- تشجيع الوساطة المصرية منفردة، أو بواسطة آلية تكتل الكوميسا بوصفها آلية إفريقية إقليمية، عن طريق مبادرة مصرية تهدف إلى تسوية الخلاف بين الأطراف، وتحجم عن التدخل أو أي دعم للقوى الإقليمية المنحازة لأحد الأطراف، بالإضافة لاكتساب موقف تأييدي لصالح مصر في مواجهة الموقف الإثيوبي،مع إمكانية تحجيمه في ملف سد النهضة.

2- طلب الدولة المصرية دعم منظمة الصحة العالمية القطاع الصحي بمصر، وتوفيرها أمصال الوقاية من الطاعون والإيبولاوالأوبئة المنتشرة بالسودان لتطعيم الوافدين من المعبر الحدودي، بالإضافة لتوفير حملة تطعيم جوالة للوافدين بالداخل المصري.

3- طلب الدولة المصرية تأجيل إنهاء بعثة حفظ السلام بدارفور، وإعادة إرسالها بتوسيع مهامها وقدراتها لإمكانية الانتشار وتأمين الحدود المشتركة بين السودان ودول جوارها، أو محاولة تكوين قوة مختلطة مؤقتة من دول أعضاء الكوميسا لحفظ الحدود وصيانتها من عمليات التهريب والجريمة المنظمة، وتنسيق عملها مع بعثة حفظ السلام بدارفور مهمتها استمرار بقاء الهدنة التي ستسهم في جلوس الأطراف المتنازعة إلى مائدة التفاوض.

4- إدماج اللاجئين في الاقتصاد المصري بطلب التمويل الدولي لدعم المشروعات وريادة الأعمال السودانية بمصر، مما قد يسهم في استمرار التبادل التجاري عبر معابر وطرق بديلة بواسطة دول الجوار الأخرى.

قائمة المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية

1- الصفحة الرسمية للقوات المسلحة السودانية، مرسوم دستوري بإعفاء حميدتي من منصبه في مجلس السيادة، 19مايو 2023م، https: //www.facebook.com/sudanese.armed.forces/?locale=ar_AR.

2- أحمد أمل، "مهددات أمن الحدود في إفريقيا: المظاهر والأسباب وسياسات الاستجابة"، القاهرة: مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، يناير 2022م.

3- أسامة السعيد، هل بدأ «استقطاب دولي» بشأن السودان؟ وسط تبادل اتهامات روسية–أميركية بشأن دور «فاغنر».. وحذر صيني وأوروبي، صحيفة الشرق الأوسط، 24 أبريل 2023م، https: //2u.pw/HckMrE0.

4- الحارث الحباشنة، اشتباكات السودان: المعارك تزداد شراسة والسيسي يعرض وساطة مصرية، فهل تنجح؟ بي بي سي نيوز عربي، 18 أبريل 2023م، https: //www.bbc.com/arabic/middleeast-65309392.

5- الموقع الرسمي للأمم المتحدة، قرارات حالة السودان.. الشروط السياسية والبعثة المختلطة بدارفوروبعثةالمساعدةالانتقالية، https: //digitallibrary.un.org/record/633150?ln=en.

6- سالي محمود عاشور، حدود تأثير الهجرة واللجوء في النهوض الإفريقي، القاهرة: مجلة السياسة الدولية، المجلد 54، العدد 216، أبريل 2019م.

7- الموقع الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين بمصر، سياق اللاجئين في مصر، https: //www.unhcr.org/eg/ar/about-us/refugee-context-in-egypt.

8- الصفحة الرسمية للقوات المسلحة السودانية، الاتفاق لوقف إطلاق النار قصير الأمد والترتيبات الإنسانية مع المليشياالمتمردة بتاريخ 21 مايو 2023م. https: //m.facebook.com/story.php?story_fbid=640586318114292&id=100064887872565&mibextid=Nif5oz.

9- شيماء محي الدين، تطورات الصراع في جنوب السودان.. إمكانات التسوية وتحديات الداخل والخارج، مجلة رؤية إفريقية، القاهرة، أكتوبر 2017م.

10- شيماء فاروق، تصاعد الحرب في السودان 2023م: الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، برلين، كانت الزيارة بتاريخ 15مايو 2023م، https://democraticac.de/?p=89586.

11- عبده محمد المهدي، السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الأوروبي بين فرص التعاون والتهديدات الأمنية(2000– 2019م)، الجزائر: رسالة ماجستير بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، في السنة الجامعية 2019–2020م.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية

1. Neil Melvin, The foreign military Presence in the horn of Africa region, SIPRI Background Paper, April 2019.

صورة الصراع المسلح السوداني في وسائل الإعلام
Image of The Sudanese Armed Conflict in The Media

الباحثة/ آية أحمد فرغلي

باحثة ماجستير علوم سياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا

ملخص

بينما يشهد السودان مواجهات عسكرية بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع زاد الأمر حدة نتيجة لما نقلته وسائل الإعلام بجميع أنواعها، وذلك لماتداوله من أخبار وتقارير وفيديوهات غير صحيحة تثير غضب الشعب السوداني، أثار كل من الطرفين المتصارعين الطرف الآخر عن طريق وسائله الإعلامية المنحازة له، الأمر الذي جعل الطرف الآخر يرد بالسياسة المتبعة نفسها، مما جعل الشعب السوداني والعالم الخارجي دون معرفة كافية عن الوضع، وما هو صحيح وما هو زائف.

شن طرفا الصراع حربًا نفسية ودعاية عسكرية في الوسائل المختلفة التابعة لهما، وذلك لتصدير معلومات بعينها داخل المجتمع السوداني والمجتمع الدولي، ومنع وسائل الإعلام الخارجية من التواجد داخل الأرض السودانية لنقل الحقيقة ومعرفة ما يحدث داخل السودان؛ لتأتي بعض الوسائل الإعلامية سواء الرقمية أو غير الرقمية لتوجد بالأراضي السودانية وتوضح إلى أي مدى نُقل الوضع نقلًاممتلئًا بالانحياز والتزييف لصالح كل طرف.

Abstract

While Sudan is witnessing military confrontations between the armed forces and the Rapid Support Forces, the matter increased as a result of the incorrect news, reports, and videos that were circulated.They angered the Sudanese people, as both conflicting parties provoked the other party through its biased media.This made the other party respond with the same policy, which contributed to the lack of knowledge by the Sudanese people and the outside worldof the situation of what is true and what is false.

Consequently, the parties of the conflict launched psychological war and military propaganda through their various media in order to export specific information within the Sudanese society and the international community.

They workedon preventing external media from being inside the Sudanese land to convey the truth and know what is happening in Sudan, so that somedigital or non-digital media outletscame to be present in Sudanese territory to show the extent to which the situation has been fully conveyed by bias and falsification in favor of each party.

مقدمة

أصبح الإعلام إحدى الأدوات المهمة داخل أي دولة على مستوى دول العالم، فهو أهم أداة لإدارة الأزمات والحروب والتطورات السياسية والاقتصادية وغيرها داخل البلد،بجميع وسائله سواء المرئية أو المقروءة أو المسموعة، الإلكترونية وغير الإلكترونية، مما يؤثر على أمنها القومي سواء الداخلي أو على المستوى الخارجي وعلاقاتها بدول الجوار؛ إضافة لذلك فوسائل الإعلام صارت لا تلتزم بأي موضوعية في نقل الوضع داخل بلادها سوء للشعب أو لدول الخارج.

لا شك أن الأمر بات مقصودًا بعض الشيء لأن الإعلام يمارس التسييس في تناول قضاياه، وهذا ما دل عليه وضع وسائل الإعلام المحلية والدولية الداخلية بالدولة والخارجية فيما يخص الصراع المسلح السوداني، ففي بداية الأمر تعددت الأسباب والأقاويل حول اندلاع الصراع داخل السودان، فالأداة الإعلامية داخل البلاد ضعيفة ولمتقدر على النهوض من تأثُرها بالأزمات السابقة داخل الدولة من انقلاب سابق، وعدم وجود كفاءات إعلامية نتيجة لعدم التعلم والتطور للقالب الإعلامي بها.

وجاء ضعف الإعلام السوداني ليؤثر في بداية الأمر على نقل الوضع بوضوح للعالم وللإعلام الدولي ليظهر الصراع فصورته الصحيحة، ولكن سرعان ما انتشرت المراسلين والإعلاميين ليتحققوا من سبب اندلاع ذلك الصراع المسلح الدامي داخل

السودان، وبذلك اتضحت الرؤية للداخل والخارج وتأثرت جميع الجوانب بأداة تظل هي الأهم في الأدوات المستخدمة داخل أي دولة على مستوى دول العالم.

في هذه الورقة البحثية سوف نجيب على تساؤل: كيف تناولت الوسائل الإعلامية بجميع أنواعها الصراع المسلح السوداني؟وسوف يأتي ذلك في ثلاثة محاور متمثلة في الآتي:

- المحور الأول: الإعلام المحلي والدولي والاشتباكات بين قوات الدعم السريع والجيش في السودان.
- المحور الثاني: الإعلام الرقمي والاشتباكات بين قوات الدعم السريع والجيش.
- المحور الثالث: القناة الأكثر ترويجًا لأحداث الصراع المسلح السوداني.

المحور الأول: الإعلام المحلي والدولي والاشتباكات بين قوات الدعم السريع والجيش في السودان

جاء الإعلام ليُشكل أداة رئيسية ومهمة من أدوات إدارة الأزمات والحروب والصراعات سواء كانت هذه الأداة إحدى وسائل الحشد وبث روح التحفيز في القادة والجنود وشعب الدولة التي ينتمي لها، أو وسيلة أخرى تلعب دور الحرب النفسية وتُزيف الحقائق والواقع لتؤدي إلى ضعف الروح المعنوية لقادة الدولة المعادية وجنودها وشعبها؛ حيث زادت أهمية الإعلام مع انتشار شكل أخرى له وهو الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، التي باتت أداة أكثر أهمية في الحروب وخاصةً بما يعُرف بـ"حروب الجيل الخامس"[82].

[82]حروب الجيل الخامس: هي حروب أكثر تطورًا يجعل من التناقضات الموجودة داخل المجتمع محور أساسي في وجودها، ويُعبر عنها باحتلال العقول البشرية لا الأرض، وبعد احتلال العقول يتكفل المحتل بالباقي، حيث يعتمد الجيل الخامس للحروب على العنف غير المسلح من خلال إيجاد جماعات متطرفة وعصابات منظمة تعمل بين الاقتصاد والسياسة وداخل المجتمع لتساهم في خلق توترات داخلية، أي حرب تعتمد على التكنولوجيا الحديثة الأكثر سرعة في الانتشار والتأثير.

في ظل هذه التطورات يجد القارئ والمشاهد الداخلي والخارجي للبلد المتصارعة نفسه أمام قدر هائل من الأخبار، والمعلومات المملوءة بالتدخلات والتناقضات المتضاربة بالأخبار ووجهات النظر والتحليلات، فجاءت الحرب النفسية لتفرض نفسها علىمنطق الموضوعية، ليعمل كل طرف من الأطراف المتورطة في الصراع جاهدًا على كشف ما يخدمه ويخدم قواته وتقدمه داخل الصراع؛ من أجل تقديم قدر من رفع الروح المعنوية لمواصلة الصراع مع الطرف الآخر المتصارع معه.

أتى الصراع المسلح السوداني بين الجيش وقوات الدعم السريع داخل الإعلام مختلفًا إلى حد ما، نظرًا لأن هذا الصراع نابع من داخل بلد واحدة ليس لها متصارع خارجي، أي ليس بين بلدين كما هو الحال في وضع الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا، ففي بدايات الصراع المسلح السوداني كان الإعلام السوداني حاضرًا بجانب قوات الدعم السريع لكونها من تصدرت المشهد لتكون بذلك عنصر مفاجأة للجيش، ليبدو أن الوضع الإعلامي يخدم طرفًا على حساب طرف آخر.

بدأت إحدى وسائل الإعلام "مواقع التواصل الاجتماعي" تداول بعض الأخبار المرئية والمقروءة التي لا دليل على أنها ما يحدث داخل البلد، مما طرح العديد من التساؤلات الداخلية والخارجية على الوضع داخل السودان، وبهذا يتضح لنا ضعف الإعلام السوداني في تغطية حالة الصراع داخل بلاده؛ وأن ما يمارسه أحدى أطراف الصراع هو العمل على خلق حرب نفسية لإضعاف روح الطرف الآخر ومعنوياته، يوظف هذا الفعل بواسطة أداة الإعلام غير المحايدة في نشر كافة تفاصيل الطرفين المتصارعين[83].

[83]محمد عبدالرازق، "عدم الحسم: الإعلام والاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع في السودان"، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، أبريل 2023م.

من هنا نرى أن الإعلام السوداني لم يبد موضوعيًّا "محايدًا" في نقل شكل الصراع المسلح داخل البلد، بل ظهر متحيزًا لقوات الدعم السريع، وهي الأخرى سعت لكسب أداة الإعلام وتوظيفها في تغشي الصراع وتضارب الأخبار سواء على مستواها المحلي أو الدولي، فجاء تذبذب نقل الأخبار وهذه الصورة تُنبئ عن وجود حالة من الخلل في فهم الوضع داخل السودان، ولكن سرعان ما اختلف الأمر ليكون الوضع الإعلامي السوداني في حالة من الصراع بين الطرفيين المتصارعين ليأخذ شكل تراشق إعلامي،فكل منهم يسعى لوضع حيز أكبر لاستخدام الأداة الأقوى مما يوحي بعدم وجود جانب أكثر قوة عن الآخر.

لم نقدر على قول أن الإعلام هنا متحيز أو محايد، بل هو مثل لعبة يسابق كل طرف الآخر في استخدامها ضده، وهنا يصبح الوضع أكثر وضوحًا بأن الإعلام المحلي داخل الدولة ليس إلا أداة مسيسة –كما ذكرنا في بداية الأمر– يسعى إلى إثارة الوضع وتفاقمه أيا كانت النتيجة من زيف وتفخيم وضع وإخفاء معلومات، وغير ذلك مما هو متعارف عليه في حالات الصراعات والحروب، ففي نهاية المطاف بعد رؤية الجيش ورده على قوات الدعم السريع أصبح وضع الإعلام المحلي في توازن بين الطرفين.

جاء الآخر ليتعامل مع المشهد السوداني بحيادية تامة فقد حرص على تناول كلا الطرفين المتصارعين "الجيش، وقوات الدعم السريع"، ليوضح الوضع على أرض الواقع ويشرح الأسباب التي أدت إلى اندلاع الاشتباكات وتحويل مسارها إلى صراع مسلح، فعرض البيان الخاص بالجيش ومن ثم رد قائد قوات الدعم السريع دون التحيز بنشر

بيان دون الآخر، مما يجعل الأمر موضوعيًّا وحياديًّا لدى متلقي الأخبار والمعلومات والتحليلات فيما يخص الصراع الداخلي بالسودان[84].

المحور الثاني: الإعلام الرقمي والاشتباكات بين قوات الدعم السريع والجيش

يعلو صوت الإعلام بوصفه أداة مميزة، ويعلو معها نوعها الجديد "الإعلام الرقمي" ليزيد من قوة الإعلام وأدائه لكونه ذا طابع خاص ومميز، في حين تدور مواجهات قوية بين قوات الدعم السريع وقوات الجيش نشبت حرب موازية بين داعمي الطرفين على وسائل التواصل الاجتماعي، ولا يقتصر الأمر على المنصات الرسمية لهم بل على حسابات المستخدمين الذين سجلوا دخولًا رقميًّا جديدًا ونشروا العديد من الفيديوهات والأخبار الزائفة لتثير الوضع أكثر.

ترتب على ذلك حرب نفسية ودعاية عسكرية عن طريق المنصات الإلكترونية التي استخدمت لنشر معلومات محددة على المستوى الداخلي للسودان والمجتمع الدولي، أدى ذلك إلى تداول العديد من الأخبار المتناقضة والمتضاربة بين الطرفين؛ ما زاد من حدة المشكلة مع صعوبة العمل الميداني للإعلام في ظل الصراع المسلح داخل السودان، ليؤدي هذا إلى الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا رئيسيًّا للمعلومات ومخاطبة الرأي العام بما يصدر منها.

توجد العديد من الصفحات والحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدم المسميات الرسمية للجيش السوداني أو قوات الدعم السريع، ولكن يحدد الاثنان بعض المنصات النشطة التي تنشر بواسطتها الأحداث الراهنة في البلاد، وعند النظر لها نجد أنهم أشعلوا الحرب داخل السودان ونقلوا أخبارًا زائفة خارجه، مما يوضح أن وضع الإعلام الرقمي أيضًا ضعيف داخل السودان وغير محايد في نقل المعلومات، بل كل

[84] المرجع السابق ذكره.

منصة تخدم الطرف الذي تدعمه بنشر انتصارات وتوجيه اتهامات للطرف الآخر دون النظر إلى المصلحة العامة والشكل العام للبلاد.

بالنظر في صفحة فيسبوك الخاصة بالقوات المسلحة السودانية "الجيش" نجد أن عدد متابعيها 1.4 مليون متابع وحجم المتفاعلين منهم في حدود 359 ألفًا، خلاف ذلك حساب تويتر غير الفعال الذي به ألفان من المتابعين، وينشر ما سبق نشره على صفحة فيسبوك، على الصعيد الآخر تمتلك قوات الدعم السريع حسابات أكثر نشاطًا، إذ تمتلك 93 ألف متابع على تويتر و956 ألف متابع على فيسبوك،خلاف ذلك لها حساب على إنستغرام وهو الأقل تفاعلًا عن سابقيه إذ يتابعه 17 ألفًا فقط[85].

بالنظر في تلك الحسابات نجد أنها محفز كبير في اندلاع الصراع المسلح، لأنها وسيلة للإعلام الرقمي استخدمت أداة تتميز بسرعة الانتشار والمتابعة من الشعب والدول الخارجية، فجاءت الفترة من 15 إلى 24 إبريل 2023م لتكون حسابات كلا الطرفين على وسائل التواصل الاجتماعي أكثر تفاعلًا ونشرًا للأخبار التي تدعم انتصار كل طرف على الآخر، وبث العديد من الأخبار الزائفة في نفوس الشعب السوداني ودول العالم[86].

في سياق ذلك جرت مراجعة التصحيحات المنشورة من الأخبار الكاذبة في مواقع (مسباروتفنيدوفتبينوا)، إضافة إلى خدمة التحقق بوكالة الأنباء الفرنسية وهيئة الإذاعة البريطانية وقناة الجزيرة وبوابة العين، ليبلغ عدد المحتوى المضلل الذي رُصد 37 محتوى متمثلًا في فيديوهات وتصريحات وصور، جاءت منها التصريحات الفردية التي يصعب تصديقها أو الأخذ بها، أما الأخرى فمقاطع مصورة لأحداث قديمة لبلدان أخرى

[85]فاطمة الزهراء، "آليات توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الصراع السوداني"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 23 أبريل 2023م.
[86]المرجع نفسه.

مثل العراق وليبيا ليس لها علاقة بالسودان، فيدخل ذلك جميعًا تحت بند التزييف الذي لا علاقة له بالوضع داخل البلاد[87].

نشر أيضا خبر وفاة "حميدتي" وهروب وزير الدفاع الفريق الكن "ياسين إبراهيم"والحريق في خطوط أنابيب "بورتسودان"، غير ذلك من الأخبار الزائفة عن الاشتباكات والتقدم العسكري في تحقيق الانتصار، ولاسيما الأخبار التي شملت بعض الدول مثل الخبر المزيف عن مصر واحتجاز جنودها والعمل على وصول اتفاق للإفراج عنهم،ولم يقف الأمر عند ذلك بل استخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي لترويج معلومات زائفة مصحوبة ببعض الكلمات العشوائية والسودانية نوعًا من التضليل عند البحث لمعرفة صحة الأخبار والوضع داخل السودان، وذلك ما كشفه تقرير هيئة الإذاعة البريطانية[88].

لا شك أن انتشار تلك الأخبار الزائفة على وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الإلكترونية المختلفة "الإعلام الرقمي" التي تُعد مرآة عاكسة للأوضاع المضطربة داخل السودان، ما يزيد الأمر حدة داخل البلد ويعرقل عمل المراسلين والصحفيين للتأكد من صحة ما يُتداول عن الوضع الداخلي للسودان، وفي ظل هذا جاء بيان للاتحاد الدولي للصحفيين في 21 إبريل 2023م يحذر فيه من استهداف الإعلاميين، واستحالة استبدال المنصات الاجتماعية بالعمل الإعلامي ويؤكد على أهمية الدفاع عن استقلاله[89].

يترتب على ما سبق أن وضع الإعلام الرقمي لم يكن جيدًا في نقل الأخبار والأحداث داخل السودان نقلًا صحيحًا، ولم يكن الأمر يمس أي نوع من الموضوعية

87المرجع السابق ذكره.
88محمد العلي، "تفجر الصراع في السودان.. الأسباب والسيناريوهات المحتملة"، دراسة جديدة لـ"ترينذز"، أبريل 2023م.
89 فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره.

والحياد، بل هو نوع من افتعال المزيد من الصراع بين الشعب وطوائفه، وهذا الأمر الذي يرغب فيه كل طرف لاستغلاله لصالح أهدافه التي يسعى لتحقيقه.

المحور الثالث: القناة الأكثر ترويجًا لأحداث الصراع المسلح السوداني[90]

بالنظر للوضع الإعلامي نرى تفوق القناة الإخبارية الإقليمية المصرية "القاهرة الإخبارية" التابعة لقطاع الأخبار بالشركة المتحدة للخدمات الإعلامية، فقد جاءت القناة الإخبارية الإقليمية الأولى لتعلن موقفًا محددًا لتلك الأزمة الداخلية بالسودان، حيث دعمت الدولة السودانية ومؤسساتها الشرعية وعلى رأسها القوات المسلحة ضد مليشيات الدعم السريع، فهي من أطلقت مصطلح "مليشيات" على قوات الدعم السريع، وقد أعلنت القناة سياسة واضحة تجاه الأزمة، وكانت هي الأكثر انتشارًا في أرض الصراع بين كل الفضائيات الإخبارية الموجودة بالمنطقة.

كانت سياسة قناة القاهرة الإخبارية واضحة بانحيازها للشرعية منذ اللحظة الأولى للأزمة، تلك التغطية تحت قيادة الكاتب الصحفي "أحمد الطاهري"، إذ عمل فريق القناة على تغطية الوضع منذ اللحظة الأولى لاندلاع الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بمنطقة "مروى"، التي منها أعلن الطرفان المتصارعان السيطرة عليهابالتناوب، لينهي الجيش تلك المناوشات بالسيطرة على القاعدة العسكرية والمطار في المدينة التي توجد شمال السودان.

لتنقل بعض الكيانات الإعلامية الرقمية والتقليدية بيانات ليس لها أي صحة عن الوضع الداخلي للبلد، وتمثلت الأخبار في اقتحام مقر وزارة الدفاع قصر الرئاسة بالخرطوم، وهذا ما كذبته"القاهرة الإخبارية" لوجودها بموقع الحدث، فنقلت معلومات

[90]maheen sadiq, lucy swan, faisal ali, elena morresi and Oliverholmesm, “fighting in Sudan in maps, satellite images and video”, the guardian, 24 apr 2023.

موثقة من الجهات الرسمية المدعومة داخل الوضع السوداني؛ لتكون بذلك الأكثر مشاهدة ومتابعة للوضع الراهن داخل السودان، سواء من الشعب السوداني أو غير السوداني، لكونها المتفردة بنشر الأخبار والأوضاع الداخلية للأزمة السودانية حتى مع اعترافها منذ بدء الأمر بانحيازها للشرعية.

لم يقتصر دور "القاهرة الإخبارية" على نقل البيانات الرسمية لكل أطراف الأزمة فحسب، بل قامت بالتغطية الميدانية ونشر مراسليها في جميع أنحاء السودان لنشر الحقيقةوتوثيقها من المصدر دون أي تدخل في المعلومة.من الإشادات التي نالتها القناة من قبل الكاتب السوداني والمحلل السياسي "المثنى الفحل" الذي أشار إلى أن تلك التغطية مشرفة ومميزة لنقلها الوضع بالسودان نقلًا صحيحًا دون تزييف أو تضليل بل هو البحث وراء الحقيقة.

إضافة إلى تصريح الكاتب الصحفي والخبير الإعلامي السوداني "محمد تورشين" ليشيد بالتغطية الإعلامية لقناة "القاهرة الإخبارية"، وأشارإلى أن القناة تحقق قدرًا كبيرًا من الحياد والموضوعية في نقل الوضع في ظل الصعوبات التي تواجه العمل الميداني للإعلام بسبب الوضع الأمني والصراع داخل السودان، كما أنها أتاحت الفرصة لجميع الأطراف للتحدث وتوضيح الوضع داخل السودان، لتثبت القناة بقدر جيد قدرتها المميزة على تغطية الأحداث بكل ثقة وشفافية، وعرض جميع الرؤى ووجهات النظر المختلفة.

ختامًا

مما سبق استعراضه نجد أن الإعلام –سواء التقليدي أو الرقمي– لعب دورًا كبيرًا في الأزمة السودانية، فمنهم الذي أشعل النيران بحرب نفسية بين الشعب وطرفي الصراع، ومن نقل الوضع بحيادية، ومن انحاز لطرف دون الآخر، ولاشك في أن البعض صحح مساره بعد أن رأى الوضع من الداخل ليذيب ما بُني على معلومات وبيانات وتصريحات

زائفة، فعندما تسكت جميع الأدوات تبقى أداة الإعلام هي المتحدثة عمّا يدور وما يجول داخل أي منطقة وجهة وفئة.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

1- أحمد علو، "هل أصبحنا في الجيل السادس؟" مجلة الجيش، العدد 405، مارس 2019م، متاح على:https://2u.pw/SwNyje.

2- علي الحاج حسن، "حروب الجيل الخامس والحرب الناعمة"، مركز المعارف للدراسات الثقافية، 9 يونيو 2022م، متاح على:https://2u.pw/qJY8Es.

3- "آليات توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في الصراع السوداني"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 27 أبريل 2023م، متاح على:https://2u.pw/2obPRA.

4- محمد عبدالرازق، "عدم الحسم: الإعلام والاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع في السودان"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، 17 أبريل 2023م، متاح على:https://2u.pw/VamCCc.

5- إدارة البحوث والدراسات، "تفجر الصراع في السودان.. الأسباب والسيناريوهات المحتملة"، ترينذز للبحوث والاستشارات، 15 أبريل 2023م، متاح على"https://2u.pw/888y2A.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1- By maheensadiq, lucy swan, faisalali, elenamorresi and oliverholmesm, “finghting in sudan in maps, satellite images and video”, the guardian, 24 apr 2023, https://2u.pw/wtyFsq.

تحديات الاقتصاد السوداني بعد انفصال جنوب السودان

Challenges of the Sudanese economy after the secession of southern Sudan

أمنية خالد إلياس مرسي

باحث في الاقتصاد – مصر

الملخص

تناولت الدراسة تحليل الآثار الاقتصادية الناجمة عن تفاقم أزمة انفصال جنوب السودان، حيث كان للدولة الناشئة تأثير على الساحة السياسية والاقتصادية من الناحية الإقليمية والدولية، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على الموارد الاقتصادية للسودان قبل الانفصال وبعده، وتفترض الدراسة أن أزمة انفصال جنوب السودان أثرت سلبًا على الاقتصاد السوداني. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وقُسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية لعرض أزمة انفصال الجنوب، كما توصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي: اختلاف الهويات وتنوعها أدى إلى حدوث انقسام داخل المجتمع السوداني انتهى بانفصال جنوب السودان في 9 يوليو 2011م، وفقدت السودان نحو 75% من قيمة صادراتها وأهمهم النفط. أوصت الدراسة بضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين الشمال والجنوب من أجل تعزيز العلاقات الثنائية بينهم وتقويتها.

Abstract:

The study analyzed the economic effects resulting from the exacerbation of the crisis of secession of Southern Sudan, where the emerging state had an impact on the political and economic arena in regional and international terms. The study also aimed to identify the economic resources of Sudan before and after the secession. The study assumes that the South Sudan secession crisis negatively affected the Sudanese economy. The study used historical and descriptive analytical methods, and was divided into three main axes to present the crisis of the secession of the South, such as the loss of about 75% of the value of its exports, the most important of which is oil. Further, the study recommended the need to achieve economic and political integration between the north and the south in order to enhance and strengthen bilateral relations between them.

مقدمة

تعد دولة السودان قبل الانفصال من أكبر الدول الإفريقية من حيث المساحة، وتبلغ مساحتها نحو مليون ميل مربع، وتعد دولة السودان دولة نامية على حسب تصنيف الأمم المتحدة، ولكن بعد انفصال دولة جنوب السودان فقدت دولة السودان ثلث أراضيها وسكانها وثلاثة أرباع مواردها وثرواتها، فالموارد الاقتصادية تمثل أهمية كبيرة كونها ركيزة لاقتصاديات الدول لتحقيق النمو الاقتصادي، وفي 9 يوليو 2011م أعلن ميلاد دولة جنوب السودان بعد استفتاء شارك فيه مواطنو

دولة الجنوب للانفصال عن جمهورية السودان، وكان لذلك تأثير سلبي كبير على دولة السودان لأنها فقدت جزءًا كبيرًا من أراضيها ومواردها بسبب التقسيم.

إشكالية البحث

تدهور الاقتصاد السوداني بعد انفصال جنوب السودان عن دولة السودان في عام 2011م، مما أدى إلى تدني الإيرادات العامة وضعف عائدات صادرات السودان، وحدوث اختلال في ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وبالذات عائدات صادرات البترول فكانت تمثل نحو 85% من إيرادات البلاد من العملات الأجنبية، مما أثر بالسلب على رصيد النقد الأجنبي في خزانة الدولة فانخفضت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، وقد أثرت الدولة الجديدة على الساحة السياسية والإقليمية، وتكمن مشكلة الدراسة في محاولة تحليل الوضع المتذبذب بالاقتصاد السوداني بعد انفصال دولة جنوب السودان.

الأهمية

تنبع أهمية البحث من أهمية انفصال جنوب السودان ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد السوداني ومعرفة التحديات والعقبات التي تواجهه التي نتجت بعد الانفصال، وتحليل الوضع الاقتصادي قبل الانفصال وبعده، وقياس مدى تأثير انفصال الجنوب على القطاعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة (الزراعية والصناعية والخدمية).

الأهداف

يعد الهدف الرئيسي من هذا البحث دراسة الآثار السياسية والاقتصادية الناجمة عن انفصال جنوب السودان عن دولة السودان، وتسليط الضوء على الاقتصاد وتقييم قدرته على مواجهة الآثار السلبية والاختلال الهيكلي الذي يعانيه، وهذا يشمل الأهداف المحددة الآتية:

1- التعرف على الموارد الاقتصادية قبل الانفصال وبعده.

2- تحليل الوضع المتذبذب للاقتصاد السوداني نتيجة للاختلال الهيكلي الذي يعانيه.

3- وضع التدابير اللازمة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، وكذلك وضع حلول للمشكلات السياسة والأمنية للخروج من الحصار الاقتصادي المفروض.

تساؤلات الدراسة

تركز الدراسة على تساؤل رئيسي وهو "إلى أي مدى ساهم انفصال جنوب السودان في انهيار البنيان الاقتصادي في دولة السودان؟" ومنه تنبثق عدة تساؤلات فرعية وهي:

1- ما الآثار السياسية والاقتصادية الناتجة عن انفصال جنوب السودان؟

2- كيف أثر النفط على العلاقات الثنائية بين الطرفين (شمال السودان وجنوب السودان)؟

3- كيف يُحقق التكامل الاقتصادي لإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني من حيث القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية؟

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج التاريخي والوصفي التحليلي في تتبع أزمة انفصال جنوب السودان وأثرها على الاقتصاد السوداني.

تقسيم الدراسة

قُسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: التطور التاريخي لأزمة انفصال جنوب السودان ودور العامل الخارجي في الأزمة.

المحور الثاني: وضع الاقتصاد السوداني بعد الانفصال.

المحور الثالث: المجهودات المطلوبة لإنعاش الاقتصاد بعد أزمة انفصال السودان.

المحور الأول:

التطور التاريخي لأزمة انفصال جنوب السودان ودور العامل الخارجي في الأزمة

يتناول هذا المحور المراحل المختلفة التي تسببت في حدوث أزمة انفصال جنوب السودان وأبعاد الصراع في جنوب السودان على النحو التالي:

البعد العرقي:

يعد البعد الإثني من أهم أسباب الأزمات في القارة الإفريقية عامة والسودان خاصة، فالتنوع القبلي له تأثير على أزمة الجنوب من جانب العلاقات مع المركز في الخرطوم، وبسبب نشوب الصراعات بين القبائل وبعضها في الجنوب، مما جعل جنوب السودان في وضع حرج مع شمال السودان بسبب الأزمات المتكررة، أدى ذلك إلى إشاعة الفوضى في البلاد وانعدام الأمن، ونتج عن ذلك إعاقة النمو الاقتصادي داخل الجنوب.

البعد اللغوي والثقافي

توجد قرابة 115 لهجة ولغة للتخاطب داخل السودان، إذ إن 51% من السكان يتحدثون العربية في حين يوجد نحو 48% يتحدثون لغات أخرى، مما ساهم في انقسام السودان ثقافيًا إلى خمسة أقاليم وهي: الشمال الغربي، والشمال الأوسط، والشمال الشرقي، وجبال النوبة، وجنوب السودان، وكان له تأثير بالغ في أزمة انفصال جنوب السودان.

البعد الديني

تعددت الديانات داخل السودان ما بين المسيحية والإسلام وبعض المعتقدات الأخرى وهذا ساهم في تفاقم أزمة انفصال الجنوب، ولعب الاستعمار دورًا مهمًا في نشر الديانة المسيحية في الجنوب، وأصبح يوجد طرفان: الجنوب المسيحي الإفريقي والشمال الغربي المسلم.

البعد السياسي والاقتصادي

تلعب الاتفاقيات والحدود الجغرافية دورًا مهمًّا في مشكلة جنوب السودان، حيث انقسمت دولة السودان إلى جزئيين شمالي وجنوبي، وشمال عربي وجنوب إفريقي، في حين يمثل الاقتصاد محركًا رئيسيًّا لأزمات السودان وأزمة جنوب السودان خاصة، تسببت هذه الأزمات في حدوث خسائر مادية بالاقتصاد السوداني، وتسببت الحروب الأهلية في الجنوب في حدوث خسائر بشرية وصلت إلى مليوني قتيل، مما أدى إلى ضعف قوة الاقتصاد السوداني، وبسبب نشوب الحروب الأهلية داخل السودان ضَعُف حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما أن اكتشاف النفط في جنوب السودان جعل المواطنين الذين يقطنون الجنوب يشعرون بالاستقلالية[91].

تطورت الأزمات والصراعات بين الشمال والجنوب السوداني عبر التاريخ منذ الحكم المصري للسودان في زمن الخديوي إسماعيل، ومرت هذه الأزمات بمراحل عدة:

أولًا: مرحلة الحكم المصري لدولة السودان

في فترة حكم محمد علي حرصت مصر على تحقيق أمنها المائي بتأمين منابع النيل والتوسع في الزراعة وفتح أسواق تجارية جديدة، لذلك أرسلت أول حملاتها العسكرية إلى السودان حتى عصر الخديوي إسماعيل، وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية في الجنوب، أرسل الخديوي إسماعيل حملة إلى

[91] إبراهيم نصر الدين، عبد اللطيف فاروق أحمد، "انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري" (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولي، 2016م)، ص50-52.

الجنوب بتكليف بريطاني "صمويل بيكر"، واتبع بيكر سياسة اضطهاد السكان المحليين بالجنوب لتحقيق أهداف بريطانيا في السيطرة على منابع النيل لإحكام السيطرة على مصر، ولكن سيطرة بيكر لم تنل إعجاب الخديوي إسماعيل في ذلك الوقت لأنه كان يريد تأييد بريطانيا لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية، لذلك عيّن جورون بدلًا عن بيكر، ولكن جورون اتبع سياسة بيكر نفسها ضد الجنوب إرضاءً لبريطانيا لضم الجنوب إلى باقي مستعمراتها في وسط إفريقيا.

ثانيًا: مرحلة الحكم الثاني لمصر (المصري – البريطاني)

استمر الحكم البريطاني لمصر من عام 1899م إلى عام 1924م، وفي هذه الفترة عمدت بريطانيا إلى فصل الجنوب عن شمال السودان بإرسال بعثات تبشيرية إلى الجنوب لرفع المستوى التعليمي والثقافي لسكان الجنوب، وكذلك إرسال قافلات من التجار اليونانيين إلى جنوب السودان، كما أصدرت السلطات البريطانية عام 1918م قانونًا يجعل العطلة الرسمية في الجنوب يوم الأحد واللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية بدلًا من العربية، كل هذه الممارسات كان لها تأثير بالغ في إحداث شرخ حقيقي بين الشمال السوداني والجنوب، واستمرت هذه الممارسات عشرات السنين، مما أدى إلى حدوث فوارق بين شطري السودان، مما أدى إلى عقد مؤتمر بين الشمال والجنوب في مدينة جوبا عام 1947م، كان الهدف منه احترام الثقافة الجنوبية وتشجيعها والعمل على المصالحة والمساواة العرقية بين سكان الشمال والجنوب، والتشجيع على مشاركة أهل الجنوب في إدارة السودان كله مع الحكم الذاتي لدولة الجنوب[92].

ثالثًا: مرحلة ما بعد الاستقلال

مرت هذه المرحلة بعدة مراحل حيث استقلت دولة السودان في مطلع عام 1956م وهي:

[92] دريد الخطيب، محمد أمير الشب "انفصال جنوب السودان: الجذور والتطورات والتداعيات" مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية والدراسات (حلب: جامعة حلب، قسم الاقتصاد، المجلد الأول، العدد 27، 2012م) ص386.

- مرحلة الحكم الذاتي الأولى (1954 – 1958م):

تولى إسماعيل الأزهري الحكم عام 1954م وأعلن استقلال السودان ووعد النواب البرلمانيين في الجنوب بتنفيذ مطالبهم فيما يتعلق بالنظام الفيدرالي مقابل تصويت الجنوبيين لصالح الاستقلال، ولكن حصل الجنوبيون على ست وظائف فقط من أصل 800 وظيفة مما أثار غضب أهل الجنوب بشدة، كما أثار إسماعيل الأزهري غضب القوة السودانية المؤيدة لوحدة مصر بسبب تراجعه عن دعمه لمصر، كل هذه الأسباب أدت إلى سقوط حكم إسماعيل الأزهري، وتولى الحكم من بعده الفريق إبراهيم عبود من 1958م إلى 1964م[93].

- مرحلة الحكم العسكري الأولى:

كان للفريق إبراهيم عبود رؤية لحل مشكلة جنوب السودان وهي ضم الشمال والجنوب معًا حتى لو بالإكراه، ونتيجة لبعض الإجراءات الحتمية التي اتبعها إبراهيم عبود هرب الآلاف من الجنوبيين إلى خارج السودان وفروا هربًا إلى دول الجوار مثل أوغندا وإثيوبيا وكينيا، وفي عام 1963م تشكلت حركة أنانيا التي كانت نشأتها بداية لحل الأزمة، مما أدى إلى اندلاع الحروب الأهلية بين الشمال والجنوب، وأسفر ذلك عن ثورة شعبية نتج عنها الإطاحة بحكم الفريق إبراهيم عبود .[94]

استمرت الثورة الشعبية من 1964م إلى عام 1969م، ثم عقد مؤتمر للحوار الوطني ضم إلى جانبهم دولًا إفريقية كبيرة أبرزها مصر والجزائر ونيجيريا، ونتج عن ذلك تولي النظام الإقليمي الحكم بالإضافة إلى وجود مجلس تشريعي وحاكم للجنوب، وفي عام 1969م حدث انقلاب عسكري عرف باسم انقلاب النميري، وكان السبب الرئيسي وراءه هو فشل الحكومات السابقة في حل مشكلة

[93] إجلال رأفت وآخرون، "انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، يوليو 2012م) ص125.

[94] 4 إبراهيم نصر، "مرجع سبق ذكره، ص59.

الجنوب، لذلك اتخذ النميري بعض الإجراءات التي من شأنها إعادة الثقة لأهل الجنوب، وعُقد مؤتمر في أديس أبابا عام 1972م أقر فيها أن اللغة العربية هي اللغة الرئيسية في السودان واللغة الإنجليزية هي اللغة الرئيسية في الجنوب، وحدد قانون الحكم الذاتي طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة الجنوب، وفي عام 1983م قسم النميري الجنوب إلى ثلاث ولايات، مما أثار غضب الجنوبيين من هذا القرار، وانتهي هذا الأمر بالإطاحة بنظام النميري بثورة شعبية انحاز لها الجيش. انتفاضة أبريل الديمقراطية هي ثورة شعبية انضم الجيش السوداني لها، وجرى تشكيل مجلس عسكري برئاسة الفريق سوار الذهب. استمرت هذه الفترة الانتقالية مدة عام كامل وأجريت انتخابات بانتهاء الفترة الانتقالية[95].

في عام 1972م وقعت اتفاقية أديس أبابا التي تضمنت حق الجنوب في الحكم الذاتي، إلا أن هذا الاتفاق ألغي في عام 1983م لتنكر حكومة النميري لمبادئ اتفاقية أديس أبابا والرجوع عن التزاماتها المتعلقة بتقسيم السلطة بين الطرفين (الشمال والجنوب) بجانب ظهور النفط في الجنوب وتعديل حكومة النميري حدود الولايات لكي ينسب اكتشاف النفط إلى الشمال وهو ما أثار غضب سكان الجنوب، وفي الوقت الذي كانت جبهة التحرير تدعم فكرة الانفصال وضرورة إسقاط حكومة النميري، جاءت بعده حكومة سوار الذهب الذي تفاقمت في عهده مشكلة الانفصال بين الطرفين، إلى أن جاءت حكومة الإنقاذ التي نجحت في إيقاف الحرب الأهلية بتوقيع بروتوكولات مشاكوس الذي وقع في كينيا عام 2002م، ومن هنا كانت بداية الانقسام في السودان، وكان من أهم نتائج هذا البروتوكول اتفاق الطرفين تحت رعاية الهيئة الإفريقية الحكومية للتنمية (إيجاد)، على أن تكون أولوياتهم تحقيق الوحدة والاعتراف بالسيادة الوطنية للسودان، بالإضافة إلى حق سكان الجنوب في التعبير عن طموحاتهم في المشاركة في جميع مستويات الحكم، وبعد عقد بروتوكولات عدة لتنظم

[95] منى حسين عبيد، "دولة جنوب السودان وعلاقاتها مع دول الجوار الإفريقي" مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية (العراق: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 4، المجلد 61، 2022م) ص315-316.

العلاقات بين الطرفين مثل توقيع بروتوكول نيفاشا في عام 2003م، وفي عام 2004م وقع اتفاق تقاسم الثروة ثم بروتوكول تقاسم السلطة وفي عام 2005م وقعت اتفاقية نيفاشا التي عرفت باسم اتفاقية السلام الشامل إلى أن أعلن عن دولة جنوب السودان في 9 يوليو عام 2011م، ويعد البعد الاقتصادي من أهم الأسباب التي أدت إلى تقاسم الثروة لما له من دور مهم في اندلاع الحرب الأهلية بين الطرفين، كما أن الجنوب عانى من تهميش الحكومة في حين تلقى الشمال الجانب الكبير من الخدمات مثل التعليم والصحة والمناصب السياسية، حيث كان الطرف الشمالي من السودان يسيطر على السلطة والثروة في حين أن الجنوب كان يعاني التخلف والفقر، وبعد ظهور النفط وتركز حقوله في منطقة الجنوب وبدء إنتاجه تجاريًا والحصول على إيرادات من تصديره، أصبح إنتاجه يمثل مصدرًا أساسيًا للدخل القومي في البلاد، ما يشكل حافزًا لأهل الجنوب للمطالبة بحق تقرير المصير بوصفه خطوة أساسية نحو الانفصال[96].

المحور الثاني: موقف الاقتصاد السوداني بعد الانفصال

يتناول هذا المحور مسار الاقتصاد السوداني قبل الانفصال وبعده، وأثر الانفصال على الموارد.

ملامح قطاعات الاقتصاد السوداني

يعد القطاع الزراعي من أهم قطاعات الاقتصاد وهو القطاع الأكبر إسهامًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 45% و47%، لذلك فهو يأتي في مقدمة الاقتصاد السوداني حيث يسهم بنسبة 90% في العائدات غير البترولية، أي يمد القطاع الصناعي بنسبة 90% من الاحتياجات اللازمة من المواد الخام، ويوفر فرص عمل لنحو 70% من السكان، في حين يسهم قطاع الزراعة في السودان بثلث المساحة الزراعية العربية بقرابة 196 مليون هكتار أي نحو 14%

[96] عبير الفقي، "تداعيات انفصال جنوب السودان على اتفاق تقاسم الثروة بين شمال وجنوب السودان" رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث الإفريقية، 2012م) ص5-6.

من المساحة الكلية للوطن العربي، لكن المساحة التي لم تستغل قدرت بنحو 60 مليون هكتار معظمها في السودان، وينتج القطاع الزراعي في السودان بعض المنتجات الزراعية مثل محاصيل القطن والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والفواكه والخضروات، وأخيرًا قصب السكر، ويعد القطن المحصول الأساسي في التصدير للخارج، في حين تمثل محاصيل الفول السوداني والسمسم والصمغ العربي أهم المحاصيل النقدية التصديرية، أمّا أكبر مساحة من الأراضي الزراعية فتزرع بمحصول الذرة لأنه المحصول الرئيسي للغذاء لدى سكان السودان، وتوجد في السودان مراع طبيعية تبلغ مساحتها نحو 30 مليون هكتار تعتمد عليها الثروة الحيوانية بنحو 105 ملايين رأس من الأبقار والماعز، كما تمتلك السودان ثروة غابية تقدر بنحو 45 مليون هكتار، وتمتلك السودان أيضًا مخزونًا كبيرًا من الثروة السمكية، لكن القطاع الزراعي تدهور بشدة نتيجة للصدمات المتتالية، التي كان من أهمها الأزمة المالية العالمية وانفصال الجنوب، وأصبح في أشد الاحتياج إلى تعويضه عن فقدان نحو ثلاثة أرباع الإيرادات الزراعية[97].

أما القطاع الصناعي فيعد القطاع الثاني من قطاعات الاقتصاد الرئيسية في السودان، ولكن تأثيره محدود على المستوى الاقتصادي ولم تتجاوز نسبة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي 9%، كما أن نسبة القوة العاملة في القطاع الصناعي تعد ضئيلة جدًّا مقارنة بالقطاع الزراعي، ويعتمد القطاع الصناعي على بعض الصناعات التحويلية الخفيفة المرتبطة بالإنتاج الاستهلاكي المباشر، مثل صناعة السكر والصناعات الغذائية وصناعة النسيج وصناعة الإسمنت، وغيرها من الصناعات التقليدية والأنشطة الحرفية، وقد تحسنت مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 21% و34%، ومنذ عام 1999م أسهم النفط ومشتقاته بأكثر من 90% من صادرات السودان.

[97] أحمد قمر الدولة عبد المطلب، أحمد صلاح محمد إبراهيم وآخرون، "القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات خلال الفترة من 1995 – 2014م" مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث (الخرطوم: جامعة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 10، العدد 10، سبتمبر 2017م) ص79-81.

عانى هذا القطاع بعض المشكلات، أهمها عدم كفاية الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع، وبعض المشكلات المتعلقة بنوعية التقنية المستخدمة في المصانع، وبعض المشكلات المتعلقة بسياسات الحكومة من حيث الجانب المالي أو الضرائب المباشرة وغير المباشرة[98].

أما قطاع التعدين فيعد من أهم القطاعات الواعدة التي يتنبأ لها بأنها سوف تحقق تقدمًا واسعًا في الاقتصاد السوداني، ويرجع ذلك إلى وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأرض أبرزها الذهب واليورانيوم. بدأ نشاط التعدين التعلق بالذهب بأحداث توسعات كبيرة منذ تسعينيات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة أرباب الفرنسية، ثم بعد ذلك انتشر نشاط التعدين في المناطق المختلفة. يتوفر اليورانيوم بكميات كبيرة في أراضي دارفور الواسعة، ويعد التعدين مصدر ربح سريع يجذب عددًا كبيرًا من الأشخاص للعمل به وهم الذين يعانون ظروفًا معيشيةً قاسية، وساهم انفصال الجنوب الغني بالنفط عن السودان في انتشار التعدين، وتعد السودان أحد أكبر منتجي الذهب في قارة إفريقيا إذا بلغ إنتاجها نحو 30.3 طنًا من الذهب، وبلغت عائدات الذهب نحو 720 مليون دولار في عام 2022م[99].

أما قطاع السياحة، فتتمتع السودان بإمكانات سياحية ضخمة، ولها موقع إستراتيجي مجاور لتسع دول جعل منها مركزًا لدمج الحضارة العربية بالحضارة الإفريقية، وجعلها مقصدًا للسائحين ، وتمتلك السودان طقسًا متنوع المناخات وهذا جعل منها مقصدًا لجذب السواح إليها للاستمتاع بأوقات من المتعة والهدوء، ولكن ليس لهذا القطاع تأثير فعال وإسهامه ضئيل في الاقتصاد القومي للبلاد على

[98] صلاح محمد إبراهيم، "التحديات والمهددات التي تواجه الاقتصاد السوداني بعد الانفصال" مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث (الخرطوم: جامعة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 3، مارس 2014م) ص10-11.

[99] صندوق أبو ظبي للتنمية والسودان، "الاقتصاد السوداني يستوعب آثار انفصال الجنوب تدريجيا للعودة إلى درب النمو المستدام، برنامج شامل لإعادة هيكلة الاقتصاد نحو القطاعات التي تتمتع بآفاق نمو قوية https://www.adfd.ae/PublishingImages1/Sudan%20arb.pdf.

الرغم من وجود وزارة مختصة بشؤون السياحة، ويعود ذلك إلى عدم وجود اهتمام بهذا القطاع، إذ لا توجد خطط وبرامج وسياسات حديثة لتطويره لذا فهو يفتقر إلى وجود قيادات سياسية حكيمة[100].

أثر انفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني

ارتبطت مشكلة انفصال جنوب السودان باختلاف الحكومات السودانية، وكانت هذه المشكلة السبب الرئيسي في استنزاف الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها السودان.

أولًا: أثر انفصال الجنوب على القطاع الزراعي

تأثرت الزراعة في السودان بعد انفصال الجنوب مما أدى إلى فقدانها جزءًا كبيرًا من مواردها الطبيعية بنحو أكثر من ربع مساحتها الذي يقدر بنسبة 27%، فأصبحت تحتل المرتبة الثالثة إفريقيًّا بعد دولة الجزائر وزائير. يقدر حجم الأراضي الصالحة للزراعة بقرابة 150 مليون فدان بعد الانفصال، أي نحو 25% من الأراضي الصالحة للزراعة، مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة عربيًّا بعد المملكة العربية السعودية والجزائر، ونتيجة لذلك فقدت السودان جزءًا كبيرًا من مساحة ثرواتها الغابية والحيوانية وبعض المنتجات الزراعية، ونتيجة لانفصال الجنوب فقدت السودان ما نسبته 21.2% من ثروتها الغابية، في حين تتمركز النسبة الكبيرة في الشمال بنحو 78.8%، فلم يؤثر انفصال الجنوب على شمال السودان تأثيرًا كبيرًا لأن الشمال لم يكن مستفيدًا من غابات الجنوب على مستوى التجارة الداخلية والخارجية، وذلك بسبب بعد غابات الجنوب عن ميناء التصدير وارتفاع تكلفة قطعها الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة نقلها وهذا يقلل من عائدها الاقتصادي، وتتمثل صادرات السودان الغابية في الصمغ العربي وتتمركز مناطق إنتاجه في إقليم دارفور وكردفان.

[100] خالد علي يحيى عثمان، "الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة في السودان" رسالة ماجستير غير منشورة (السودان: جامعة أم درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002م) ص15.

ثانيًا: أثر انفصال الجنوب على الأمن المائي

توجد العديد من الموارد المائية في السودان، وهي تتميز بالتنوع من حيث التوزيع المكاني والزماني، فهي تشمل الأمطار ونهر النيل وروافده المختلفة وبعض الأنهار الأخرى والمياه السطحية والجنوبية. أصبحت دولة جنوب السودان دولة مستقلة في يوليو عام 2011م ونتيجة لهذا الانفصال أصبحت دول حوض النيل إحدى عشرة دولة، وهي تعد دولة منبع أيضًا، إذ يوجد بحر الغزال داخل حدودها، ويقع نحو 20% من حوض النيل في جنوب السودان، وهي تمثل الدولة الثانية مساحة في الحوض بعد جمهورية السودان التي يقع فيها نحو 45% من الحوض، وتقع ثلاث مدن رئيسية في جنوب السودان وهي: جوبا وملكال وواو، وتلتقي معظم روافد النيل في دولة جنوب السودان، فكان لانفصال الجنوب تأثير بالغ الخطورة على أزمة مياه النيل وعلى المصالح المائية السودانية، وبسبب الانفصال استطاعت دولة جنوب السودان أن تسيطر على المستجمع الأوسط من الأمطار، وتقدر كمية الأمطار الساقطة عليه سنويًا بنحو 544 مليار متر مكعب، حيث سيطرت دولة الجنوب بعد الانفصال على كامل الإيراد المائي للموارد المختلفة بنحو 29 مليار متر مكعب سنويًا[101].

ثالثًا: أثر انفصال جنوب السودان على القطاع الصناعي

صدرت أول شحنة من إنتاج البترول في الأول من سبتمبر 1999م، وفي عام 2002م ارتفع الإنتاج ووصل إلى نحو 300 ألف برميل يوميًا، لذلك اعتمد الاقتصاد السوداني اعتمادًا كبيرًا على الصادرات البترولية، ووصل الإنتاج في عام 2008م إلى نحو 95.1% من جملة الصادرات، ونتيجة لزيادة الإنتاج النفطي انتقل الاقتصاد في السودان من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد النفطي، وبعد إنشاء الخط الناقل إلى ميناء التصدير زادت المنشآت النفطية، وكان البترول المستخدم

[101] أيمن عبد الغني حمزة العوض، "تداعيات انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني للفترة من 2000 – 2018م"، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية (السودان: جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2022م) ص6.

من جنوب السودان يشكل نحو 70% من بترول السودان، وكان العائد يقدر بنسبة تتراوح بين 40% و45% من إيرادات الموازنة العامة، و95% من إجمالي صادرات السودان، وبعد انفصال الجنوب تراجع الإنتاج النفطي إلى 37 مليون برميل يوميًّا، ثم ارتفع في عام 2013م ليصل إلى 45 مليون برميل يوميًّا، في حين أن إجمالي العائدات النفطية تراجع من 44 مليار دولار إلى 1.9 مليار دولار بعد الانفصال، أما الإيرادات البترولية في إجمالي الأداء الفعلي لكل القطاعات الاقتصادية فقد انخفضت بعد الانفصال، فكانت في 2010م تقدر بنسبة 82% لتصبح في عام 2011م بنسبة 28%، وكانت دولة السودان تعتمد على النفط اعتمادًا كبيرًا مما أدى إلى حدوث اختلال في الموازنة العامة والميزان التجاري، مع تدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم[102].

رابعًا: أثر انفصال جنوب السودان على قطاع التعدين

ينتشر في معظم أنحاء السودان قطاع التعدين التقليدي ويعمل فيه أكثر من مليوني شخص، وينتج قطاع التعدين التقليدي 80% تقريبًا من كمية الذهب المستخرج من البلاد، ويعد التعدين مصدر ربح سريع لأنه يجذب عددًا كبيرًا من الناس الذين يعانون من الظروف المعيشية القاسية، وساهم انفصال الجنوب في انتشار التعدين التقليدي وازدهاره لتمركز حقول النفط به ، وخصوصًا في ظل معاناة السودانيين من الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد في ظل عهد البشير الذي أطاح به الجيش في إبريل عام 2019م، وكانت نسبة إسهام الذهب في إجمالي الصادرات قبل الانفصال في الفترة (2000 – 2011م) نحو 10%، ثم زادت نسبته في الفترة (2011 – 2018م) بنحو 37% ولذلك ساهم الذهب في تعويض الاقتصاد السوداني بعد فقدان العائد من صادرات بترول الجنوب[103].

---

[102] المرجع السابق ذكره، ص86.

[103] مُستجدّات ورُؤى سويسريّة بعشر لغات، التعدين التقليدي في السودان: أمراض للإنسان ودمار للبيئة من أجل الذهب، يوليو 2022م https://www.swissinfo.ch/ara/afp/%.

خامسًا: أثر انفصال جنوب السودان على النمو الاقتصادي

شهدت الفترة من 2010م إلى 2012م انخفاضًا حادًّا في قيمة الجنيه السوداني مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، فانخفض سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار بنحو (دولار = 2.5 جنيه سوداني) في عام 2010م، وفي عام 2011م (دولار = 3 جنيهات سودانية) أي انخفض بنسبة تتراوح بين 10% و20%، ويرجع السبب الرئيسي في تدهور سعر الصرف إلى الانخفاض الحاد في عائدات الصادرات وبالأخص عائدات النفط، وارتفع عجز الحساب الجاري من 2.6 مليار دولار عام 2010م قبل انفصال الجنوب، وفي عام 2012م إلى 4.5 مليارات دولار، أما العجز في ميزان المدفوعات فقد ارتفع في عام 2012م بنحو 3.3 مليارات دولار، وكان السبب الرئيسي وراء العجز في كل من الحساب الجاري وميزان المدفوعات هو الانخفاض الهائل في قيمة عائدات النفط نتيجة انفصال الجنوب، الجدير بالذكر أنه منذ اكتشاف النفط وبدء تصديره عام 2000م أصبح الاقتصاد السوداني اقتصادًا أحادي المنتج.

واصلت معدلات التضخم الارتفاع المستمر في الفترة من 2010 – 2012م ووصلت النسبة إلى 28%، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنحو 53%، بالإضافة إلى تدهور قيمة الجنيه السوداني، وارتفع العجز المالي من 2.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010م إلى 4.3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012م، أما إيرادات الحكومة فقد نصت اتفاقية السلام بعد انفصال الجنوب على تقاسمها بالتساوي بين شطري البلاد (الجنوب والشمال) من حيث الثروة النفطية وتقسيم الديون والمواطنة، لذلك انخفضت إيرادات الحكومة بنسبة 24.3% بسبب الانخفاض الحاد في عائدات النفط بنسبة 68.9%، وكان لانخفاض إنتاج النفط تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فانخفض من 5.5% في عام 2010م إلى 2% عام 2012م، في حين

ارتفع متوسط دخل الفرد من 1572.5 دولارًا في عام 2010م إلى 2179.8 دولارًا في عام 2012م، نتيجةً لانخفاض عدد السكان بعد انفصال الجنوب واستقلاله، فقد انخفض عدد السكان من 41.3 مليون نسمة إلى 33.7 مليون نسمة.

104أما عن جانب خدمة الديون الخارجية فنصت إتفاقية السلام بإنه يجب تقسيم الديون بين شقي البلاد الشمال والجنوب بالتساوي وعلي الرغم من ذلك لم يتم الوصول إلي إتفاق بشأن تسديد الديون المستحقة .

المحور الثالث:

المجهودات المطلوبة لإنعاش الاقتصاد بعد أزمة انفصال السودان

يفتقر كل من شقي البلاد (الشمال والجنوب) إلى وجود مقومات اقتصادية حديثة وهياكل وأنظمة مالية متطورة، من أجل رفع مستويات الكفاءة والقدرات البشرية لإنعاش الاقتصاد السوداني والقضاء على الفقر والبطالة، لذا لا بد من وجود تكامل اقتصادي وإنشاء علاقات تعاونية بين الطرفين (الشمال والجنوب) لتحقيق النهضة الصناعية، كما أن تحقيق التكامل الاقتصادي سينعش العلاقات بين الدولتين لإزالة القيود على حركات التجارة والمعاملات التجارية والإنتاجية بينهما. توجد بعض العوامل التي يجب توفرها لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدولتين وهي:

أولًا: الجانب الاقتصادي:

1- الاتفاق حول تقسيم الموارد المشتركة أو المتداخلة بين الطرفين التي من أهمها الموارد المائية والأراضي الزراعية وحقول النفط المتداخلة وعناصر الإنتاج ومصادره ذات الأهمية

[104] Khalid Hassan Elbeely, "The Economic Impact of Southern Sudan Secession" **International Journal of Business and social Research** (vol.3, No.7, July 2013) https://thejournalofbusiness.org/index.php/site/article/view/250.

الاقتصادية المشتركة، بالإضافة إلى الاستخدام المشترك للموارد البشرية خاصة في المجالات المختلفة مثل التعليم العام والعالي، والخدمات الصحية والمدنية والقطاع المصرفي وتنسيق المعاملات الدولية.

2- إنشاء منطقة تجارة حرة تعتمد على الاتحاد الجمركي ومن شروطها إزالة القيود الجمركية، وحرية انتقال السلع، وتوحيد تعريفات التجارة الخارجية، وتنسيق السياسات الاقتصادية الخارجية بين الدولتين، والسعي للاندماج الاقتصادي الكامل بتوحيد السياسات النقدية والمالية، كما يجب على القيادات أصحاب القرار ذوي السلطة اتخاذ القرارات الواجب تنفيذها على الطرفين (الشمال والجنوب).

3- تنشيط قدرات القطاع العام لضمان تنفيذ بعض السياسات التكاملية والتنفيذية، لخلق بنية تنافسية لتبادل المنتجات بين الطرفين.

4- إن أهم شروط تحقيق التكامل الاقتصادي بين الطرفين خلقُ تجانس في الأنظمة الاقتصادية والسياسية، ولكن يصعب تحقيقه بسبب أن الطرفين (الشمال والجنوب) لديهما أنظمة مختلفة في مجالي الاقتصاد والسياسة، يتطلب تحقيق التكامل بين الطرفين الانتقال من العقلية الحزبية المسيطرة على الشراكة بين حزب المؤتمر الوطني إلى عقلية الدولة التي تحكمها المشاركة الواسعة لجميع مكونات المجتمع، بالاعتماد على المواثيق والمعاهدات القانونية والدولية الملزمة من جهة الطرفين.

5- إنشاء اتحاد نقدي بين البلدين من أجل تحقيق الوحدة النقدية، والعمل على تنفيذ الإجراءات اللازمة لإنشاء سوق مشتركة تشكل بورصة للتداول بين الطرفين (الشمال والجنوب)[105].

ثانيًا: الجانب السياسي

[105] ريم محمد موسى، "ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان" المجلة الإفريقية للعلوم السياسية (السودان: جامعة بحري، المجلد الرابع، العدد الأول، 2015م) ص32، 34.

توجد بعض العوامل الداخلية والخارجية التي تفسد العلاقات بين الدولتين، لذلك وُقع اتفاق أديس أبابا في 13 مارس 2012م بين حكومتي الشمال والجنوب، حيث أبدا الطرفان رغبتهما في التعايش السلمي وبناء علاقات متجانسة، مع ضرورة التعاون المشترك وتنفيذ السياسات الضرورية من أجل ضمان الحريات الأربعة (الإقامة، والتنقل، والعمل، والتملك لكل مواطني الدولتين)، وعلى الرغم من هذا الاتفاق إلا إنه لم يؤد إلى حل نهائي للقضايا التي لم تُحسم نهائيًا مثل قضية النفط[106].

سعت دولة جنوب السودان إلى إقامة علاقات قوية مع دول الجوار وهي: أوغندا وإثيوبيا وكينيا وإريتريا، وكان هدف أوغندا تقوية علاقتها بجنوب السودان من أجل التبادل التجاري داخل أسواقها، أما إثيوبيا فكانت تهدف إلى تقوية علاقتها مع دولة الجنوب الناشئة بسبب التداخل العرقي بينهما كقبائل الأنوالك والنوير، وهدفت دولة جنوب السودان إلى عدم إثارة قضية الحدود بينهما لغرض تقوية علاقتها بالدول الإفريقية من الناحية السياسية والثقافية والاجتماعية للتعزيز من شأنها[107].

الخلاصة وبعض الرؤى المستقبلية تجاه أزمة انفصال الجنوب

النتائج: بواسطة الموضوع محل الدراسة جرى التوصل إلى نتائج عدة منها:

1- كان السبب الرئيسي وراء تفاقم أزمة انفصال جنوب السودان عن جمهورية السودان هو وجود هويتين شمالية وجنوبية، مختلفتين في كل المقومات اللازمة لقيام الوحدة من حيث اللغة والثقافة والعرق والدين.
2- كان الهدف من اتفاقية نيفاشا تسوية الخلافات بين الشمال والجنوب، فقد نصت على وجوب تقاسم السلطة السياسية والثروة الاقتصادية مما أدى إلى إيقاف الحرب بين الطرفين، ولكنها لم تحقق الوحدة الكاملة بينهم.

[106] دريد الخطيب، "مرجع سبق ذكره" ص395.

[107] منى حسين عبيد، "مرجع سبق ذكره" ص325.

3- انفصال الجنوب أدى إلى حدوث عدم استقرار سياسي واقتصادي، وأثر ذلك على جوانب الحياة داخل السودان، من حيث الحدود وحركة التجارة البينية والنقل، والمشروعات المشتركة وانتقال عنصر العمل أيضًا.

4- أصبح الاقتصاد السوداني يعتمد اعتمادًا أساسيًّا على عائدات البترول، تأثر هذا الاعتماد سلبًا بعد انفصال الجنوب في 9 يوليو 2011م، مما أدى إلى حدوث انخفاض كبير في الصادرات، وهذا أثر سلبًا على الاقتصاد السوداني الذي ظل يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة، مثل اختلال الميزان التجاري وانخفاض قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية وقلة النقد الأجنبي وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الأسعار، وكان ذلك سببًا في زيادة نسبة الفقر، كما أثر الانفصال سلبًا على الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة للدولة أيضًا.

5- أثرت أزمة انفصال الجنوب تأثيرًا كبيرًا على حصة مياه النيل، مع أن دولة السودان تمتلك العديد من المصادر المائية السطحية والجوفية والأمطار.

التوصيات والرؤى المستقبلية:

1- يجب على دول الشمال إقامة علاقات مع دول الجنوب الناشئة، كما يجب حسم الخلافات القائمة بين الطرفين، لأن دولة الجنوب ستشكل من الناحية الإستراتيجية خطرًا كبيرًا على دولة الشمال إن لم تقم علاقات تعاونية بينهم.

2- يجب أن يكون التعاون بين الدولتين على درجة عالية من الشفافية والوضوح بعيدًا عن الفساد المالي، مع درجة عالية من الثقة المتبادلة بين الطرفين (الشمال والجنوب).

3- الوصول لاتفاق لإنهاء أزمة النفط بين الدولتين، كما يجب تعزيز التعاون الاقتصادي بين الشمال والجنوب لكي يستفيد الطرفان من الجوار الجغرافي، وتعزيز المصالح المشتركة من

أجل تنمية الموارد الاقتصادية والإمكانيات المحلية لإنتاج السلع والاستفادة من عائد تصديرها.

4- إصلاح الاختلالات الهيكلية التي يعانيها الاقتصاد السوداني نتيجة للأزمات التي مر بها بعد الانفصال، عن طريق تبني إستراتيجيات وبرامج تنموية تقوي الهيكل الاقتصادي وتنوع القاعدة الإنتاجية.

5- تطبيع العلاقات الدولية مع الدول الكبرى ودول الجوار ذات السيادة الاقتصادية والسياسية والمالية والتجارية.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1) إبراهيم نصر الدين، عبد اللطيف فاروق أحمد، "انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري" (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولي، 2016م).

2) إجلال رأفت وآخرون، "انفصال جنوب السودان: المخاطر والفرص" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولي، يوليو 2012م).

المقالات:

1) أحمد قمر الدولة عبد المطلب، أحمد صلاح محمد إبراهيم وآخرون، "القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات خلال الفترة من 1995 – 2014م" مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث (السودان: جامعة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 10، العدد 10، سبتمبر 2017م).

2) أيمن عبد الغني حمزة العوض، "تداعيات انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني للفترة من 2000 – 2018م" مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية (السودان: جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2022م.

3) دريد الخطيب، محمد أمير الشب "انفصال جنوب السودان: الجذور والتطورات والتداعيات" مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية والدراسات (حلب: جامعة حلب، قسم الاقتصاد، المجلد الأول، العدد 27، 2012م).

4) صلاح محمد إبراهيم، "التحديات والمهددات التي تواجه الاقتصاد السوداني بعد الانفصال" مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث (السودان: جامعة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 3، العدد 3، مارس 2014م).

5) ريم محمد موسى، "ضروريات التعاون الاقتصادي بين السودان وجنوب السودان" المجلة الإفريقية للعلوم السياسية (السودان: جامعة بحري، المجلد الرابع، العدد الأول، 2015م).

6) منى حسين عبيد، "دولة جنوب السودان وعلاقاتها مع دول الجوار الإفريقي" مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية (العراق: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد 4، المجلد 61، 2022م).

7) أيمن عبد الغني حمزة العوض، "تداعيات انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني للفترة من 2000 – 2018م" مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية (السودان: جامعة النيلين، المجلد 4، العدد 2، ديسمبر 2022م.

مقالات غير منشورة:

1) خالد علي يحيى عثمان، "الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة في السودان" رسالة ماجستير غير منشورة (السودان: جامعة أم درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2002م).

2) عبير الفقي، "تداعيات انفصال جنوب السودان على اتفاق تقاسم الثروة بين شمال وجنوب السودان" رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث الإفريقية، 2012م).

تقارير :

1) صندوق أبو ظبي للتنمية والسودان "الاقتصاد السوداني يستوعب آثار انفصال الجنوب تدريجيا للعودة إلى درب النمو المستدام، برنامج شامل لإعادة هيكلة الاقتصاد نحو القطاعات التي تتمتع بآفاق نمو قوية". https://www.adfd.ae/PublishingImages1/Sudan%20arb.pdf.

مصادر أخرى:

1) مُستجدّات ورُؤى سويسريّة بعشر لغات، التعدين التقليدي في السودان: أمراض للإنسان ودمار للبيئة من أجل الذهب، 2022م. https://www.swissinfo.ch/ara/afp.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1) Khalid Hassan Elbeely, "The Economic Impact of Southern Sudan Secession" **International Journal of Business and social Research** (vol.3, No.7, July 2013) https://thejournalofbusiness.org/index.php/site/article/view/250.

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arab Center
For Strategic, Political & Economic Studies
Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.
محفوظة الطبع حقوق جميع
All rights reserved
No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية

والسياسيةوالاقتصاديةألمانيا/برلين

البريدالإلكتروني book@democraticac.d

الصراع المسلح السودانى : العوامل – التداعيات – التحديات

إشراف وتنسيق أ. شيماء سمير محمد حسين

تدقيق لغوى أ. نورا صلاح الدين الشيباني-طرابلس-ليبيا

مراجعة النصوص باللغة الإنجليزية د. فاطمة هاني محمد مصطفى- جامعة عين شمس - مصر

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مديرة النشر: د.أحمد بوهكو المركز العربي الديمقراطي برلين ألمانيا

رئيسة اللجنة العلمية : الدكتورة ربيعة تمار المركز الديمقراطي العربي

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6834 . B

الطبعة الأولى2023 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي